

**مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة**

ISSN- 1858-7119



تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا

University of Dongola – Faculty of Economics & Administrative Sciences

العدد الأول - السنة الأولى - مارس 2015 م

العدد الأول - مارس 2015م
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة
تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة بنغازي

رئيس هيئة التحرير
الشرف العام

أ. د سعد الدين إبراهيم محمد عز الدين

رئيس التحرير

د. رندا عبد الرحيم أبو بكر محمد علي

نائب رئيس التحرير

د. أكرم بابكر الشريف حمد

هيئة التحرير

د. أسامة معاویة بخيت

د. إشراقه محمد صالح

د. عبد الله محمد محمد صالح

أ. سعدية إبراهيم عبد الله

د. عصام عبد المطلب عثمان

سكرتارية التحرير

هنادي محمد فضل

مصعب عبد الله أحمد محمود

مستشارو التحرير

أ.د. حسن على الساعوري

أ.د. حسن محمد صالح

أ. د أبو القاسم أبو النور

أ. د عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د بكري الطيب موسى

أ. د محمد حسين ابو صالح

أ. د عمر محمد علي

أ. د على عبد الله على خيري

د. أمير محمد دياب

د. تاج الختم محمد علي

كلمة العدد:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله الهادي الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بمحاسن إلى يوم الدين، وبعد

إيماناً منا بأهمية البحوث العلمية والدراسات في النهوض بالإنسان والمجتمعات وانطلاقاً من دور كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية تجاه المجتمع المحلي والقومي والإقليمي يسرنا أن نضع بين أيديكم الإصدارة الأولى من مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعنى وتهتم بنشر البحوث والدراسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلوم ذات الصلة، والتي يقوم بإعدادها وأعضاء هيئة التدريس بجامعة دنقلا والجامعات الأخرى داخل وخارج السودان، وكل الباحثين والمهتمين بنشر البحوث العلمية الرصينة وبما يساهم في تفعيل دور الكلية في خدمة المجتمع.

هيئة التحرير في هذا الجانب ترحب بمساهمات كل الباحثين في كليات الجامعة المختلفة وخارجها في إثراء الأعداد القادمة من هذه المجلة بالبحوث والدراسات العلمية الهدفة والمفيدة.

كما ترحب هيئة التحرير بآراء وملحوظات القراء ومقترحاتهم حول هذه الإصدارة بغية الارتقاء بهذه المجلة وتطويرها في أعدادها المقبلة.

والله من وراء القصد وبه السداد والتوفيق، ، ،

هيئة التحرير

العدد الأول - مارس 2015م

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقالا

دنقالا - السودان

مقدمة:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة) تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة دنقالا.

تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية المبتكرة التي توفر فيها الموضوعية والأمانة العلمية والمنهجية باللغتين العربية أو الإنجليزية، وترحب المجلة بالباحثين من داخل وخارج الجامعة لنشر إنتاجهم العلمي شريطة التقيد بأساسيات البحث العلمي الرصين وأن لا تكون الإسهامات قد ظهرت من قبل أو تحت إجراءات النشر في أي مجلة علمية.

قواعد النشر:

- الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
- يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.
- تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة بإخبار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنصورة في حالة الموافقة بنشرها.
- عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.

- تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر ل أصحابها.
- تحفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
- تمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدي عمر مصادرها ومراجعها خمس سنوات.
- تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلث لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبعة.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها وليس بالضرورة تبنيها من قبل المجلة.
- تمنح المجلة كاتب المقال ثلاثة نسخ من العدد الذي يحتوي على مقالته.
- أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحفظ المجلة بكلفة حقوق النشر.
- رسوم النشر للورقة (100 جنيه) داخل السودان، و (50 دولار) خارج السودان.
- ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة دنقالا - ص ب 47

تلفون 0120342869

البريد الإلكتروني ecoandsoc.dog@gmail.com

موقع المجلة على الانترنت: <http://Journals.uofd.edu.sd>

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات	م
9	الحكم المحلي بين الضرورة السياسية والواقع الاقتصادي (دراسة تحليلية للتنمية بالولاية الشمالية) د. أكرم بابكر الشريف حمد ، د. أسامة معاوية بخيت حسين	1
33	العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على خصوبة المرأة بالولاية الشمالية د. رندا عبد الرحيم أبو بكر محمد علي	2
59	المواهمة بين العرض والطلب في الأنظمة التعليمية العربية (دراسة حالة النظام التعليمي في السودان بالتطبيق على جامعة دنقلا) د. مدثر حسن سالم عز الدين	3
83	أهمية الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على شركات الاتصالات بالولاية الشمالية د. تاج الختم محمد على نوري - أ. على بخيت على محمد	4
111	دور الاستعمار في تعطيل التنمية السياسية في إفريقيا (الصومال نموذجاً) د. إشتياق عبد الله محمد حسن	5
133	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان د. إشرافية محمد صالح إبراهيم	6
155	دور حجم المنشآة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية د. الويلد مصطفى إبراهيم	7

رقم الصفحة	المحتويات	م
191	تداول السلطة والاستقرار في السودان د. خنساء على محمد صالح	8
209	دور البطالة في تغذية الحركات الإرهابية وتعطيل حركة التنمية في الدول العربية د. أحمد عبد السميم علام - جامعة أبوظبي	9
231	أسس مشتقة لصيغة التأجير التمويلي وإمكانية تطبيقها بالسودان (دراسة مقارنة بين المعايير الدولية ومعيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية) د. مصطفى احمد محمد منصور - الصادق بابكر محمد إبراهيم	10
269	تدريس قواعد اللغة العربية تدريساً وظيفياً د. عبد الله محمد محمد صالح	11
285	Fuganas Traditional Healing of Mental Disorders د. مجحوب الصديق محمد احمد	12

الحكم المحلي بين الضرورة السياسية والواقع الاقتصادي

((دراسة تحليلية للتنمية بالولاية الشمالية))

د. أكرم بابكر الشريف حمد

أ. مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

و.د. أسامة معاوية بخيت

أ. مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

Abstract

This study discusses the political importance of the local government. It is related to the provision of different services, and the socio – economic development. It indicates specifically the role of the local government in political and the availability or differences between local and economical development via the properties of (sensitivity and response) national developments especially in terms of civilian needs and desires.

It also show that there are some economical problems facing the response to the needs and desires of the civilians. The problems can be summarized in the lack of national aid and the weakness of self -financing of the local government.

المستخلص

تتحدث هذه الدراسة عن الضرورة السياسية للحكم المحلي، وذلك من خلال دور الحكومات المحلية في تقديم الخدمات المختلفة، وتحديداً دور الحكم المحلي في التنمية الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال خاصيتي الحساسية والاستجابة التي تميز الحكم المحلي عن الحكومة الاتحادية بالقرب المكاني والاتصال بمشكلات المواطن، لكن هناك مشكلات اقتصادية تواجهه خاصة الاستجابة لرغبات وحاجات المواطن، وتتلخص هذه المشكلات في قلة الدعم الاتحادي وقلة مصادر التمويل للحكومات المحلية.

المقدمة :

هدف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للوقوف على أهمية الحكم المحلي وإبراز دوره في تقديم الخدمات، وتحقيق الرغبات المختلفة في قضايا المشاركة السياسية، مع تحديد مشكلات تقديم هذه الخدمات والرغبات فيما يتصل بالمصادر المالية أو ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية، كما تتعرض بالدراسة لتجربة المحليات بالولاية الشمالية لتحقيق التنمية بها في إطار الحكم المحلي المطبق بالبلاد.

فرضيات الدراسة :

(1) تفويض الحكومة الاتحادية للمحليات دونما اعتمادات مالية يؤدي إلى تعطيل التنمية بالمحليات.

(2) ضعف الإيرادات المحلية يؤدي إلى ضعف العمليات التنموية بالمحليات.

مشكلة الدراسة :

تبرز مشكلة الدراسة في تنوّع وتعدد المشكلات التي تواجه أداء الحكومات المحلية، في مقابل قلة الموارد المالية وذلك في التفويض المقدمة للحكومات المحلية من تقديم سلع وخدمات مختلفة في مناطقها مع عدم تقديم الإعتمادات المالية من الحكومة الاتحادية.

تعريف الحكم المحلي :

تعرف الأمم المتحدة "وأصطلاحاً في الحكم المحلي" تشير إلى وحدات سياسية في الدولة، أو في حالة النظام الفدرالي تشير إلى ولايات تنشأ بالقانون، ولها صلاحية إدارة الشؤون المحلية أما منتخبة أو معينة (من الله، 2008، ص8) وعلى الرغم من أن هذا التعريف متamasك ويعطي حسناً للحكم المحلي إلا أنه من الممكن تحري مصادقيته وصحته لذلك أن هذا التعريف متamasك ويعطي وصفاً دقيقاً للحكم المحلي في مجتمعات معينة فهناك كثير من وحدات الحكم المحلي تم تكوينها كصورة

قانونية ولها بعض الصفات المضمنة في هذا التعريف ولكن ليس كل الصفات من ذلك يمكن تعريف الحكم المحلي من ثلاثة أوجه:-

أولاً: على أساس الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: على أساس الاختصاص الوظيفي والخدمي.

ثالثاً: على أساس المجال المكاني (الرقة الجغرافية) التي تمارس فيها هذه السلطة (الشريف، 2008، ص1)

أنواع الحكم المحلي:

يشير اصطلاح الحكم المحلي إلى نوعين من الحكومات هما:

حكم الدولة المحلي Local State Government وهو حكم كل أجزاء الدولة بواسطة وكالات تنشأ بواسطة الحكومة المركزية وتكون فقط مسؤولة لها.

الحكم الذاتي المحلي Local Self Government وهو الحكم بواسطة هيئات محلية منتخبة بالرغم من هذه الهيئات خاضعة لإشراف الحكومة القومية إلا أنها تتمتع بسلطات وصلاحيات مخولة لها بواسطة القانون وضمنت في أوامر تأسيسها. إلا أنها في معظم الأقطار نجد كلاً من نظام الحكم المحلي والذاتي في الدولة مطبقين جنباً إلى جنب (داني، 2006، 43).

تاريخ الحكم المحلي:

نستطيع القول أن فكرة الحكومة المحلية سابقة لتكوين الدولة القومية الحديثة، والتي برزت في القرن التاسع عشر، وذلك لأن مفهوم الحكومة المحلية أو الحكم المحلي قد نشأ في المدن والقرى والمناطق المحلية ذات الروابط السكانية والأصول البشرية والتراث المشترك (داني، 2006، 40). بذلك يمكن القول بأن الحكم المحلي ظاهرة قديمة في تاريخ النظم السياسية، وهو أسلوب حكم أخذت به كل الدول تقريباً لأسباب وأهداف متعددة، وتطور بتطور الفلسفات التي تحكمت في مسار الحكم والإدارة في كل الدول وبحمرور الزمن أصبحت مفاهيم الحكم المحلي ونظرياته منتشرة، ورمزاً للتوازن الاجتماعي والديمقراطي والإقليمي

والقومي والمحلّي، وأصبحت فكرة الحكومة المحلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجود دولة ديمقراطية ومركزية تضم سلطات محلية ومتميزة الأغراض الوظيفية في الدولة.

مفهوم الحكم المحلي:

يشير البعض إلى أن الحكومة المحلية جزء من الدولة ليست لها صفة السيادة، وبالتالي لا تمارس سلطات إلا في الحدود المخولة لها أو المفروضة بواسطة القانون أو الدستور، فهي عبارة عن مجموعة من الوحدات والأجهزة الإدارية والتنفيذية التي تقع في المستوى الأدنى من الحكومة الاتحادية، وبذلك تمارس اختصاصاتها في مجال محدد من الدولة. وكذلك يشير الخبراء بأن الحكم المحلي ليس إطاراً تشريعياً بل تنفيذياً، إلا أنه يقوم بوظيفة التشريع لتنفيذ مهامه. ويؤكد البيلي على وجود أربعة ركائز أساسية تشرح عملية أداء الحكومة المحلية وتوضح مفهومها. (البيلي، 2012، 63).

(أ) المحلية: Locality وهو شعور المواطنين في المنطقة المحلية واقتناعهم بأنهم

يدبرون شؤون المحلية بأنفسهم.

(ب) التمثيل: Representation حيث يقوم المواطنون باختيار ممثليهم في المنطقة المحلية (ولاية، إقليم، محلية، .. الخ).

(ج) الشخصية الاعتبارية أو الذاتية: Local Autonomy ، وفيه تكون الشخصية القانونية التي تقاضي وتقاضى.

(د) الاستقلال المالي Financial Indolence ، وفيه تكون وحدات الحكم المحلي مستقلة مالياً عن الحكومة المركزية.

أهمية الحكم المحلي:

من أجل التعرف على أهمية الحكم المحلي نحاول المطابقة مع مفهوم الفدرالية، إذ أن كلاهما يعني توزيع أو نقل السلطات من أعلى إلى أدنى، وهنا نشير إلى دولة تقيم فيها أكثر من 40% من مجموعة سكان العالم تدعو نفسها فدرالية أو تعتبر بشكل عام فدرالية (أندرسون، 2007، 1).

إن الفلسفة الأساسية لتطبيق الحكم المحلي تكمن في رغبة الدولة المعاصرة في توثيق وتضافر الجهد الرسمية لتسجيف لاحتياجات وتوقعات المواطنين، وذلك بظهور اتجاه جديد في الإدارة الحكومية، مثل الحكمانية Government ، وقد ساهم في تعزيز وبلورة فلسفة الحكم المحلي، حيث جاء هذا المصطلح مع بداية التسعينيات ليعبّر عن أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية التي توصف بالانعزal عن المواطنين والالتصاق أو التقييد بالعمليات الإدارية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً بين عناصر الدولة والتي من أهمها الحكومة المحلية.

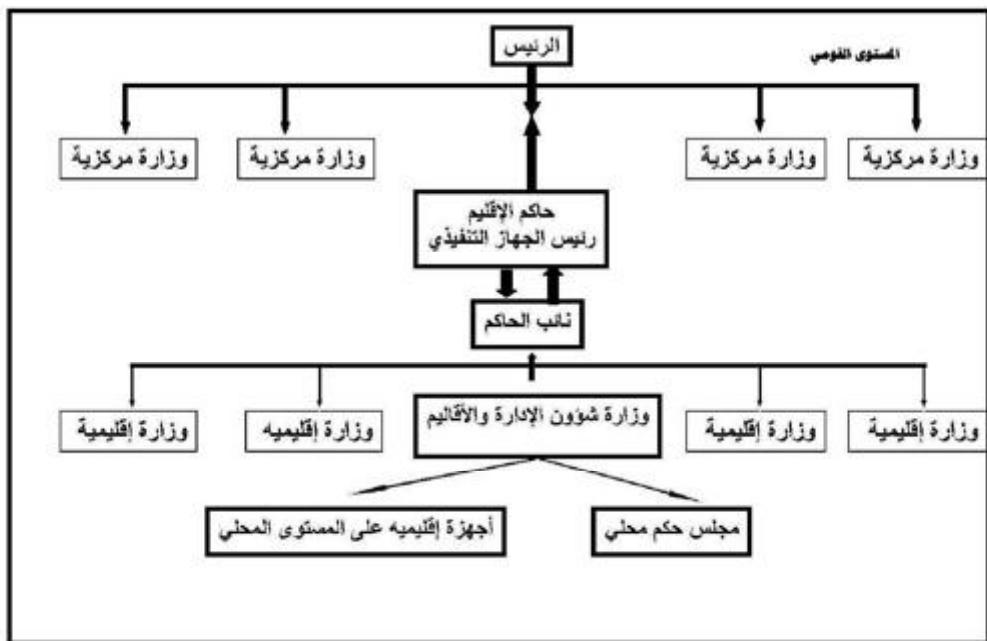
(الظعامة، 2005، 23).

أهداف الحكم المحلي:

من الصعب تعريف مهام النظم السياسية المختلفة للحكم المحلي لاختلافها من حيث البيئة المحيطة والأيديولوجية الحاكمة ودرجة التقدم والتأنّر الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم الوظائف المناطق بها إدارتها أو تقديمها. فهناك اختلاف في الرؤى المركزية في الدولة حول طبيعة عملها وحجم الوظائف التي ينبغي أن تؤديها. فالسياسات القومية تؤثر دائماً على السياسات الإقليمية والمحلية. إلا أن الحكومة المحلية تبقى في كل التنظيمات السياسية شأنها خاصاً بالمجتمعات المحلية لإدارة شئونهم الحياتية بأنفسهم. (داني، 2006، 78) ، ومن ذلك تصبح الحكومة المحلية ذات أهداف سياسية في المقام الأول ثم أهداف إدارية بعدها. وتتجلى الأهداف السياسية للحكم المحلي في المشاركة السياسية والتي تتحقق بمؤسسات تجمع أطراف المجتمع المختلفة وبذلك تكون القرارات بالمشاركة الشخصية للازمة للتداول والتصويت، وعندها تتم عملية التعليم والتعليم السياسي الذي يدعم الثقافة السياسية (تشمل سياسية).

الأشكال التنظيمية للحكم المحلي**الهيكل الأول: النظام المتوازي الكلي****هيكل الجهاز التنفيذي****النظام المتوازي الكلي:**

لا تحجب فيه الحكومة الإقليمية الحكم المحلي، بل للحكم المحلي بعض السلطات المخولة رأساً من الحكم القومي والأخرى مخولة من الحكم الإقليمي.



المصدر: مختار الأصم، التجربة السودانية في اللامركزية، الخرطوم، سودان

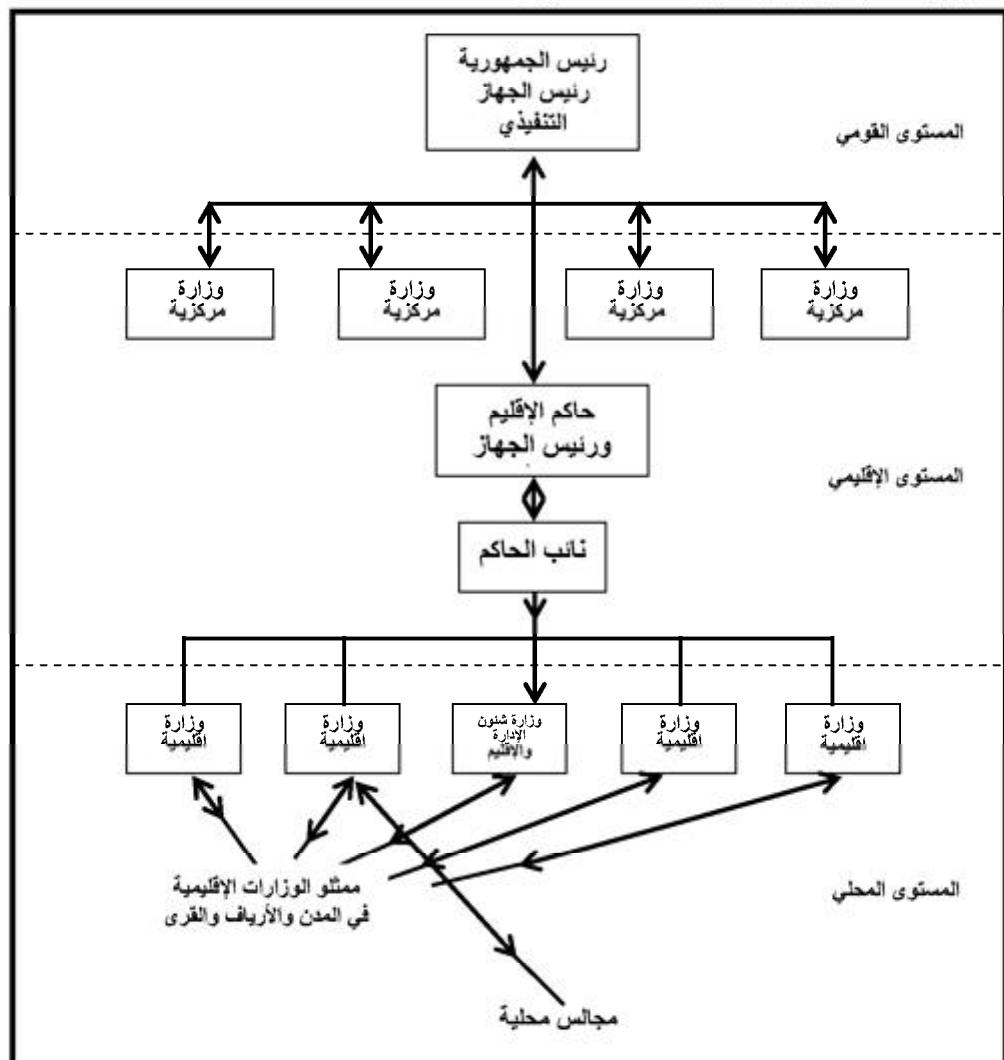
بوكتشوب، 1983، ص 178.

الهيكل الثاني: النظام المتوازي على المستوى المحلي

هيكل الجهاز التنفيذي

النظام المتوازي على المستوى المحلي :

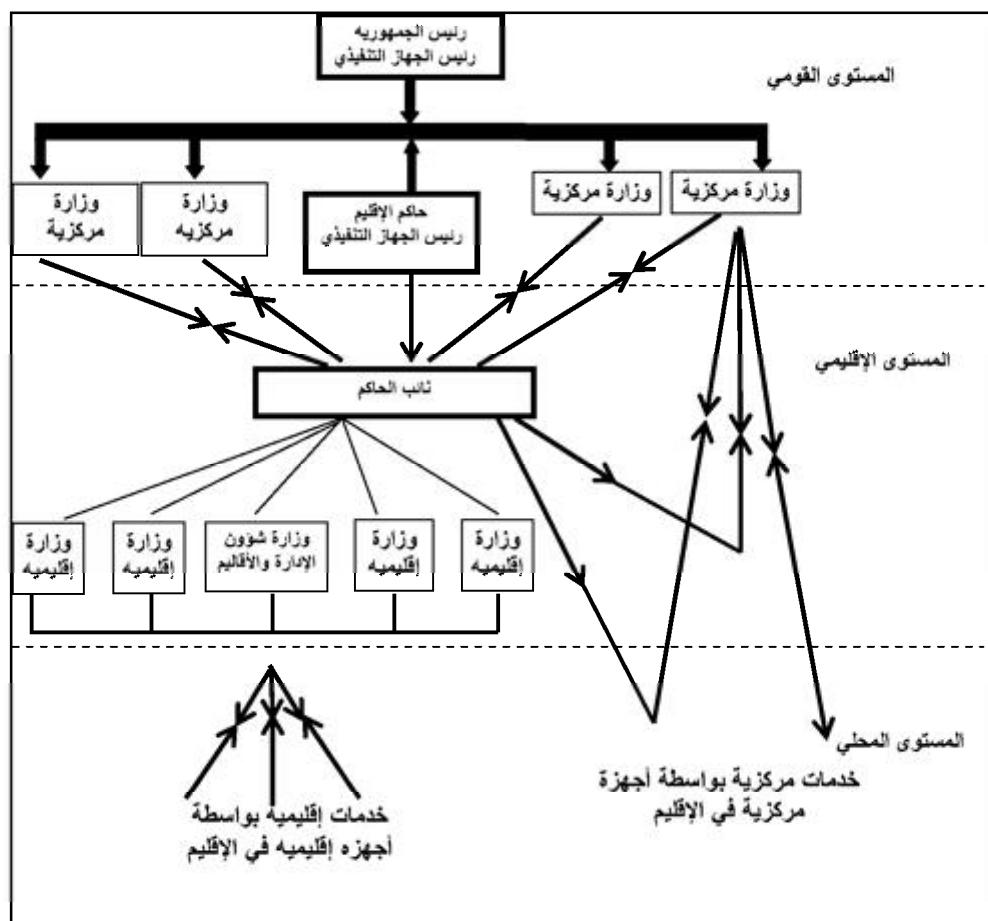
هناك مجالس محلية تقدم خدمات وفي نفس الوقت هناك ممثلين للوزارات الإقليمية يقدمون خدمات أخرى.



المصدر: مختار الأصم، التجربة السودانية في اللامركزية، الخرطوم، سودان بوكشوب، 1983، ص 179.

الميكل الثالث: النظام المتوازي على المستوى الإقليمي**هيكل الجهاز التنفيذي:**

أن يكون الحكم المحلي هنا ذو علاقة بالحكم القومي مباشرة أو مع الحكم الإقليمي للوصول للحكم المحلي. يمكن أن يقوم حاكم إقليم بالإشراف على الخدمات القومية إذ يمثل الرئيس

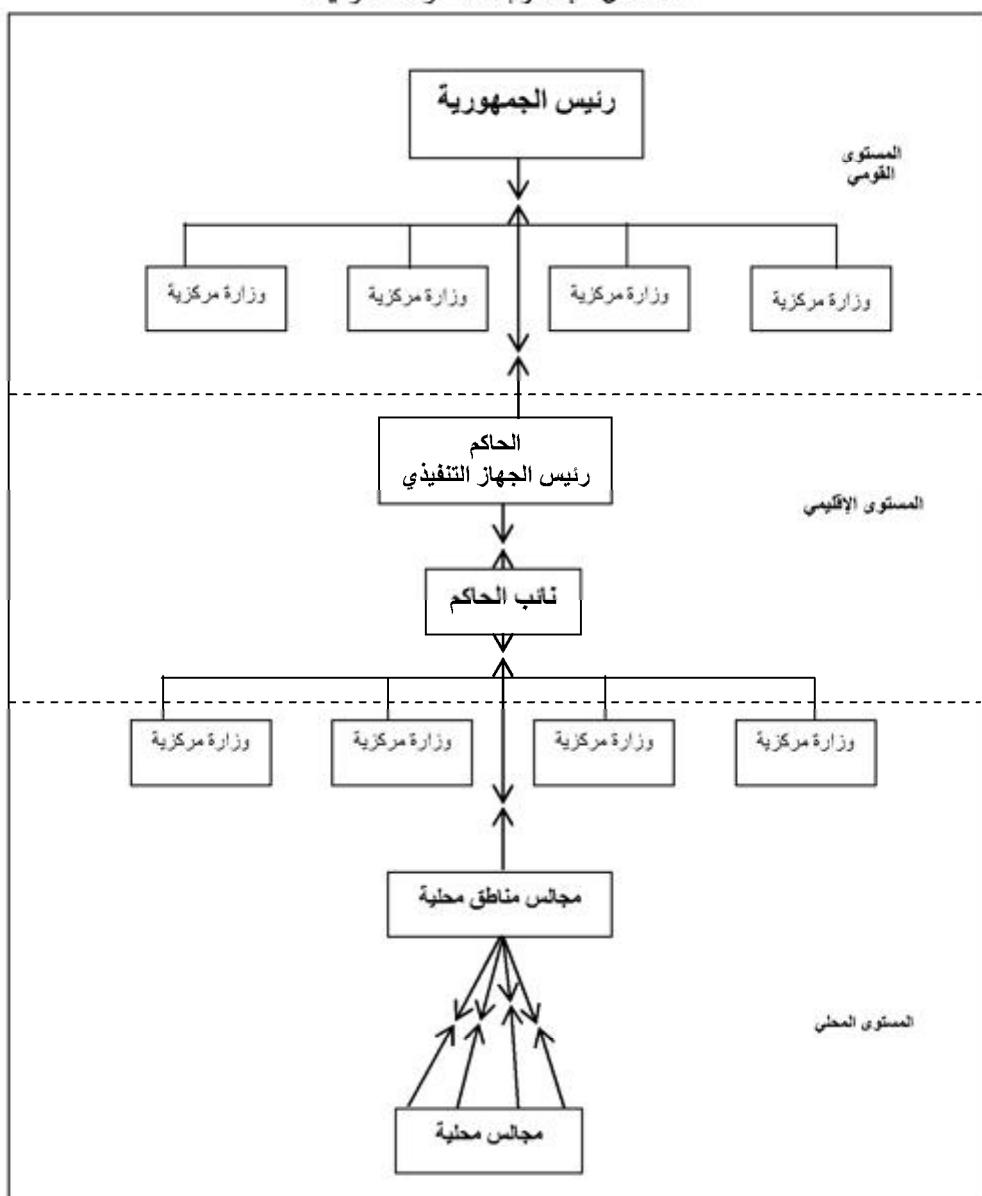


المصدر: مختار الأصم، التجربة السودانية في اللامركزية، الخرطوم، سودان

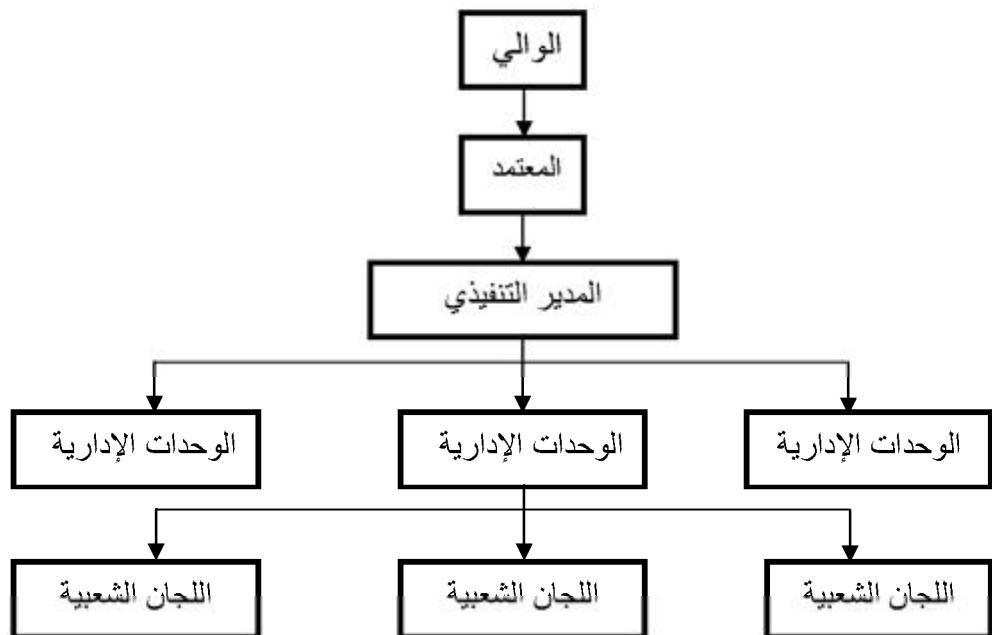
بوكشوب، 1983، ص180

الشكل الرابع: النظام التوالي**هيكل الجهاز التنفيذي**

لا يوجد جهاز إقليمي على المستوى المحلي وحجبت الحكومة الإقليمية الحكم المحلي عن الاتصال المباشر بالحكومة القومية.



المصدر: مختار الأصم، التجربة السودانية في اللامركزية، الخرطوم، سودان بوكشوب، 1983، ص 182.



التطور القانوني للحكم المحلي في السودان:

لقد أورد محمد على عبد الحميد العديد من التشريعات التي صدرت بشأن الحكم اللامركزي في السودان ولقد لخص القوانين في الآتي: (عبد المجيد، 2013، 8)

قانون العاصمة القومية 1983م.

قانون اللجان الشعبية للإنقاذ 1989م.

قانون تنظيم الأجهزة الإقليمية والمحلية 1989م.

قانون مجالس المدن والأرياف 1937م.

قانون الحكم المحلي لسنة 1951م.

قانون إدارة المديريات لسنة 1960م.

قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1972م.

قانون الحكم الذاتي الإقليمي 1972م.

قانون إدارة مديرية الخرطوم 1980م.

قانون الحكم الإقليمي لسنة 1981م.

قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 1981م.

قانون إعادة تقسيم المحافظات لسنة 1989م.

قانون الحكم المحلي لسنة 1991م.

قانون الحكم المحلي لسنة 1995م.

قانون الحكم المحلي 2003م.

قانون الحكم المحلي 1998م (الإداري).

قانون نموذجي مرشد للحكم المحلي بالولايات لسنة 2006م.

أصدرت الولايات قوانينها الخاصة بالحكم المحلي.

قانون الحكم المحلي لسنة 2013م.

الضرورة السياسية للحكم المحلي:

تأتي الضرورة السياسية للحكم المحلي من الحاجة الماسة إلى الأدوار التي يؤديها الحكم المحلي في معالجة المشكلات السياسية والإدارية والاجتماعية التي تقع

مسؤولية حلها على عاتق السلطة السياسية ويمكن تلخيص هذه الأدوار في الآتي:-

أولاً: تمكين المجموعات الضعيفة من الحصول على نصيب عادل للسلطة والثروة بصورة متكافئة وذلك لترفيع وتطوير أداء المناطق المحلية.

ثانياً: ارتفاع الوعي السياسي وتزايد الحاجات والتطلعات السكانية في الحضر والريف، والذي تتعكس في التعبير عن الرغبة في المشاركة بالإدارة لمناطقهم، أي الحكم المحلي الذاتي.

ثالثاً: التنويع الاجتماعي والتعددية الثقافية والسياسية والاقتصادية، الشيء الذي يعكس ضرورة التكامل القومي والوحدة الوطنية عن طريق الشراكة المجتمعية، وهذا أيضاً طريقة للحكم المحلي.

ما سبق يتضح أن الحكم المحلي فيما يخص أنه شأناً سياسياً يصبح ضرورة، فهو يدعم ويفعل المشاركة السياسية ويعمل على توزيع عائدات السلطة والثروة، كما يعمل على رفع الوعي السياسي ويحل مشكلات التعدد الاجتماعي بتوسيع فرص المشاركة، وذلك لقربه من المواطن وبهذا القرب توفر خصائصي الحساسية والاستجابة، لكنه تظهر بعض المشكلات الاقتصادية فيما يخص الترهل الأقصى للسلطة السياسية.

الواقع الاقتصادي للحكم المحلي:

تعاني الحكومة المحلية من مجموعة من المشاكل متمثلة في : (عبد الله التوم ، 2006م)

- قصور العمليات التنموية بالمحليات
- عدم توفر البنية التحتية بها
- الافتقار إلى أبسط الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه
- تقضي ظاهرة الفقر والأمية وانخفاض دخل الفرد والبطالة
- استخدام وسائل الإنتاج التقليدية
- الهجرة

كل هذه المشاكل مجتمعة أصبحت سمة أساسية من سمات الحكم المحلي .

ولمجابهة هذه المشاكل قامت الحكومة الاتحادية بتقسيم الثروة بينها وبين المحليات بما يحقق العدالة الاجتماعية أخذة في ذلك مجموعة من المؤشرات متمثلة في :

(تقرير الصندوق القومي لدعم الولايات ، 2007م)

حجم الكثافة السكانية ، مستوى التعليم، الصحة، حجم الموارد البشرية والطبيعية، الأمن ، دخل الفرد فكلما كانت المحلية (المقاطعة) فقيرة في هذه المؤشرات كلما زيد لها من الدعم الاتحادي ، وكلما زادت مواردها المالية والطبيعية

وأرتفع أداء عنصرها البشري استحقت بذلك محلية (مقاطعة) أخرى دعم أكبر منها. وحتى تستطيع المحليات (المقاطعات) مواجهة مشاكلها قامت الحكومة المركزية بتخصيص دعم لها متمثل في الآتي :- (أسامة معاوية بخيت ، 2010م)

1| الدعم الجاري

وهو الدعم الذي يذهب للمرتبات والأجور (الفصل الأول + الفصل الثاني تسيير)

2| الدعم التنموي

لا تستطيع المحليات (المقاطعات) تحقيق التنمية لوحدها لأن مواردتها ضعيفة تتكون من إيرادات القطاع الزراعي متذبذب العائد بالإضافة إلى بعض الضرائب والرسوم الضعيفة

ولنأخذ نموذج للولاية الشمالية نوضح فيه كيف تقوم المحليات (المقاطعات) بمواجهة مشاكلها الإقتصادية

جدول رقم (1)

يوضح حجم الدعم الاتحادي وإيرادات المحليات المساهمة في العملية التنموية بالولاية الشمالية

للعام 2009 م المبلغ بالمليون جنيه

العام المالي	الصرف على الفصل الثالث (التنمية المحلية)	نسبة مساهمته في التنمية	الصرف على الفصل الرابع (التنمية الاتحادية)	نسبة مساهمته في التنمية	اجمالي الصرف التنموي
2009م	11.123.961	%6	161.462.358	%94	172.586.319

المصدر: تقرير الأداء التنموي للولاية الشمالية للعام 2009م، وزارة المالية الولاية. واضح من الجدول رقم (1) كبر حجم الصرف التنموي الاتحادي (الفصل الرابع) عن الصرف التنموي المحلي (الفصل الثالث) حيث ساهم الدعم الاتحادي بنسبة 94% في التنمية بينما لم تساهم الموارد المحلية إلا بنسبة 6% مما يوضح لنا ضعف الإيرادات المحلية

جدول رقم (2)

يوضح حجم المبالغ الموجهة للتنمية بالمحليات بالولاية الشمالية للأعوام 2010 - 2013 المبلغ بالمليون جنيه

الصرف على التنمية (الأصول الغير مالية)	العام
246.768.255	2010م
23.571.494	2011م
29.509.636	2012م
37.388.004	2013م

المصدر: إعداد الباحث عن الموازنة العامة للولاية الشمالية للأعوام 2010 م - 2013 م،
وزارة المالية الولاية

تحليل الجدول رقم (2)

منذ العام 2010م تم دمج الفصل الثالث (التنمية المحلية) مع الفصل الرابع (التنمية الاتحادية) ليصبح للتنمية فصل واحد هو الأصول الغير مالية (التنمية). حيث انتهت الولاية النظام الأمريكي في موازنتها والذي يقوم بجمع جميع الإيرادات سواء أكانت محلية أو اتحادية تحت بند واحد هو الأصول الغير مالية.

نلاحظ من الجدول رقم (2) تزايد حجم الإيرادات المخصصة لتنمية المحليات من عام 25.484.231 لآخر ماعدا العام 2011م حيث انخفضت حجم الإيرادات التنموية إلى 25.484.231 جنيه وذلك نتيجة لعدم وجود إيرادات اتحادية خُصصت للتنمية في ذلك العام.

جدول رقم (3)

يوضح إيرادات المحليات بالولاية الشمالية للعام 2009 م - 2013 م

المبلغ بـ المليون جنيهات

المحلية	2009	2010	2011	2012	2013
حلفا	724.659	817.895	1.064.891	1.704.387	4.138.315
دلقو	465.123	597.536	730.063	1.294.210	6.577.400
البرقيق	743.288	773.157	1.171.438	1.805.752	2.725.033
دنقلا	2.027.274	1.812.781	2.678.935	2.030.003	9.526.892
القولد	1.076.594	1.030.541	1.193.913	1.150.686	1.464.827
الدببة	1.356.237	1.388.578	1.962.928	1.489.514	2.019.183
مرwoي	1.918.539	1.918.539	2.696.814	1.891.752	2.548.429
الجملة	8.334.266	8.339.027	21.498.982	11.366.304	29.000.079

المصدر: إعداد الباحث عن الموازنة العامة للولاية الشمالية للأعوام 2009 م - 2013 م

، وزارة المالية الولاية

تحليل الجدول رقم (3)

تتكون الولاية الشمالية من سبعة محليات هي (حلفا - دلقو - البرقيق - دنقلا - القولد - الدببة - مرwoي)

وتتكون إيراداتها من إيرادات القطاع الزراعي متذبذب العائد إلى جانب بعض الضرائب والرسوم ضعيفة العائد .

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن أكبر إيراد حققته محلية دنقالا (خلال فترة الدراسة) وهو مقداره 9.526.892 جنية كان عام 2013م وذلك لأن محلية دنقالا هي العاصمة وبها أكبر النشاطات التجارية.

تليها محلية دلقو إذ حققت مبلغ 6.577.400 جنية عام 2013م أيضاً وذلك لأن محلية دلقو يوجد بها تعدين الذهب (هذه المحلية محلية دلقو حديثة النشأة تم إنشاؤها عام 2007م بعد أن تم فصلها عن محلية حلفا لتصبح محلية قائمة بذاتها).
أما المحليات الأخرى يكاد يكون إيرادها قريباً من بعضها وهي إيرادات ضعيفة في حجمها

جدول رقم (4)

يوضح الصرف التموي على المحليات بالولاية الشمالية للأعوام 2009 م - 2013 م
المبلغ بالمليون جنيهات

المحلية	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
حلفا	84.000	100.000	70.000	200.000	500.000
دلقو	100.000	60.000	30.000	100.000	400.000
البرقيق	100.000	100.000	50.000	250.000	265.000
دنقالا	200.000	50.000	50.000	150.000	700.000
القوليد	110.000	110.000	100.000	100.000	250.000
الدببة	200.000	150.000	100.000	150.000	200.000
مروي	568.742	500.000	360.000	350.000	600.000
الجملة	1362.742	1070.000	760.000	1300.000	2915.000

المصدر: إعداد الباحث عن الموارنة العامة للولاية الشمالية للأعوام 2009 م - 2013 م، وزارة المالية الولاية

(4) تحليل الجدول رقم

لا تستطيع المحليات تحقيق التنمية لوحدها لضعف إيراداتها حيث تتکفل الحكومة الولاية بتحقيق التنمية داخل المحليات بينما تقف المحلية موقف المتقد والمخطط لتلك المشاريع .

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أكبر المبالغ التنموية ذهبت لمحليه مروي وذلك لأن هذه المحلية بها مشروع سد مروي لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع زراعية مصاحبة لقيام هذا السد ؛ تلتها محلية دنقالا باعتبارها العاصمه وبها أكبر تجمع سكاني بالولاية .

(5) جدول رقم

يوضح الصرف التموي على القطاعات التنموية بالولاية الشمالية للأعوام 2010 م - 2013 م
المبلغ بـ المليون جنيهات

الجملة	2013 م	2012 م	2011 م	2010 م	القطاع
34.088	21.260	2.605	7.182	3.041	التعليم
33.388	22.000	2.159	8.566	663	الصحة
3.628	234	473	2.034	857	التخطيط العمراني والإسكان والمرافق العامة
76.197	2.408	2.211	71.410	168	الثقافة والإعلام والسياسة
86.124	-	1.302	84.659	163	الزراعة والثروة الحيوانية والري
13.654	3.700	862	8.992	100	الإرشاد والشئون الاجتماعية
63.963	47.409	7.699	7.147	1.708	هيئة مياه الولاية
25.503	20.000	4.634	387	482	وزارة المالية والاستثمار والقوى العاملة
336.545	117.011	21.945	190.277	7.182	الجملة

المصدر: إعداد الباحث عن الميزانية العامة للولاية الشمالية للأعوام 2010 م - 2013 م ، وزارة المالية الولاية

من خلال الجدول السابق يمكن أن نوضح معدلات إنفاق الولاية على القطاعات المختلفة لنوضح ما هي القطاعات التي نالت أكبر مستوى من الإنفاق لمعرفة انتعاشها.

جدول رقم (6)

يوضح معدل الإنفاق على القطاعات التنموية المختلفة للولاية الشمالية للفترة من 2010م

- 2013 م

القطاع	2010م	2011م	2012م	2013م
التعليم	%9	%21	%8	%62
الصحة	%2	%26	%7	%66
التخطيط العمراني والإسكان والمرافق العامة	%24	%56	%13	%7
الثقافة والإعلام والسياحة	%0.2	%94	%3	%3
الزراعة والثروة الحيوانية والري	%0.1	%98	%2	-
الإرشاد والشئون الاجتماعية	%0.7	%66	%6	%27
هيئة مياه الولاية	%3	%11	%12	%74
وزارة المالية والاستثمار والقوى العاملة	%2	%18	%78	%8

المصدر: إعداد الباحث استناداً على الجدول رقم (5)

تحليل الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) نلاحظ الآتي:-

أكبر نسبة صرف ذهبت لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري.

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري:

- بلغت نسبة متوسط الصرف على هذا القطاع 26٪ وبلغ معدل الصرف التموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي 0.1٪، ٪98، ٪2، ٪0 وتركز الصرف على
- مشروع رفع الإنتاج ونقل التقانة
- السجل والتعداد الزراعي والبستاني

- تأهيل القطاع البستاني
- تأهيل الخدمات البيطرية
- المكافحة المتكاملة للأفات الزراعية

قطاع الثقافة والإعلام والسياحة :

يلٰي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والري في الصرف التنموي حيث بلغت نسبة متوسط صرفه 23٪ وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي 0.2٪، 94٪، 3٪ وتركز الصرف على تكملة حضارة كرمة، تكملة متحف دنلا ، القرى السياحية بال محليات ، المتاحف الأثرية ، مركز الخدمات الإعلامية .

المياه :

يلٰي قطاع الثقافة والإعلام والسياحة في الصرف التنموي حيث بلغت نسبة صرفه 19٪ وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي معدل 3٪، 11٪، 12٪، 74٪ وتركز الصرف على تأهيل وتشييد شبكات المياه والحفريات الجوية وكهربية المحطات .

قطاع التعليم :

يلٰي المياه في الصرف التنموي حيث بلغ متوسط صرفه 10٪ وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي معدل 9٪، 21٪، 8٪، 62٪ وتركز الصرف على إجلال الطلاب وإنشاء المدارس الثانوية ومدارس الأساس بال محليات المختلفة .

قطاع الصحة :

يلٰي قطاع التعليم في الصرف التنموي وبلغ متوسط صرفه 9.9٪ وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي معدل ٪26، ٪7، 66٪ وتركز الصرف على توطين العلاج بالداخل

وتأهيل مستشفى دنقالا التخصصي ومستشفى الدبة وتأهيل وحدات الرعاية والمراكز الصحية وسلامة الأجهزة الطبية .

وزارة المالية والاستثمار والقوى العاملة :

تلي قطاع التعليم في الصرف التنموي وبلغ متوسط صرفها نسبة 8% وبلغ معدل الصرف التنموي على هذه الوزارة للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي معدل 18٪ ، 12٪ ، 78٪ وتركز الصرف على

- الدراسات والبحوث الإقتصادية
- تتميمه وتطوير موارد المحليات
- تكملة بيت الضيافة بمحلية دنقالا
- المخططات الاستثمارية
- تحديث الموسوعة الولائية
- مواقف المحليات
- الأسواق المركزية
- دعم وحدات التخطيط بال المحليات
- غربلة وتعبئة المحاصيل
- المخازن المركزية
- احتياطي التنمية .

قطاع الإرشاد والشئون الاجتماعية :

يلى وزارة المالية في الصرف التنموي وبلغ متوسط صرفه نسبة 4% وبلغ معدل الصرف التنموي لهذا القطاع للأعوام 2010 م، 2011 م، 2012 م، 2013 م، على التوالي معدل 0.7٪ ، 66٪ ، 6٪ ، 27٪ وتركز الصرف على تشيد مراكز الشباب وبناء القدرات ، تأهيل مراكز وتنمية المرأة ، مراكز إعداد القادة ، تأهيل الإستادات.

قطاع التخطيط العمراني والإسكان والمرافق العامة :

يلبي قطاع الإرشاد والشئون الاجتماعية في الصرف التموي وبلغ متوسط صرفه نسبة ١٪ وبلغ معدل الصرف التموي لهذا القطاع للأعوام ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، على التوالي معدل ٢٤٪، ٥٦٪، ١٣٪، ٧٪ وتركز الصرف على:-

- إعداد الخرط الموجهة لمدن الولاية
- تجميل ونظافة الولاية
- مصارف الأمطار والسيول
- الطرق الترابية بال المحليات
- كهربة المشاريع الزراعية
- إعداد السجل التعديني
- تشييد طرق المدن .

الخاتمة

من خلال الدراسة تأكّدت ضرورة المشاركة السياسية لكافّة قطاعات الحكم المحلي وذلك لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاعات الحكم المحلي، ولكن تظهر مشكلة قلة الموارد مقابل زيادة احتياجات التنمية مما يتطلّب تضافُر الجهود السياسية والاقتصادية لتحقيق التنمية.

أولاً: النتائج

أثبتت الدراسة الآتي :-

- (1) تتشابك العلاقات التنظيمية مما يؤدي إلى تفويض الحكومات المحلية من قبل الحكومات الاتحادية للقيام ببعض الخدمات من غير اعتمادات مالية، مما يُعسّر عملية التنمية في المحليات.
- (2) ضعف الإيرادات التموية المحلية، حيث تعتمد المحليات على الحكومة الاتحادية في تحقيق التنمية لضعف إيراداتها.
- (3) هناك عدم عدالة في توزيع التنمية بين المحليات حيث نالت محلية دنقالا الحظ الأكبر من التنمية باعتبارها العاصمة وبها أكبر تجمع سكاني.

ثانياً: التوصيات

- (1) تحريك الموارد الكامنة للم المحليات واستحداث موارد جديدة لها، وإعادة النظر في تقسيم هذه الموارد بين المحليات بما يحقق العلاقة الإيجابية بين وفرتها وتحسين مستوى الخدمات بها.
- (2) إعادة النظر حول إنشاء وتأسيس محليات الولاية مع جعل الموارد المالية محوراً أساسياً عند إنشائها.
- (3) العمل على ترشيد الصرف بمحليات الولاية وإعطاء الأولوية لخدمات التنمية.
- (4) العمل على إعادة التوازن بين حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق محليات الولاية والموارد المالية الممنوحة لها.

- (5) ضرورة إعادة هيكلة القوى العاملة بمحليات الولاية وفق معياري الكفاءة والقدرات .
- (6) الاهتمام بتخطيط الموارد المالية للمحليات وضرورة إنشاء وحدات في هذا المجال.
- (7) الإهتمام بالنشاط التعديني وتنظيمه واستغلال الإمكhanات التي تتمتع بها المنطقة في المعادن المختلفة كالحديد والذهب

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- (1) جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، تحرير ومراجعة بسطاوي، منتدى الفدرالية، كندا، 2007م.
- (2) حمد البيلي ، نظم محلية مقارنة ، بيروت ، 2012.
- (3) شيخ الدين يوسف من الله ، الحكم المحلي خلال قرن ، دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر ، الخرطوم ، 1998م
- (4) عبد الله التوم ، أساسيات التنمية الريفية ، دار الطباعة والتجليد للنشر ، جامعة الخرطوم ، 2006م
- (5) محمد أحمد الطعامة، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
- (6) محمد أحمد محمد داني، الحكم المحلي قراءة جديدة، هيئة التربية للطباعة والنشر، 2006م.
- (7) محمد على عبد المجيد، مؤتمر القطاع الشمالي لتقدير تجربة الحكم المحلي، محور السياسات والتشريع، ولاية نهر النيل، الدامر، يوليو 2013م.
- (8) مختار الأصم، الحكم المحلي في السودان نشأته وتطوره وبعض قضاياه، Sudan Bookshop، الخرطوم، 1983م.

ثانياً: الرسائل الجامعية والمذكرات

- (1) أسامة معاوية بخيت ، دور الدعم الاتحادي في تحقيق التنمية الاقتصادية _ دراسة حالة الولاية الشمالية _ للفترة من 2000م_2007م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دنقالا ، 2010م.
- (2) أكرم بابكر الشريف، الحكم المحلي، محاضرات غير منشورة، جامعة دنقالا، 2008م.

ثالثاً: التقارير

- (1) تقرير الصندوق القومي لدعم الولايات عن معايير الدعم الجاري وتحديد الأوزان ، الخرطوم ، 2007.
- (2) تقارير الأداء التنموي للولاية الشمالية من العام 2000م وحتى العام 2007م.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على خصوبة المرأة بالولاية الشمالية

د. رندا عبد الرحيم ابوبكر محمد علي

أ. مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

مستخلص الدراسة :

تناولت هذه الورقة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على خصوبة المرأة بالولاية الشمالية المتمثلة في التعليم والعمر عند الزواج والدخل الشهري والمهنة والعادات والتقاليد .

اتبعَت الورقة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الإحصائي، تم جمع البيانات والمعلومات من المراجع والرسائل الجامعية والتقارير، والملاحظة والمقابلة. حيث توصل الباحث إلى أن:-

- 1- الزواج المبكر يتاسب تابياً طردياً مع الخصوبة.
- 2- تعليم المرأة وعملها يتاسب تابياً عكسيًا مع الخصوبة.
- 3- عدم الاهتمام بمشاكل الصحة الإنجابية وممارسة بعض العادات الضارة أثر سلباً على الخصوبة.

اختتمت الدراسة بتوصيات اشتملت على الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة وكذلك البرامج التثقيفية والإرشادية الخاصة بالصحة الإنجابية وتحسين البنية التحتية بالولاية.

Abstract

The economic and Social Factors affecting woman's fertility in the Northern state.

This paper investings the economic and social factors affecting womens fertility in the Northern state represented in education, age. Of marriage monthly income, occupation, customs and traditions.

The researcher adopted the analytical descriptive and the statistical methods to process the research data.

The data and information were collected from the secondary sources represented in references, university papers and reports.

With reference to elementary sources, they were represented in observation and interviews.

The study has come out with the following findings :-

- 1) Early marriage is exponentially proportional to fertility.
- 2) Woman education and her work is inversely proportional to fertility.
- 3) Neglect of reproductive health problems and practicising some harmful customs may negatively influence fertility.

The study has been finalised with some recommendations which focus on the significance of motherhood and infancy health care together with the directional and cultural programmes related to improving healthy birth production and the infrastructure in the Northern state.

المقدمة:

إن ظاهرة الخصوبة في المجتمع هي عملية معقدة ومتباينة يرتبط بها بقاء المجتمع البشري، ولقد شغلت هذه الظاهرة حيزاً كبيراً من الدراسات السكانية. وتلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً مهماً في تحديد مستويات الخصوبة وسط الشعوب المختلفة. وعلى الرغم من الفروق المشاهدة بين مجتمعات الدول فيما يتعلق باتجاه السلوك السكاني المتغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى، وتعد تلك العوامل من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، وفي كل من عناصره الثلاثة: الولادات، الوفيات والهجرة. ومع بروز المشكلات الملحة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتمثل هذه المشكلات في النمو السكاني الكبير الذي لا تستطيع معه الدولة بناء سياسات تنموية كبيرة واضحة ومستدامة، وما يرافق ذلك من بطالة واسعة، وتأخر الدولة على بعض المستويات منها الصحي والصناعي والاقتصادي. أما في الدول المتقدمة فتظهر مشاكل مغايرة لمشاكل الدول النامية حيث تظهر مشكلة نقص السكان عن حاجة الدولة المستمرة للسكان لمواكبة تقدمها وازدهارها لأن اليد العاملة والإنسان بشكل عام هو حجر الزاوية في استمرار تقدم الدولة الممتلكة للتكنولوجيا لذلك غالباً ما تلجأ هذه الدول لسد حاجتها من السكان إلى استقبال المهاجرين وهنا تظهر مشاكل اختلف الثقافة واللغة والدين.

قد أشارت المعطيات الإحصائية للأمم المتحدة منذ وقت مبكر (1978) إلى الارتفاع الكبير لمعدلات الخصوبة في البلدان النامية بالمقارنة بما هي عليه في البلدان المتقدمة.

إن التباين في معدلات الخصوبة سواء أكان ذلك في المناطق الجغرافية المختلفة للبلد الواحد أم بين مجموعة من البلدان أو في فترات زمنية مختلفة في المجتمع نفسه لا يمكننا أن نرده إلى التباين في القدرة البيولوجية على الإنجاب وإنما اعتباره نتاج مجموعة من العوامل المختلفة لتصل بالفرد والأخرى بالبيئة التي ينتمي إليها الفرد والمحيط الذي يعيش فيه. إذ تلعب كل العوامل الاقتصادية وأشكال التنظيم

الاجتماعي في كل مجتمع بحد ذاته دوراً مهماً في هذا المجال. فالثقافات المختلفة بين الشعوب والمستويات العلمية والصناعية المختلفة ينتج عنها مستويات مختلفة من الخصوبة وكذلك مستوى تطور المرأة ودخولها سوق العمل ومشاركتها الرجل في مناحي الحياة أيضاً يؤثر في مستوى الخصوبة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر الدراسات السكانية لأي مجتمع ذات أهمية قصوى في مجالات التخطيط التنموي سواء الاقتصادي أو الاجتماعي ومن المعروف أن التخطيط على مستوى الوطن يعتمد بالدرجة الأولى على الخصائص المكانية من أجل تحسين مستوى المعيشة عن طريق زيادة فرص العمل والقضاء على البطالة ورفع مستوى التعليم. لذا بدأت السلطات والمؤسسات المعنية بالاهتمام بالزيادة السكانية، وما يتطلب هذه الزيادة من مواجهة للحد من المشكلات المتوقع أن تجم، لذلك بدأت السلطات بوضع برامج تنموية لمساعدة هذه الزيادة والحد من آثارها السيئة ، وبما أن الخصوبة نتاج التركيب السكاني في المجتمع وتؤثر في نفس الوقت في هذا التركيب ، إذ لابد من التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستويات الخصوبة حتى تتمكن من وضع تصوراً واضحاً عن كيفية زيادة أو انخفاض الخصوبة ، وبالتالي وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

فالمستوى التعليمي للمرأة يؤثر في الخصوبة من خلال تغيير المفاهيم الاجتماعية المتبعة على العادات والتقاليد السائدة لديهم وكذلك زيادة الوعي الصحي لدى المرأة لذلك يجب تشجيع الأسرة على تعليم بناتها وكذلك تشجيع البنات بشكل عام ، كذلك الدخل والمهنة وعمل المرأة . وهنالك عوامل أخرى تؤثر في الخصوبة مثل العادات والتقاليد " الدين ، العمر".

يمكن صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية:-

- 1) هل كان مستوى تعليم المرأة وعملها دوراً في ارتفاع أو انخفاض خصوبة المرأة بالولاية؟

- (2) هل هنالك ممارسات للعادات الضارة التي تؤثر على الصحة الإيجابية وما مدى تأثير ذلك على خصوبة المرأة.

أهمية ومبررات الدراسة:

- 1) تأتي أهمية هذه الدراسة كونها الأولى التي ستدرس العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الخصوبة في الولاية الشمالية.
- 2) توفير قاعدة من البيانات والمعلومات المتعلقة بالخصوصية في الولاية الشمالية.
- 3) تزويد المسؤولين والمخططين وذوي الاهتمام بنتائج هذه الدراسة للاستفادة منها واستخدامها في برامجها التنموية وخططها المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1) التعرف على الخصائص демографية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الدراسة وتقديم التوصيات في ضوء النتائج المستخلصة التي يمكن أن تقييد المخططين وأصحاب القرار في التخطيط التنموي.
- 2) تحديد المتغيرات الأكثر أهمية في التأثير على الخصوبة في منطقة الدراسة مع إبراز الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات على حدا.
- 3) تحليل التركيب السكاني في محلية دنقالا ومدى تأثيره على الخصوبة البشرية فيها.

فرضيات الدراسة:

- 1) الزواج المبكر من أهم العوامل المؤثرة على خصوبة المرأة .
- 2) تعليم المرأة وعملها أحد مؤشرات انخفاض خصوبتها مقارنة مع المرأة الغير متعلمة.
- 3) عدم الاهتمام بمشاكل الصحة الإيجابية ومارسة بعض العادات الضارة اثر سلبياً في مستويات خصوبة المرأة في الولاية.

تنظيم الدراسة :

لخدمة أهداف الدراسة قسمت الورقة إلى:-

- 1- الدراسات السابقة.
- 2- الإطار النظري.
- 3- تحليل الخصوبية.
- 4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الخصوبية.
- 5- الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :

1/ أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الخصوبية السكانية في سوريا 1995م:

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قدمت من فؤاد إسماعيل، قامت هذه الدراسة على دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الخصوبية واعتمدت هذه الدراسة على بيانات جاهزة من تعداد 1981م وبحث القوى العاملة بالعينة 1991م. نجد في هذه الدراسة أن الباحث يدرس تباينات الخصوبية بين النساء العاملات وبينات الخصوبية حسب المستوى التعليمي للأم ودراسة العلاقة الارتباطية بين الخصوبية والتعليم. وتوصل الباحث إلى أن إشراك المرأة في ميادين العمل وارتفاع مستوى الدخل يؤثران سلبياً على الخصوبية وكذلك التعليم والتحضر وبالمقابل فإن العادات في الدين والتقاليد الموروثة يشجعون على التناسل، وبين أنَّ لبرامج تنظيم الأسرة من الناحية النظرية آثار قوية على انخفاض الخصوبية وأوضحت الدراسة أن معدل الخصوبية الكلية في سوريا من المعدلات العالمية إذا ما قورنت بمشياراتها في بلدان العالم.

2/ الأنماط الزواجية وتبنياتها في الأردن في العقود الماضيين 1998م:

هذه الرسالة قام بها عيسى مصاروه، وهي عبارة عن بحث نشر في مجلة دراسات الجامعة الأردنية حيث قال الباحث أن العمر عند الزواج في سن مبكر يترتب عليه إنجاب أكبر من الأطفال، والعمر عند الزواج الأول محدد أساسياً للأنماط الزواجية

ومتغير من المتغيرات المؤثرة على الخصوبة ويتأثر بمتغيرات هامة اجتماعية واقتصادية ومدى توفر فرص التعليم وفرص العمل والأحوال الاقتصادية السائدة. وبين الباحث أن متوسط العمر عند الزواج الأول في ارتفاع خلال العقود الماضيين.

3 / دراسة شريف (1999):

دراسة بعنوان "بعض العوامل المؤثرة في الخصوبة وسط النساء السودانيات في المجتمعات الحضرية" دراسة حالة مدينة الدويم، أوضحت الدراسة أن هناك انخفاضاً طفيفاً في معدل الخصوبة بشكل عام، وبيدو واضحأً في المناطق الحضرية ، تم تحليل نمط الزواج ، ومعرفة استعمال وسائل تنظيم الإنجاب وفترة عدم الخصوبة بين الولادات كعوامل مؤثرة بصورة مباشرة في الإنجاب، وكذلك تعليم المرأة ومشاركتها في العمل مدفوع الأجر، أيضاً اعتمدت الدراسة على تحليل بعض العوامل الثقافية المؤثرة في السلوك الإنجابي ، مثل حجم الأسرة المثالي ، وفضائل النوع ، الرغبة في إنجاب أضافي ، أشارت الدراسة إلى أن الخصوبة في منطقة الدراسة تختلف بدرجة كبيرة باختلاف الميزات الاجتماعية والاقتصادية والديمografية للمرأة وقد وجدت الدراسة ان تعليم المرأة وانخراطها في العمل مدفوع الأجر ونوع المنطقة التي تسكن فيها لها اثر واضح في اختلاف السلوك الإنجابي للمرأة ، استعمال وسائل تنظيم الإنجاب تنتشر بصورة كبيرة وسط النساء المتعلمات والعاملات واللائي يسكنن أحياe وسط المدينة "حي الحكومي" ، كما ان فترات عدم الخصوبة بين الولادات ناتجة عن الرضاعة الطبيعية وذلك وسط النساء غير المتعلمات وغير العاملات بأجر واللاتي يسكنن في أحياe الدرجة الرابعة.

4/ دراسة بابكر 2003:

عنوان "اثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على خصوبة السكان بمحافظة الجزيرة" دراسة حالة وسط الجزيرة ، تناولت الدراسة اتجاهات الخصوبة والصحة الإنجابية بوسط الجزيرة حيث توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشهري يؤثر في خصوبة السكان، وأن هناك علاقة عكssية بينها وبين الدخل السنوي والخصوبة

وبالتالي يكون تأثيرها سلبياً ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عمل المرأة واستعمالها لوسائل منع الحمل ، وأن عمل المرأة يزيد من متوسط العمر عند الزواج الأول.

5/ دراسة أغبش 2005م:

بعنوان "أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على خصوبة السكان" "دراسة حالة حي الله كريم - الأبيض" ، توصلت الدراسة إلى أن تدني المستوى التعليمي وزواج الإناث في سن مبكرة وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات وفيات الرضع وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الخصوبة بالمنطقة، وأوصت الدراسة بمحاربة الأمية وفرض التعليم الأساسي اجبارياً وتقليل معدلات وفيات الرضع عن طريق تحسين الخدمات الصحية وتبصير الأمهات بفوائد الرضاعة الطبيعية.

الإطار النظري

المقدمة:

كان الإنسان وسيظل القيمة الأولى في كل مكان وكل زمان فالقوة البشرية في أي مجتمع هي عامل أساس في تحديد القدرة الشاملة لتلك الدولة، ويرتبط العامل السكاني في المجتمع ارتباطاً وثيقاً بالتنمية فيه، وباعتبار أن الفرد هو العنصر الأساس للتقدم والدافع الأول لعملية التنمية. (شفيق: 1998م).

1/ الزيادة الطبيعية:

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظاهرات الديمografية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحدياً مهماً للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وعلى إمكانيات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة. (أبوعيانة: 1994م).

يرتبط نمو السكان بمعدل الزيادة الطبيعية فهي الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات. ويختلف معدلات المواليد باختلاف الظروف البيولوجية التي ترتبط

بالخصوصية الجنسية التي تختلف من شعب لآخر، كما يختلف بالنسبة للظروف الاجتماعية التي تتعلق بالزواج المبكر أو تعدد الزوجات، كما يرتبط بحب النسل وتقديس الأجداد، كما تحصل بالنواحي العمرانية وطبيعة المسكن، إلى جانب ارتباطها بالنواحي الاقتصادية المتعلقة بنوع الحرفة ومستوى المعيشة، وكذلك بالعناية الصحية ودرجة الثقافة وغيرها. (الحاديسي: 1988).

2/ الخصوبة : Fertility

الخصوصية لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وتحتفل الخصوبة من مجتمع لآخر، كما أنها تختلف من مكان لآخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية. (أبو عيانة: 1986، ص 137).

الفكرة الجوهرية في موضوع الخصوبة، هي المستوى الفعلي للإنجاب في جماعة سكانية معينة، ويتحدد هذا المستوى في ضوء الولادات الحية التي تمت، وذلك بغض النظر عن القدرة البيولوجية للمرأة على الإنجاب، ولذلك يفرق دارسو السكان بين الإنجاب الفعلي - ويشار إليه بالخصوصية - وبين القدرة البيولوجية على الحمل وذلك على أساس أن العملية الأولى، وهي عملية إنجاب الأطفال فعلياً، ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل، أما الثانية فهي تشير فقط إلى قدرة المرأة على الإنجاب سواء تزوجت أم لم تتزوج، أو ربما لأنها تزوجت ولكنها لا ترغب في الحمل، أو قد تجهض نفسها إذا حملت، فهي دون شك غير المرأة العقيم ولذلك يسمى بها البعض بالخصوصية الكامنة. (جلبي: 1984، ص 136). ولهذا فإن إحصاءات الخصوبة يمكن التوصل إليها عن طريق إحصاءات المواليد المسجلة في السجلات الحيوية، وهذه لا يمكن أن تكون مؤشراً أو دليلاً لآلية الخصوبة الفسيولوجية بمعنى أنه لا يمكن أن تستدل منها على مستوى الخصوبة الفسيولوجية التي لا يوجد حتى الآن أي نوع من المقاييس الديموغرافية المباشرة ومعنى ذلك إن قياس الخصوبة الكامنة أمرٌ صعب إلا

إذا توفر مجتمع ما فيه كل النساء تزوجن في سن الخامسة عشر وفي تقاليده الحث على الإنجاب.

تعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسية في دراسة السكان، ليس فقط لأنها تفوق الوفيات، بل لأنها أكثر أثراً منها. وبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها؛ فإن الخصوبة ليست كذلك، فهي أقل ثباتاً، ويمكن التنبؤ بها، كما يمكن التحكم فيها، كذلك فإن الخصوبة أكثر تأثراً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها. إضافة إلى ذلك؛ فالوفاة يمكن أن تحدث في أي عمر، وهو يختلف عن الخصوبة في النساء فهن يلدن في فترة زمنية معينة من أعمارهن، وقد تضافت كل هذه التعقيدات في خلق العديد من المشكلات الخاصة بقياس الخصوبة، ذلك بالإضافة إلى نقص البيانات المتاحة أصلاً عن الخصوبة، وخاصة في الدول النامية، ولكن رغم ذلك، فقد اتجه دارسو السكان نحو قياس الخصوبة والتعرف على معدلاتها واتجاهات تطورها باعتبارها إحدى العوامل عالمة التأثير على تغير السكان. (عمران: 1988م، ص 67).

3/ مفهوم الصحة الإنجابية:

ظهر مصطلح الصحة الإنجابية لأول مرة خلال المؤتمر العلمي/ العالمي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام 1994م والذي يُعد محطة مهمة في تاريخ الصحة الإنجابية، والصحة الإنجابية هي جزء من الصحة العامة بمعناها الشامل كحالة من السلامة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليس فقط انتفاء للمرض، والصحة الإنجابية تعنى بعملية الإنجاب والخصوبة في كل مراحل الحياة، وهي بمعنى آخر تعنى الممارسة الجنسية المسئولة والسليمة بين الزوجين والقدرة على التواصل من خلال عملية الإنجاب وحرية القرار في ذلك. (أمين همت، 2000م).

4/ تنظيم الأسرة:

إن المفهوم الحديث لتنظيم الأسرة يختلف من فرد لآخر ومن دولة إلى أخرى حسب الظروف التي يعيشها وحسب الأيديولوجيات السائدة فيها وقد عرفه مؤتمر

الرباط 1970 من منظور إسلامي بأنه ذلك المجهود الذي يرمي إلى توعية الآباء بمسؤولياتهم الزوجية والأبوية مادية ومعنوية وجعلها أوفر احتياطاً لمستقبل الأطفال وأحرص على إنجاب ذرية صالحة ونسل سليم وذلك بقيامهما دون إكراه وبالتراضي بينهما باستخدام وسيلة مشروعة يكفل لها التحكم في مواعيد الحمل والولادة تأجلاً كان أو تعجلاً بما يتاسب مع ظروفها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية.

(الكتاب المرجعي في التربية السكانية: 1998م، ص 113).

النظريات السكانية :

ناقش مفكرو المسيحية وكثابها الأوائل المسألة السكانية من الناحيتين الأدبية والأخلاقية دون الاهتمام بربط المسألة السكانية بالناحية المادية أو الاقتصادية، وقد كانت آراؤهم شأنها في ذلك شأن الأديان الأخرى تصب في صالح الزيادة السكانية، لذلك استنكروا الإجهاض والوأد والإهمال حتى الموت والطلاق وتعدد الزوجات وامتدحوا العفة والطهارة واعتبروا العزوبية أفضل من الزواج ولكنهم استدركوا أنها حالات لا تتناسب إلا لأشخاص معينين.

الفكر الإسلامي :

تناول المفكرون المسلمين المسألة السكانية بنظرة أكثر شمولية من الفكر المسيحي. إذ بجانب الاهتمام بالناحية الأخلاقية والأدبية أولى الفكر الإسلامي اهتماماً بالناحية الاقتصادية فمن المعروف أن الإسلام يحث على الزواج وكثرة الإنجاب ويحرم الإجهاض والوأد.

قال تعالى: «**الْمَالُ وَالْبَيْوْنَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبُاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا**» (46). (سورة الكهف: الآية (46)).

أما في الجانب الاقتصادي فمن محددات الزواج نفسه القدرة على إعالة الزوجة ومن محددات الإنجاب القدرة على إعالة الأطفال، ويحدّد الطلاق بالنفقة ومن محددات تعدد الزوجات شرط المعاملة العادلة وخاصة المعاملة المادية.

يُعد ابن خلدون من أبرز الكتاب والمفكرين العرب الذين تناولوا مسألة السكان وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ رأى أن الكثرة السكانية تسمح بتقسيم أفضل للعمل وباستقلال أكفاءً للموارد وبتنوع أكبر للمهن ويعمل هذا على زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة.

هناك نظريات عديدة تناولت موضوع الخصوبة ومحدداتها والعوامل المؤثرة عليها منها مساهمات كل من Becker 1973 – Easterlin 1979 كما أن دراسة موضوع الخصوبة هو أبرز المجالات السكانية تُعرضَ للدراسة والتقصي والتحري فقرار الإنجاب عند Becker هو قرار اقتصادي راشد يحقق أكبر منفعة ممكنة ضمن الأسعار والدخل والفرقوق وبهذا نظر Becker إلى الأطفال على أنهم سلعة تتناقض مع باقي السلع ضمن سلة السلع التي يختارها الفرد ضمن إمكاناته المادية وذوقه الذي يتحدد بالدين والعرف.

وخلص بيكر في نموذجه إلى أن الخصوبة تتعدد بالدخل، تكاليف الأطفال، الذوق والنوعية غير المتوقعة للأطفال.

أما استرلين فقد بنى نظريته على نفس نموذج بيكر إلا أنه رأى ضرورةأخذ الدخل المتوقع عبر الزمن إضافة إلى الدخل الفعلى الحالي وركز على التكاليف غير المباشرة للأطفال مثل الدخل المتوقع لمن يقوم بالعناية بالطفل سواء أكانت الأم: أمًّا غيرها من أفراد الأسرة. (عبد العزيز: 2014).

مستويات الخصوبة

تحليل الخصوبة :

معدل الأطفال للأمهات في عمر الإنجاب Child woman Rate هو معدل الأطفال لكل امرأة في سنة معينة مقابل كل 1000 امرأة في عمر الإنجاب، وهو يدل على الواقع الصحي للأطفال والأمهات وكلما زاد معدل الأطفال لكل امرأة كلما عنى ذلك ارتفاع مستوى الخصوبة والعكس.

في الولاية الشمالية يوجد 49719 طفل مقابل 1000 امرأة في سن الإنجاب، (التعداد السكاني: 2008م). انخفاض هذا المعدل في الولاية الشمالية يدل على زيادة الوعي الصحي.

- **معدل المواليد الخام :Crude Birth Rate**

هو متوسط عدد المواليد الأحياء لكل ألف من السكان في لحظة زمنية محددة وتجد في الولاية الشمالية 23.7 طفل لكل من 1000. (نفس المصدر السابق). من السكان وتكمّن أهميته في:-

- 1- قياس عنصر المواليد وهو أحد عناصر النمو السكاني.
- 2- معرفة مدى التغير في مستوى الإنجاب من سنة إلى أخرى.

- **معدل الخصوبة العام :General Fertility Rate**

هو المعدل السنوي للمواليد الأحياء لكل 1000 امرأة في عمر الإنجاب. ونجد في الولاية الشمالية 100.5 مولود هي لكل 1000 امرأة في سن الإنجاب. ويعتبر أفضل من معدل المواليد الخام وذلك لحسابه النساء في سن الإنجاب أهميته يؤدي متابعة تطور وتقويم أثر البرامج والسياسات السكانية علاقتها بصحة وفيات الأطفال والأمهات.

- **معدل الخصوبة الكلي :Total Fertility Rate**

وهو جمع تراكمي لمعدلات الخصوبة حسب العمر يحسب لفئات عمرية خمسية أهميته التعرف على مستوى الإنجاب السائد فنجد بالولاية الشمالية ما متوسطه 5 فقط مولود هي لكل امرأة في سن الإنجاب.

يرجع ذلك في الآونة الأخيرة إلى تعليم المرأة وعملها في الولاية الشمالية.

حجم الأسرة المكتملة :Complete Family Size

يعني النساء المتزوجات وحتى يبلغن سن إلهايس من العمر (45 – 49) وكم من الأطفال يختلفون وذلك مهم بالنسبة لمفهوم الإحلال ونجد في الولاية الشمالية متوسط عدد أفراد الأسرة 5.1 أفراد لكل أسرة.

- **معدل التوأد الإجمالي :Gross Reproductive Rate**

هو متوسط ما تتجبه المرأة طيلة حياتها من المواليد الإناث. ومعدل التوأد الإجمالي بالولاية يساوي 2.5 مولود هي أنشى لكل امرأة في سن الإنجاب.

- معدل التوالد الصافي : Net Reproductive Rate

هو متوسط ما تجده المرأة طيلة حياتها من المواليد الإناث طيلة فترة حياتها الإيجابية مع الأخذ في الاعتبار عامل الوفيات. وفي الولاية الشمالية كل امرأة تعوض نفسها 1.5 امرأة في الجيل القادم.

التركيب السكاني :

يقصد بتركيب السكان الخصائص الديمografية والاجتماعية التي تُكسب المجتمع صفات تميزه عن المجتمعات الأخرى ويهتم الديمografيون بدراسة تركيب السكان لما له من دلالات ديمografية واقتصادية واجتماعية فمن وجهة النظر الديمografية تعتبر بيانات تركيب جوهرية بالنسبة إلى تحليل العمليات الديمografية مثل الولادات والوفاة والزيادة الطبيعية والهجرة التي تولد فيها وتتأثر بها جميعاً.

التركيب النوعي :

التركيب السكاني حسب النوع والجنس Sexstructure ظاهرة فسيولوجية تخضع لمعطيات الوراثة والجينات ويقصد به توزيع السكان بين الذكور والإناث. ولهذا التوزيع أهميته الاجتماعية والاقتصادية للاختلاف ما بين الذكور والإناث في متطلباتهم، وفي وضعهم الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع وتحسب النسبة عادة لعدد الإناث لكل من 100 من الذكور. (عبد الرحمن: مكتب اليونسيف).

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100$$

كلما كانت النسبة المئوية للذكور أو الإناث تدور حول 50 فإن ذلك يعني توازناً في التوزيع النوعي للسكان. وإذا زادت أو نقصت عن ذلك بشكل واضح يدل ذلك على اضطراب في التركيب النوعي.

أما في الولاية الشمالية يتميز التركيب النوعي لسكان الولاية الشمالية بزيادة عدد الإناث عن الذكور إذ يبلغ نسبة النوع بالولاية 91 من الذكور مقابل 100 من الإناث (تعداد 2008م).

ذلك نسبة لجنة الذكور بحثاً عن العمل إلى العاصمة القومية أو إلى خارج السودان.

التركيب العمري:

يعتبر التركيب العمري من أهم عناصر تركيب السكان وأكثرها تعقيداً لأنه من الصعب حصر السن بدقة لا سيما في الدول النامية. والمصدر الرئيس لدراسة تركيب السكان هو بيانات السن كما توردها التعدادات السكانية رغم عدم دقتها خاصة عند الإناث. فمن المعروف أن الإناث يملن إلى الإدلال بأعمار أقل من أعمارهن الحقيقية. وهذا عند الإدلال بالعمر تفضل الأرقام المنتهية بالصفر أو الخمسة. ويفيد التركيب العمري للسكان في كثير من مجالات دراسات السكان إذ أنه يوضح:-

- 1- قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيوتهم.
- 2- التعرف على اتجاه نمو السكان.
- 3- يفيد في التخطيط في الحاضر والمستقبل.(نفس المرجع السابق).

ويمكن تقسيم بنية السكان من حيث العمر على أساس شرائح العمر الرئيسية وهي ثلاثة:-

- 1- الفئة الأولى دون 15 سنة وتمثل صغار السن.
- 2- الفئة الثانية 15 – 64 سنة وتمثل الفئة المنتجة.
- 3- الفئة الثالثة 65 فأكثر وتمثل كبار السن أو الشيوخ وهي فئة تعتبر غير منتجة.

الفئة الأولى صغار السن (صفر – 14 سنة):

تمثل قاعدة الهرم السكاني، وتعد فئة غير منتجة. وهي أكثر الفئات الثلاثة تأثيراً بمعدلات المواليد. ويلاحظ نسبة صغار السن تمثل إلى الانخفاض في الدول الصناعية المتقدمة، بينما تتزايد في المجتمعات النامية ذات الخصوبية المرتفعة. بلغت نسبة صغار السن في الولاية الشمالية 34.3%. نلاحظ ارتفاع نسبة الإعالة في الولاية الشمالية.

الفئة الثانية متوسطو السن والبالغون (15 – 64):

تقسم هذه الفئة في بعض الأحيان إلى قسمين هما:-

البالغون الشباب: (15 – 44 عاماً) والبالغون الكبار (45 – 65 عاماً) ولا تتفاوت نسبة متوسط العمر بين دول وقارات العالم المختلفة تقريباً جوهرياً. فهي تبلغ 64% في كل من أمريكا الوسطى والكاريبى وأمريكا الجنوبية و65% في كل من أفريقيا وآسيا واستراليا و67% في أمريكا الشمالية و68% في أوروبا.

أما في الولاية الشمالية فنسبة فئة متوسطي السن والبالغين 56.6% بينما نجد أن 5% هم من السكان العجزة والمسنين حسب تعداد السكان 2008م. إذا أتنا نلاحظ أن نسبة الأطفال أعلى في الريف منها في الحضر.

نسبة الإعالة : Dependency Rate

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان وترتكز على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، وأن المنتجين هم بعض أعضائه، فالبلد الذي ترتفع نسبة سكانه المنتجين أفضل حالاً معيشياً من بلد تقل فيه هذه النسبة. وبالرغم من تباين المجتمعات فمن المفترض أن سن (15) هو الحد الأدنى التقريري للدخول في سوق العمل وأن سن 64 هو الحد الأعلى وعلى هذا الأساس قسمت نسبة الإعالة إلى ثلاثة أنواع.

$$\text{نسبة إعالة الصغار} = \frac{\text{عدد السكان أقل من 15 سنة}}{\text{عدد السكان في المدى العمري 15 – 64 سنة}}$$

$$\text{نسبة المسنين} = \frac{\text{عدد السكان الذين يلغوا 65 فما فوق}}{\text{عدد السكان في المدى العمري 15 – 64 سنة}}$$

$$\text{الإعالة الكلية} = \frac{\text{عدد السكان أقل من 15} + \text{عدد السكان 65 فأكثر}}{\text{عدد السكان في المدى العمري 15 – 64 سنة}} \times 100$$

نجد أن درجة الإعالة في الولاية الشمالية تحمل عبء الأطفال والمسنين أكثر مما هو عليه الحال في المناطق الريفية فيما يقوم 66 شخص بإعالة 100 شخص في الحضر نجد أن الأرقام المقابلة في الريف 78 شخص لكل 100 شخص. نلاحظ أيضاً من بيانات تعداد السكان في مجال التركيب العمري أن حوالي 11350 هم أطفال

دون السنة وتعادل ذلك 2.2٪ من إجمالي السكان في الولاية وأن 14.5٪ أطفال من (0 – 5) سنوات.(النوع السكاني: 2008)

مما سبق نلاحظ ارتفاع نسبة الإعالة في الولاية الشمالية إذ أن معظم السكان من المهاجرين يعولون أعداد كبيرة من الأسر والأفراد.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الخصوبة

المقدمة:

أبرزت الدراسات عن الخصوبة أن العوامل المؤثرة فيها تختلف في الدول المتقدمة ذات الخصوبة المنخفضة عن الدول النامية ذات الخصوبة المرتفعة ومن هذه الدراسات دراسة (فؤاد إسماعيل) التي أشرنا إليها من قبل، فالعوامل التي أدت إلى انخفاض الخصوبة في الدول المتقدمة؛ الميراث الحضاري ومظاهره المتعددة التصنيع والتحضر وارتفاع نسبة المتعلمين وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة وتکاليف تزايد الأطفال وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة انخفاض المواليد. أما في الدول النامية المرتفعة الخصوبة فقد تكون الأحوال الاجتماعية والاقتصادية عكس ذلك في معظم الأحوال. أما أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على الخصوبة في الولاية الشمالية:

عمر الأم الحالي:

يؤثر متغير عمر الأم الحالي في مستويات الخصوبة السكانية والجدول يوضح عمر الأم في الولاية الشمالية:

النسبة التراكمية	النسبة	الفئات العمرية
٪5.5	5.5	19 – 14
٪13.9	8.4	24 – 20
٪30.6	16.7	29 – 25
٪51.3	20.7	34 – 30
٪65.6	14.3	39 – 35
٪74.2	8.6	44 – 40

الفئات العمرية	النسبة	النسبة التراكمية
49 – 45	9	% 83.2
54 – 50	7.9	% 91.1
59 – 55	6.5	% 97.6
60 فأكثر	2.4	% 100

المصدر: التعداد السكاني 2008م.

نلاحظ أن الأمهات الفئات العمرية من (14 – 19) وحتى الفئة العمرية (25 – 29) مثلت حوالي 306 هؤلاء في بداية حياتهن الإنجابية أما الأمهات في الفئات العمرية من (30 – 43) وحتى عمر الستين فمثلت 69.4% وهؤلاء يقعون في نهاية حياتهن الإنجابية ولديهن معدلات خصوبة تزيد عن سبع ولادات.

الخصوصية والمستوى التعليمي للأم:

على المستوى الاجتماعي فيبدو أثر التعليم واضح من خلال تأثيره في بيئه المجتمع وخلق متغيرات اجتماعية وثقافية جديدة تحل بدورها محل الثقافات القديمة. وكثيراً ما اعتبر التعليم أحد أهم العوامل التي يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي المتعلق بالخصوصية.(العنوان: 2008)

بالإضافة إلى أن مواصلة المرأة لتعليمها يؤدي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة الخصوبة عند المرأة مما يعمل على انخفاض عدد الأطفال المنجبين بالإضافة إلى اختلاف وجهة نظر المرأة المتعلمة من غير المتعلمة فيما يتعلق بحجم الأسرة.

المستوى التعليمي للأمهات بمنطقة الدراسة

الخصوبية العمرية مولود هي لكل أم	النسبة	الفئات
6.3	%23.9	أمية
4.9	%3.3	خلوة
4.3	%42.4	أساس
3.2	%21.2	ثانوي
2.3	%9.2	جامعي فما فوق

المصدر: التعداد السكاني 2008م.

نلاحظ في الجدول أن النساء الأميات لديهن 6.3 مولود واللائي درسن في الخلوة 4.90 مولود وكان معدل الخصوبية لللائي بلن تعليماً أساساً بلغ 4.3 مولود وبلغت معدلات الخصوبية للمتعلمات تعليماً ثانوياً 3.2 مولود بينما المتعلمات تعليماً جامعياً فما فوق بلغت عندهن المعدلات 2.3 مولود.

العادات والتقاليد :

ممارسة العادات والتقاليد المتوارثة تأثيرها إيجابياً على النمو السكاني من خلال تأثيرها في مستويات الخصوبية خاصة في المجتمعات التقليدية التي تعتبر أن الأسرة الكبيرة هي من دواعي الفخر والاعتزاز. حيث تعتبر تلك المجتمعات أن إنجاب المزيد من الأطفال هو قوة اقتصادية واجتماعية للعائلة. وهذا ما يدفع الآباء إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال رغبة في توزيع أعباء الإعالة مستقبلاً على عدد أكبر من أفراد العائلة.

كما تشدد الأسرة الريفية أو المنحدرة منه؛ على الزواج المبكر للفتيات بسبب قناعة تلك الأسر بالمفهوم التقليدي حول ضرورة ستر البنت، وتأثير النظم التقليدية الاجتماعية أيضاً من خلال تفضيلها الابن الذكر على الأنثى، وعدم تعليم الأنثى إلى الحد الذي يوفر لها قدر كافٍ من الوعي فيما يتعلق بتنظيم النسل وأهمية مباعدة فترات الحمل بالنسبة إلى صحتها وصحة ولیدها.

مارسة العادات الضارة:

إن بعض الممارسات الضارة لها تأثير كبير على الصحة الإنجابية بصورة عامة. وبصفة خاصة ختان الإناث الذي ما يزال واسع الانتشار في السودان، وقد أكدت الدراسات المتوفرة عن ممارسة العادات الضارة إن هنالك علاقة بين ختان الإناث ومضاعفات الحمل والولادة. وبالرغم من الجهود المبذولة لمحاربة هذه العادة الضارة إلا أن هذه الظاهرة ما زالت منتشرة وتمارسها ما يفوق الـ 80% من الإناث بالسودان، نلاحظ إن في الولاية الشمالية نسبة ممارسة ختان الإناث بلغت 87.5% والذين لا يمارسون ختان الإناث 12.5%. (العنوي: 2008م).

العوامل الاقتصادية المؤثرة على الخصوبة:

المستوى الاقتصادي له أثر بالغ على الخصوبة ومستوياتها إذ أن ارتفاع وانخفاض المستوى الاقتصادي يؤثران سلباً وإيجاباً على خصوبة السكان. ويحدد نوع الاقتصاد رفاهية أي شعب، فالاقتصاد المعتمد على الزراعة التقليدية أو المتقدمة يعتبر أحد العيوب في معظم الأماكن، أما الشعوب التي دخلت مضمار التصنيع أو تركت الزراعة في توازن مع التصنيع فتقسم أحوالها بالتقدم، ويلعب رأس المال والإنتاجية دوراً كبيراً في ترقية مستوى وزيادة دخل الفرد ويتربّ على ذلك تحسن وتطور مستوى الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية. (عبد العزيز: 2014م).

إن تباين مستويات الدخل للفرد تعني حرمانه من المواد الغذائية وانخفاض الغذاء المستهلك ونقص الفيتامينات والمعادن وبالتالي انخفاض نشاطه والعكس صحيح. إذ يتمتع ذوي الدخل المرتفع بتحسين وتطور وسائل العيش عنده وبذلك يرتفع نشاطه وتقل أمراضه وكل ذلك يؤثر في مستويات الخصوبة سلباً وإيجاباً.

الخصوبة وعمل المرأة:

في كثير من الدول وحتى وقت قريب كانت مشاركة المرأة في مختلف النشاطات ضعيفة وذلك بحجة أن التركيب الفسيولوجي للمرأة لا يمكنها من التعامل والتفاعل مع التقنيات الحديثة، إلا أنه مع تطور النهضة النسائية في الدول المتقدمة

استطاعت المرأة أن تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية وتطور دورها وتعدى تأثيرها النطاق الإقليمي إلى الساحة الدولية والجدول التالي يوضح نسب عمل المرأة في الولاية الشمالية.

الخصوصية وطبيعة عمل المرأة في منطقة الدراسة

الحالة العملية	النسبة	جملة الولادات	الخصوصية مولود لكل أم
موظفة	%18.2	11.9	2.9 طفلاً
عاملة	%7.3	7.3	4.4 طفلاً
ربة منزل	%68.4	69.4	6.9 طفلاً
أخرى	%6.2	11.2	8.1

المصدر: التعداد السكاني 2008م.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النساء اللائي يعملن ضمن القوى العاملة وبأجر بمنطقة الدراسة بلغت 31.7% وأن نسبة ربات البيوت اللاتي لا يشغلن أي وظائف ولا يعملن سوى أعمال المنزل فقد بلغت نسبتهن 68.4%.

نلاحظ أن الأمهات العاملات (موظفات وعاملات) لديهن معدل مواليد بين 2.9 مولود إلى 4.4 مولود وأن ربات المنازل اللاتي لا يعملن لديهن معدل مواليد يتراوح بين 6.9 مولود إلى 8.1 مولود وهو معدل كبير مقارنة بالأمهات اللاتي يعملن.(التعداد السكاني: 2008م)

الخصوصية والدخل:

يعتبر مستوى الدخل للأسر من أبرز العوامل المؤثرة في تحديد مستويات الخاصة ويختلف مستويات الخاصة بين الدول الصناعية والدول النامية الفقيرة، وقد أشارت الدراسة التي قامت بها فاطمة الشيخ (1995م) عن اختلافات الخاصة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها، إلى أنه توجد علاقة عكسية قوية بين متوسط الدخل الشهري للأسرة ومستوى الخاصة.

الدخل الشهري للأمهات بمنطقة الدراسة

الخصوبة مولود لكل أم	النسبة	فئات الدخل بالجنيه
4.8 طفل	%78.7	أقل من 500 ج
3.1 طفل	%10.7	1000 – 500 ج
2.8 طفل	%7.9	1500 – 1000 ج
2.3 طفل	%2.6	1500 ج فأكثـر

المصدر: التعداد السكاني 2008م.

فقد أتضح من الدراسة أن علاقة الخصوبة بالدخل علاقة عكسية وأن معدل المواليد للفئة التي أقل من 500 ج هي لكل امرأة ويقل عدد المواليد بارتفاع الدخل إذ أنه انخفض إلى 3.1 طفل حياً لكل امرأة من النساء ممن زاد دخلهن ما بين 500 – 1000 جنيه شهرياً ويبلغ 2.8 طفل حياً لكل امرأة للآتي دخولهن ما بين 1000 – 1500 ج.

أما النساء اللاتي دخولهن هي أكثر من 1500 فقد انخفض معدل المواليد إلى 2.3 مولوداً حياً.

الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة مجموعة من العوامل التي تؤثر في الخصوبة مثل عمل المرأة في الدخل والتعليم والمهنة والعادات والتقاليد وغيرها. توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:-

أولاً: النتائج

- 1- كان معدل المواليد الخام 23.7 لكل 1000 من السكان في الولاية الشمالية وهذا الانخفاض يعود إلى أعمال ومهن ومستوى دخل المرأة والاهتمام بالتعليم.
- 2- بلغ معدل الخصوبة العام في الولاية الشمالية 1005 مولود حي لكل 1000 امرأة في سن الإنجاب.
- 3- بلغ معدل الخصوبة الكلية 5 مولود حي لكل امرأة في سن الإنجاب ويتوقف انخفاض معدل الخصوبة الكلية على تطور المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الخصوبة.
- 4- بيّنت الدراسة أن هناك علاقة طردية ما بين عمر الأم الحالي وعدد الأطفال المنجبين وأن هناك علاقة عكssية ما بين زيادة العمر عند الزواج وعدد الأطفال المنجبين والسبب في ذلك هو يكون فيها المرأة قادرة على الحمل والإنجاب تأخر سن الزواج.
- 5- يلعب تعليم الإناث دوراً مهماً وأساساً في التأثير على الخصوبة حيث أن هناك علاقة عكسية ما بين تعليم الإناث والخصوبة.
- 6- عدم الاهتمام بمشاكل الصحة الإنجابية وممارسة بعض العادات الضارة أثر سلباً على الخصوبة . وقد اتضح أن هذه العادة تأثر تأثيراً سالباً على الخصوبة.
- 7- ضعف البرامج التثقيفية والإرشادية الخاصة بالصحة الإنجابية أشاء وبعد الحمل والولادة أثر سلباً على خصوبة سكان الولاية.

ثانياً: التوصيات

- 1- الاهتمام بالدراسات السكانية من قبل المؤسسات والوزارات في الولاية ودعم هذه الدراسات وتشجيعها لمعالجة المتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة.
- 2- توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية وخاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل والبيئة والتغذية وتوفير احتياجاتها من عناصر طبيعية وأدوية مع التعاون مع المنظمات المتخصصة في هذا المجال.
- 3- تبصير الشباب قبل الزواج بالمعنى الواسع للزواج وأهميته بالنسبة لهم وأسس نجاحه. وأثر هذا النجاح في حياة الأزواج والأطفال وحياة المجتمع.
- 4- تحسين البنية التحتية بالمنطقة كالطرق والمواصلات والتعليم والكهرباء وإمدادات المياه الصحية المأمونة.
- 5- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات الزراعية والتصنيع والزراعة وتوفير فرص عمل إضافية بإيجاد مشروعات تموية بغرض زيادة دخل السكان وزيادة مستوى المعيشة.

المصادر والمراجع

- 1- أحمد التجاني عبد العزيز (2014)، النمو السكاني وأثره على خدمات التعليم - الولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة .
- 2- بابكر عبد الله عبد الرحمن، جغرافية السكان، مكتب إلدونسكي.
- 3- خالد أحمد الملك محمد العوني (2008م)، اتجاهات الخصوبة البشرية بالولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 4- طه حماد الحديشي (1988)، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 5- عبد الرحيم عمران (1988م)، سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك.
- 6- على عبد الرازق جلبي (1984م)، علم اجتماع السكان، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.
- 7- فتحي محمد أبو عيانة (1984م)، دراسات في جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 8- فتحي محمد أبو عيانة (1986م)، دراسات في جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 9- الكتاب المرجعي في التربية السكانية، 1998م.
- 10- محمد شفيق (1998م)، السكان والتنمية، القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 11- محمود أمين همت (2000م)، الصحة الإنجابية للمرأة اللاجئة في المجتمعات وتأثير بعض التغيرات الاجتماعية عليها (دراسة حالة مخيم الوحدات) – دراسة ماجستير للدراسات السكانية منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن.

12- الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية، دنعلا.

المقابلات:

13- هويدا محمد جمعة، مدير مكتب الإحصاء، دنعلا، 2014م.

**المواهمة بين العرض والطلب في الأنظمة التعليمية العربية
(دراسة حالة النظام التعليمي في السودان بالتطبيق على جامعة دنلا)**

د. مدثر حسن سالم عزالدين

أستاذ مشارك - جامعة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

المستخلص

إن الدول النامية عامة، والعربية منها على وجه الخصوص، والسودان تحديداً، أحوج ما يكون لإجراء مراجعة وإصلاحات في النظام التعليمي نحو النوعية ومدى ملاءمتها. لذلك هدفت الورقة إلى التعرف على واقع المواهمة بين العرض والطلب في النظام التعليمي في السودان، من خلال تناول جامعة دنلا، ومن ثم محاولة استشراف المستقبل لجامعة دنلا، وذلك من أجل إيجاد نوع من المواهمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها. إذ تمثل المشكلة التي تعالجها الورقة في الخل في جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنلا، إن السعي للمواهمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية المقدمة من جامعة دنلا ينبغي أن توجه نحو دراسة الطلب أولاً، ثم عرض الخدمات بناء على تلك الدراسة. حيث تتطرق الورقة إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بعرض وطلب الخدمات التعليمية، ومن ثم تتناول واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنلا، لتخلص إلى العديد من النتائج، والتي تمثل في ضعف اهتمام إنسان الولاية في الإنفاق على التعليم، وقلة الذين نالوا تعليماً جامعياً من أبناء الولاية، وأن هنالك خللاً في عرض الخدمات التعليمية في جامعة دنلا بين التخصصات النظرية والتطبيقية، كما لا يوجد عرض لبعض التخصصات التي عليها طلب، إضافة لوجود طلب على كل كليات جامعة دنلا، عدا كلية العلوم الزراعية، التي تشهد تراجعاً مستمراً في الطلب على خدماتها التعليمية من عام آخر، واقتصر الطلب على الدراسات العليا في تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد فقط، مع ملائمة المصروفات الدراسية كعامل مساعد على زيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة. وقد أوردت الورقة عدة

توصيات تدور حول ضرورة تغيير ثقافة إنسان الولاية نحو مزيد من الإنفاق والاستثمار في التعليم، والموازنة بين التخصصات النظرية والتطبيقية من جهة، وعرض الخدمات التعليمية التي عليها طلب متزايد، والمحافظة على الرسوم الدراسية المفروضة لتحرير الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات.

تنظيم الورقة: قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. الإطار النظري والدراسات السابقة.
2. واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا بالولاية الشمالية بالسودان.
3. النتائج والتوصيات.

Research paper entitled: alignment between supply and demand in the Arab educational systems

(Case study of the educational system in Sudan application to the University of Dongola)

Prepared by: dr. Modthir Hassan Salim

Associate Professor –Abu Dhabi University – UAE.

Abstract

Developing countries in general and Arab ones Arab ones in particular, specially Sudan, and Sudan in particular, when they need to review and reforms in the educational system about the quality and suitability. For the purpose of the paper to become acquainted with the reality of alignment between supply and demand of the educational system in Sudan, by eating the University of Dongola, and then try to look to the future of the University of Dongola, in order to find some kind of alignment between supply and demand for educational services they provide. The problem is addressed by the paper in the imbalance in supply and demand for educational services provided by the University of Dongola, the request to harmonize supply and demand for educational services provided by the University of Dongola should be directed towards the study of the application first, then view the services accordingly. Where the touch paper to the theoretical concepts associated with the offer and demand of educational services, and then deal with the reality of supply and demand for educational services at the University of Dongola, to get rid of many of the results, which is to double the interest people state spending on education, and few who have won college-educated sons of the state , and that there is an imbalance in the presentation of educational services at the University of Dongola-disciplinary theoretical and practical, nor is there are some disciplines in demand, in addition to the presence of all faculties of the University of Dongola, except the College of Agricultural Sciences, which is experiencing a sustained reduction in the demand for educational services of to another, and limiting the

demand for graduate studies in the disciplines of business administration, accounting and economics only, with appropriate tuition fees as a catalyst to increase the demand for educational services offered by the university. Was reported in the paper several recommendations about the need to change the culture of human being the state toward more spending and investment in education, and the balance between the disciplines of theoretical and applied on the one hand, and presentation of educational services by the growing demand, and maintain the tuition fees imposed to move the demand for educational services offered by the university.

The organization of the paper: This paper is divided into three main items are:

1. The theoretical framework and previous studies.
2. The reality of supply and demand for educational services at the University of Dongola, Northern State, Sudan.
3. Results and recommendations

المقدمة:

أُعدت هذه الورقة ضمن مهام ندوة بعنوان: اتجاهات مستقبلية في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية، تحت محور المواءمة بين العرض والطلب في الأنظمة التعليمية العربية، والذي انعقد بمقر الرابطة في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن في الفترة من 26-9/2012م. وهي تهدف إلى تقديم بعض التوصيات الممكنة للمواءمة بين العرض والطلب في جامعة دنقالا بالسودان، وبالتالي فإن الورقة تستعرض وستقترب إلى إيجاز ما يمكن الحصول عليه من المعلومات المتصلة بالمحور المعنى بالجامعة، ومن ثم تقديم رؤيتها. إن الحصول على هذه المعلومات يعكس مستوىً مشجعاً من الجاهزية المعلوماتية بالجهات الواردة بالمصادر، يستحق عليه العاملون بها الشكر والشأن، مع التنبؤ بضرورة تطويرها. وتبقى الورقة خاضعة لكل ما قد يرد من آراء بشأن ما تعبّر عنه أو ما تدعى إليه من خيارات.

المشكلة التي تناولتها الورقة:

تكمن المشكلة التي تعالجها الورقة في الخلل في جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقالا، ذلك الخلل الناجم عن عدم المواءمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية، حيث يمكن حصر المشكلة في الأسئلة التالية:

1. هل يتم دراسة الطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا أولًا؟
2. هل يتم عرض الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا بناء على ما تم دراسته حول الطلب عليها؟

أهمية الورقة:

تبغ أهمية الورقة من الدور المتعاظم الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق على التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لن يتّأدى إلا بالمواءمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية، لتجنب هدر الطاقات البشرية والمالية التي تتفق على التعليم.

أهداف الورقة:

ترمي الورقة إلى التعرف على مدى المواعدة في جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقالا، ومحاولة تلمس الطريق نحو الموازنة بين الجانبين.

فرضية الورقة:

بنيت الورقة على افتراض أن السعي للمواعدة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية المقدمة من جامعة دنقالا ينبغي أن يوجه نحو دراسة الطلب أولاً، ثم عرض الخدمات بناء على ذلك.

المنهج المتبوع:

تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل البيانات والوصول إلى نتائج وrecommendations يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول. إضافة لاستخدام منهج دراسة الحالة

أدوات الدراسة:

تستخدم الورقة الكتب والرسائل الجامعية والأوراق العلمية والتقارير وبيانات المكاتب كمصادر ثانوية، إضافة للملاحظة والمقابلة الشخصية كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات، كذلك اعتمدت الورقة على البيانات الكمية من الجهات ذات الصلة.

تنظيم الدراسة: قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. الإطار النظري والدراسات السابقة.
2. واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا بالولاية الشمالية بالسودان.
3. النتائج والتوصيات.

الإطار النظري:

الطلب على التعليم: توضح (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006م) أن الطلب على الخدمات التعليمية يأتي من رغبة الأسرة في تحقيق فرص عمل أفضل

لأبنائها، حيث تزيد فرص العمالة في القطاع الحديث، نظراً لحصوله على مستوى أجر مرتفع نسبياً، وكلما زادت سنوات الدراسة التي يتحصل عليها الفرد كذلك - وخاصة في الدول النامية - فإن الشهادة الدراسية تمنح حاملها وضعًا اجتماعياً مرموقاً، ولذلك فإن الرغبة في التعليم تأتي مدفوعة بالعنصر المادي والمتمثل في الأجر والوظيفة، إضافة للعنصر الاجتماعي والمتمثل في الوضع الاجتماعي ونظرة المجتمع وتقديره للشهادة. ولكن عدد السنوات الدراسية التي يرغب الفرد في الحصول عليها ليست مفتوحة لرغبته فقط، وإنما أيضاً محددة بامكانياته وتكلفة كل سنة دراسية، سواء كانت تكاليف مباشرة مثل الرسوم الدراسية ونفقات الكتب والمواصلات والإقامة، أو تكاليف غير مباشرة أي تكاليف الفرصة البديلة والمتمثلة في الأجور الضائعة على المتعلم فيما لو قضى وقته في وظيفة ما بدلاً من مواصلة الدراسة. والطالب أو الأسرة عادة ما تعقد مقارنة بين العائد من التعليم - الدخل المتوقع الحصول عليه بعد التعليم - والوضع الاجتماعي، وتكلفة هذا التعليم، ومن الناحية الاقتصادية البعثة يكون قرار الطالب أو الأسرة بزيادة عدد سنوات الدراسة رشيداً كلما كان العائد منها أكبر من تكلفتها. ويضيف (مدحت القرishi، 2007) أن الطلب على التعليم يتاسب عكسياً مع مستوى التكاليف الدراسية، أي كلما تزداد التكاليف الدراسية يقل الطلب على التعليم، لكنه يتاسب طردياً مع الإيرادات الناجمة عن التعليم، أي كلما ازدادت الإيرادات الناجمة عن التعليم يزداد الطلب على التعليم، والعكس صحيح.

عرض الخدمة التعليمية: تذكر(رمضان محمد مقلد وأخرون، 2004) أن عرض الخدمات التعليمية عادة ما يتحدد في كافة مستوياتها بقرارات سياسية وبمقدار المخصصات المدرجة سنوياً في الميزانية لهذا الغرض، والتي غالباً ما تتعدد هذه المبالغ بالتزامن السياسي السائد، وليس بالعوامل الاقتصادية. فكلما كان هناك ضغطاً شعبياً على الخدمات التعليمية، كلما كان ذلك ضغطاً على الحكومات لتوفير المزيد من هذه الخدمات، وبالتالي يمكن القول أن الطلب على التعليم، خاصة في الدول النامية، هو الذي يحدد عرض هذه الخدمة إلى حد كبير، ومن ثم فإن دراسة الطلب على

الخدمات التعليمية يعتبر مقدمة أساسية لفهم آلية المواءمة بين عرض وطلب الخدمات التعليمية.

الاعتبارات الحاكمة للرغبة في التعليم (الطلب):

تعدد (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006) خمسة اعتبارات أساسية محددة للرغبة في التعليم تتمثل في الاختلافات بين مستويات الأجور بين الوظائف التي تتطلب مؤهلات دراسية، وتلك التي لا تتطلب مؤهلات دراسية، مدى قدرة القطاع الحديث على توفير وتقديم الوظائف للمؤهلات بأجور مرتفعة، التكاليف المباشرة للعملية التعليمية، تكلفة الفرصة البديلة للتعليم، والرغبة في تحقيق وضع اجتماعي.

الإفراط في الإنفاق على التعليم:

يفسر الاقتصادي الكبير (مايكيل تودارو) أن الإفراط في الإنفاق على التعليم في الدول النامية حدث نتيجة للفجوة الأجرية بين الحاصلين على شهادات وغير الحاصلين على شهادات، التوسع في العمالة بالقطاع الحديث تزيد بمعدل أقل من الزيادة في عدد الخريجين من ذوي الشهادات المختلفة، اختيار المؤهلات العليا من أصحاب العمل نظراً لوجود فائض عرض في سوق العمل، الحكومات تربط الأجر بالمؤهل وليس بمتطلبات الوظيفة، انخفاض التكاليف التعليمية، وأن نسبة البطالة مرتفعة بين الشباب صغار السن وبالتالي فإن تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في المدرسة والالتحاق بالجامعة تساوي صفرأ أو منخفضة جداً. إلا أن (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006) يرون أن أجور غير المتعلمين في الدول النامية الآن أعلى من أجور حاملي الشهادات العليا، كما أن البطالة بين حاملي الشهادات العليا أعلى من البطالة بين غير المتعلمين، حيث ظهرت في الفترة الأخيرة بطالة المتعلمين. ويضيف (رمضان محمد مقلد، 2004) أن الإنفاق على التعليم في كثير من الدول النامية اهتم بالكم ولم يهتم بال النوع، كما أوجد تخصصات الطلب عليها ضعيف، إضافةً لتركيزه على تخصصات منذ البداية كان من الأجدى أن تأتي لاحقاً لتناغم مع الحراك الاقتصادي السائد.

القصور الذاتي في النظم التعليمية في الدول النامية:

يذكر (رمضان محمد مقلد، 2004) أن مشاكل عدم الكفاءة في النظم التعليمية تمثل في تخلف المحتوى التعليمي للمناهج وانخفاض نوعية التعليم على كافة المستويات التعليمية، سواء الإدارة والقصور التنظيمي، بعد المحتوى العلمي للمناهج عن احتياجات سوق العمل وعن واقع الحياة السائدة في الدول النامية، عدم ترشيد الإنفاق على التعليم العالي، تدخل الحكومة لتحقيق أغراض سياسية، عدم مراعاة متطلبات وأهداف التعليم الحضري أهداف ومتطلبات التعليم الحضري مما يؤدي إلى انفصال التعليم عن واقع البيئة المحلية للمتعلم، التعليم الأساسي والثانوي يعد بمثابة إعداد لدخول الجامعة فقط دون أن يتعلم الطالب مهنة منتجة، كما أن معظم الجامعات في الدول النامية قد تم تصميمها على غرار الجامعات الغربية القديمة وعلى حين تطورت الجامعات الأخيرة إلا أن الجامعات في الدول النامية تعاني من الجمود، وأن الدافع التعليمي بالدرجة الأولى في الدول النامية هو إشباع رغبة اجتماعية لدى الأسرة والطالب دون أن يكون هنالك دافع حقيقي لتعليم مهني عالي الإنتاجية يخدم الأهداف القومية للبلد.

أوضاع الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم المعاصرة:

يبين (أنطوان حبيب رحمة، 1982) أن تقييم الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم المعاصرة منخفضة، وذلك بسبب انخفاض التوافق بين مؤهلات المتعلمين وحاجات التنمية وسوق العمل، اختلال التوازن بين خريجي التعليم العالي من الفنانين وبين خريجي المعاهد المتوسطة الذين يعملون مساعدين للفئة الأولى، انخفاض مستوى الكفاءة الفنية عند نسبة كبيرة من عدد الخريجين من كل مستويات التخصص المختلفة، فائض خريجي التعليم عن حاجة سوق العمل، انخفاض ملائمة مخرجات التعليم في الريف لاحتياجات التنمية، وعدم ملائمة اتجاهات المتعلمين للأعمال التي يحتاجها المجتمع وتتميته. إن أثر انخفاض الكفاية الخارجية لأنظمة التعليمية يتمثل في بطالة المتعلمين وسوء الاستخدام.

اتجاهات تحسين الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم:

يوضح (أنطوان حبيب رحمة، 1982م) أن تحسين الكفاية الخارجية للأنظمة التعليمية ينبغي أن يوجه نحو تحطيط التعليم ومخرجاته حسب حاجات المجتمع من الطاقة العاملة، الربط بين العمل والتعليم في جميع المستويات الدراسية بحيث يمارس الطالب العمل ويؤهل لمارسته مستقبلاً، التوسيع في التعليم الفني وتنويعه، الاعتدال في تضييق محتوى الإعداد المهني، التربية للعمل في الريف والعيش فيه، تكوين اتجاهات ملائمة لاحتياجات العمل والتنمية، إصلاح سوق العمل، وتطوير إدارة الأعمال.

الدراسات السابقة:

أعد (مدثر حسن سالم، 2012م) ورقة بعنوان: البطالة والاستخدام في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية(رؤية تنموية) هدفت إلى التعرف على موقف البطالة والاستخدام للقوى العاملة بالولاية الشمالية بالسودان، والعمل علي وضع رؤية تنموية إستراتيجية للموارد البشرية بالولاية. حيث خلصت الورقة إلى العديد من النتائج والتي تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة بالولاية، وسيطرة النشاط الزراعي في الحصول على أعلى معدلات التوظيف للقوى العاملة بالولاية، ووجود خلل نوعي في مؤهلات الكوادر المتعلمة المتعلقة عن العمل من حيث ملائمتها لسوق العمل بالولاية. وقد أوردت الورقة عدة توصيات تدور حول ضرورة الإسراع بمعالجة الخلل في سوق العمل بالولاية عن طريق معالجة جانب العرض والطلب لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالولاية، والتوسيع في البرامج التدريبية المتعددة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل بالولاية باستخدام التدريب التحويلي للمسارات، إضافة للسعي الحثيث لمعالجة الخلل في التعليم بشقيه العام والمعالي بالشكل الذي يجعل مخرجاته تتواافق مع واحتياجات سوق العمل والاستثمار والتنمية بالولاية الشمالية.

واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا بالولاية الشمالية بالسودان:

يبلغ تعداد سكان الولاية الشمالية 699.065 نسمة، وهو العدد الأقل بين جميع ولايات السودان، والمعدل السنوي للنمو السكاني 2.1٪ (إذ تبلغ نسبة الرجال 50.60٪ بعدد 353745 نسمة والإإناث 49.40٪ بعدد 345320 نسمة من عدد السكان)، كذلك يوضح التركيب العمري للسكان بالولاية، وبحسب نتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م، أن (245171 نسمة) بنسبة 35.07٪ من إجمالي سكان الولاية أطفال دون الخامسة عشر، وأن (282521 نسمة) بنسبة 40.41٪ من جملة سكان الولاية في سن 15 - 39 سنة، وأن (171373 نسمة) بنسبة 24.52٪ في سن 40 سنة فما فوق(الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، مارس 2011م) وبما أن درجة الإعالة حوالي 77 شخص من القوى العاملة لإعالة 100 شخص (إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، يناير 2009م)، ومتوسط عدد أفراد الأسرة بالولاية الشمالية (6 أفراد) بحسب تعداد السكان الخامس لعام 2008م، فإنه يمكن حساب القوى العاملة إذ تبلغ (538.280) شخص عامل، ومتوسط دخل الفرد العامل السنوي (2144) ومتوسط دخل الفرد العامل الشهري (179) (مدثر حسن سالم، مارس 2010م). ومعدلات الإنفاق بالولاية تمثلت في أن متوسط إنفاق الفرد السنوي بلغ 2444 جنيهًا، ومتوسط إنفاق الفرد الشهري بلغ 204 جنيهًا، ومتوسط إنفاق الأسرة السنوي لعام 2007م بالولاية بلغ 14323.4 جنيه سوداني، ومتوسط الإنفاق الشهري للأسرة بلغ 1193ج (تقارير مجلس التخطيط الاستراتيجي بالولاية الشمالية، سبتمبر 2010م). أما عن أولويات الإنفاق للأسرة بالولاية فقد تمثلت في الآتي: الأغذية والمشروبات 58.1٪، السكن والمياه والكهرباء 17.2٪، النقل 14.4٪، الاتصالات 3٪، الصحة 1.5٪، الإنفاق على التعليم 1.2٪، نفقات أخرى 14.6٪ (الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، 2010م). كما يبلغ معدل البطالة للسكان في الفئة العمرية 15 - 24 سنة إلى مجموع السكان في ذات الفئة العمرية 28.1٪، زد على ذلك تصنف (بيانات مكتب الإحصاء بالولاية، يونيو 2012م) السكان حسب مراحلهم التعليمية، حيث نجد أن الذين نالوا تعليم بالخلوة فقط بعدد (5480)، قبل المدرسي بعدد

(144710)، الأساس بعدد (92543)، متوسط بعدد (9730)، ثانوي بعدد (77177)، دبلوم وسيط بعدد (5603)، بكالوريوس بعدد (23179)، دبلوم فوق الجامعي بعدد (720)، ماجستير بعدد (485)، دكتوراه بعدد (149) والذين لم يستجيبوا بعدد (50876).

يتضح من خلال تلك البيانات أن عدد سكان الولاية بسيط مقارنة بالولايات الأخرى، إلا أن التركيب العمري للسكان يشير إلى أن 75.48٪ هم في سن التعليم الجامعي بمختلف مستوياته أو في سن الانتظار للدخول الجامعية، إضافة إلى أن إنسان الولاية دخله ضعيف، كما يعتمد في زيادة ذلك الدخل على المغتربين من أبناء الولاية خارج السودان في المقام الأول والمقيمين من أبناء الولاية داخل السودان وخارج الولاية، إلا أن أولويات إنفاقه لا يجد منها الإنفاق على التعليم حظه. كما يتضح ارتفاع معدل البطالة وسط الشريحة في سن التعليم الجامعي وما بعده، الأمر الذي قد يعكس عدم مواءمة المخرجات التعليمية لسوق العمل حالياً، والذي سيعود بدوره على المدى البعيد بخفض الطلب على التخصصات التي يحملونها، وربما يزداد الطلب والعرض على التخصصات الأخرى ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل بالولاية. كذلك تبين المراحل التعليمية التي تحصل عليها سكان الولاية أن عدد السكان الذين نالوا تعليماً جامعياً بمستوياته المختلفة بلغ (30136)، وبما أن عدد السكان في سن التعليم قبل الجامعي يشكلون نسبة 35.07٪ تبقى النسبة المكملة 64.93٪ من عدد السكان من هم في سن التعليم الجامعي فما فوق بعدد (434892)، بذلك تصبح نسبة الذين نالوا تعليماً جامعياً لأي مستوى منهم تشكل حوالي 7٪، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بعدد السكان، والذي إن أحسن عرض خدمات تعليمية وربطها ب المجالات وظيفية مختلفة وبمحفزات لأمكن توجيه الطلب على تلك الخدمات التعليمية التي تعرضها جامعة دنقلا بالولاية الشمالية، وذلك باستخدام الوسائل المناسبة.

يشير (دليل القبول المؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالوريوس والدبلوم التقني للعام الجامعي 2011-2012م) إلى أن النظام التعليمي للتعليم العالي في

السودان يتكون من ثلاثين جامعة حكومية وما يزيد عن الأربعين مؤسسة أهلية للتعليم العالي تعمل على مختلف المستويات وبأساليب متعددة، وذلك نتيجة لثورة التعليم العالي بالسودان عام 1990م والتي هدفت إلى توسيع وإنشاء مؤسسات تعليمية بالبلاد لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلاب المقبولين، والعمل على تدمير موارد البلاد علمياً واقتصادياً واجتماعياً... الخ، حيث يشير(دليل جامعة دنقالا لعام 2006م) أن جامعة دنقالا أنشئت في عام 1994م بثلاثة كليات لتصبح الآن ثلاثة عشر كلية.

على صعيد متصل في جانب الطلب على الخدمات التعليمية من قبل الطلاب الناجحين في امتحان الثانوية بالولاية الشمالية، والمتقدمين للالتحاق بالجامعات السودانية يشير (تحليل القبول للجامعات السودانية بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية للعام 2011م) أن عدد الطلاب والطلبات الذين جلسوا لامتحان الشهادة الثانوية بالولاية بلغ عددهم (9652) نجح منهم عدد (7836) ليتم قبول عدد (3767) بنسبة 48.1% بالجامعات السودانية المختلفة. حيث توزع هؤلاء الطلاب المقبولين بالجامعات السودانية على كليات التربية بعدد (673 طالب وطالبة)، الآداب بعدد (265 طالب وطالبة)، الاقتصاد بعدد (239 طالب وطالبة)، علوم الحاسوب بعدد (233 طالب وطالبة)، الهندسة بعدد (225 طالب وطالبة) الشريعة والقانون بعدد (222 طالب وطالبة)، تقنية المعلومات بعدد (84 طالب وطالبة)، إدارة الأعمال بعدد (69 طالب وطالبة)، مختبرات بعدد (55 طالب وطالبة)، دراسات محاسبية بعدد (48 طالب وطالبة)، التمريض بعدد (40 طالب وطالبة)، الفيزياء والرياضيات بعدد (36 طالب وطالبة)، الطب بعدد (33 طالب وطالبة)، التربية معلمين بعدد (32 طالب وطالبة)، علوم الاتصال بعدد (20 طالب وطالبة)، إدارة المحاسبة والبنوك بعدد (19 طالب وطالبة)، علم النفس بعدد (18 طالب وطالبة)، الصيدلة بعدد (18 طالب وطالبة)، محاسبة بعدد (15 طالب وطالبة)، تسويق ومبيعات بعدد (15 طالب وطالبة)، وأخرى يصل المقبولين بها دون هذا العدد الأخير بعدد (1274 طالب وطالبة). نجد أن الذين قبلوا بالجامعات السودانية من أبناء الولاية الشمالية الناجحون في الشهادة السودانية لا

يصلون إلى النصف، كما أن بعضهم قبل بكليات لا توجد بجامعة دنقالا مثل كليات الهندسة والإعلام والتجارة والصيدلة والاتصالات والبنوك والتسويق. في سياق متصل توضح الإحصاءات المتوفرة بأمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقالا عن الطلاب المسجلين من العام 2003م وحتى العام 2011م الآتي:

الجدول (1) يوضح إحصاءات الطلاب المسجلين بجامعة دنقالا من العام 2003م و حتى 2011م

الكلية	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الطب والعلوم الصحية	424	394	525	480	435	348	290	282	236
العلوم الزراعية	340	396	355	351	342	352	455	340	431
علوم الأرض والتدين	510	514	459	425	391	349	307	178	106
الأداب والدراسات الإنسانية	777	737	772	530	530	501	521	485	237
الاقتصاد والعلوم الإدارية	808	733	608	545	524	448	372	432	237
الشريعة والقانون - رومي البكري	565	551	400	393	387	464	435	343	300
التربية أدبي - مروي	762	752	658	616	574	563	523	545	405
التربية معلمين - دنقالا	748	475	379	369	473	343	237	210	184
التربية علمي - أحياء - دنقالا	137	103	69	35					
التربية أدبي - رومي البكري	191	128	55						
التربية علمي - رياضيات - دنقالا	46	25							
القلعة - علوم حاسوب - دنقالا - تقنية معلومات	127								

المصدر: أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقالا، يونيو 2012م

يتضح من الجدول (1) أن الطلب ظل في تزايد مستمر من العام الأول إلى الأخير للمعرض من الخدمات التعليمية لجامعة دنقالا لجميع كليات الجامعة بتخصصاتها المختلفة (خاصة كلية التعدين بنسبة زيادة 381٪، وكلية التربية معلمين بنسبة 307٪، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بنسبة زيادة 241٪، وكلية الآداب والدراسات الإنسانية بنسبة زيادة 228٪، وكلية الطب بنسبة زيادة 80٪) إلا أن كلية العلوم الزراعية هي الوحيدة التي ظل الطلب عليها في تراجع مستمر. ولعل زيادة الطلب على كليات التربية يعود إلى التوسيع في توظيف أعداد مقدرة من المعلمين بالولاية، كما أن الطلب على كلية علوم الأرض والتعدين يعود إلى إنتاج النفط ومشتقاته بالسودان في مرحلة ما قبل انفصال الجنوب والتحول إلى البحث عن ثرواتٍ أخرى في باطن الأرض لتعويض النفط المفقود.

على صعيد متصل الجدول رقم (2) يوضح نسب القبول بالنوع الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقالا، وذلك حسب التالي:-

الجدول (2) يوضح نسب القبول العام لجامعة دنقالا من العام 2003م وحتى 2011م

الكلية	النوع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الطب والعلوم	طلاب	87.1	87.1	87	87.1	87.1	87.6	86.9	86.1	85.6
	طالبات	88	88.5	87.6	88	87.7	87.9	87.3	86.4	86.5
العلوم الزراعية	طلاب	50	50	50	50	50	50	50	50	57.6
	طالبات	50	66	65	65.3	65	59.6	50	50	59.6
التعدين	طلاب	71	72.6	72.1	72.3	71.6	68.4	65.4	64.6	64.4
	طالبات	68.9	69.6	68.9	68.3	68	66.9	64.9	63	62.1
الإنسانية والدراسات الإدارية	طلاب	68.7	71.1	70.3	69.3	68.1	67.1	65.3	64	63.9
	طالبات	73.3	74.3	74.1	73.6	73	72.7	71.6	71.7	70.9
الاقتصاد والعلوم الإدارية	طلاب	74.6	77.6	77.4	76	77.7	73.4	73	72.3	71.4
	طالبات	71.1	71.1	71.6	71.4	71.3	70	69.1	67.9	66.9
الشريعة والقانون	طلاب									

الكلية	النوع	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
طالبات	69.6	71.1	70.7	70	70.4	68.7	67.9	66.1	66.7	
طلاب	69.7	70.7	71	70	69.1	67.4	65.7	63.1	62	التربية أدبي -
طالبات	72.4	73.4	73.3	73.1	70.6	69.1	66.4	64.3	64.4	مروي
طلاب	68.6	70.6	70	69.9	69.3	67.4	64.7	64.1	62	التربية معلمين -
طالبات	76.4	77.1	75	76.1	76	73.6	68.7	71.6	65.1	دقلا
طلاب	50	50	50	50	-	-	-	-	-	التربية علمي -
طالبات	72	71	71.3	68.1	-	-	-	-	-	أحياء
طلاب	69.1	67	-	-	-	-	-	-	-	التربية أدبي -
طالبات	71.3	69.7	-	-	-	-	-	-	-	رومي البكري
طلاب	50	-	-	-	-	-	-	-	-	التربية علمي -
طالبات	68.4	-	-	-	-	-	-	-	-	رياضيات
طلاب	63.7	-	-	-	-	-	-	-	-	القانة - علوم
طالبات	65.3	-	-	-	-	-	-	-	-	حاسوب وتقنية معلومات

المصدر: أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقالا، يونيو 2012م

يتضح من الجدول (2) أن المنافسة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق بكلياتهم كانت في جميع الكليات لصالح الطالبات من خلال علو نسب قبول الطالبات عن الطلاب، عدا كلية الشريعة والقانون، والتي ظل فيها علو نسب القبول لصالح الطلاب وليس الطالبات، كذلك نجد أن نسب القبول بالكليات ظلت ترتفع من عام آخر، لتصبح الزيادة في نسبة القبول لـ كلية التعدين 6.6٪، وكلية التربية معلمين 11.3٪، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 3.2٪، وكلية الآداب والدراسات الإنسانية بنسبة زيادة 6.8٪، وكلية الطب 1.5٪، التربية أدبي مروي 8٪، الشريعة والقانون 4.2٪.

بالنسبة للمصروفات الدراسية المفروضة على الطلاب مقابل التعليم لمستوى البكالريوس بجامعة دنقالا تشير (تقارير أمانة الشؤون العلمية، يوليو 2012م) أن رسوم

التسجيل السنوية للطلاب المقبولين قبول عام (100ج) والمقبولين قبول خاص (150ج) إضافةً لمصروفات الدراسية السنوية للطلاب المقبولين قبول عام بواقع (650ج) لكلية الطب والعلوم الصحية، (500ج) لكلية علوم الأرض والتعدى، (450ج) لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، (400ج) للكليات العلوم الزراعية والأداب والدراسات الإنسانية والتربية أدبي والتربية معلمين، والشريعة والقانون (300ج). أما المقبولين قبول خاص فمصاروفاتهم الدراسية تبلغ في العام (8000ج) لكلية الطب والعلوم الصحية، (1250ج) للكليات الاقتصاد والتربية معلمين والزراعة والتعدى والتقانة، (1000ج) للكليات الآداب والشريعة والتربية أدبي والتربية رومي البكري. يلاحظ بالنسبة للمصروفات الدراسية التي تتلقاها جامعة دنقالا مقابل الخدمات التعليمية التي تقدمها أنها تعد الأقل بين الجامعات السودانية، سواء أكانت للقبول العام أو الخاص. إن ذلك يمكن أن يدفع نحو زيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقالا.

بذات الصدد تساهم جامعة دنقالا بعرض الخدمات التعليمية على مستوى الدراسات العليا لمستويات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لجميع التخصصات المعروضة على مستوى البكالريوس. والجدول التالي يوضح التخصصات وأعداد الطلاب الحاصلين والمسجلين لنيل الدرجات العلمية فيها ل مختلف المستويات بكلية

الدراسات العليا :

الجدول (3) التخصصات وأعداد الطلاب الحاصلين والمسجلين لها بكلية الدراسات العليا

المجموع	مستوى الدكتوراه		مستوى الماجستير			مستوى الدبلوم العالي			التخصص
	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	المجموع	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	المجموع	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	
10	5	5	33	12	21	70	22	48	ادارة الأعمال
15	5	10	44	17	27	24	4	20	المحاسبة
10	6	4	23	8	15	18	1	17	اقتصاد
-	-	-	24	10	14	-	-	-	شريعة وقانون

مستوى الدكتوراه			مستوى الماجستير			مستوى الدبلوم العالي			التخصص
المجموع	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	المجموع	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	المجموع	عدد المسجلين	عدد الحاصلين	
-	-	-	16	7	9	-	-	-	اللغة العربية
-	-	-	11	9	2	-	-	-	علم الاجتماع
-	-	-	12	5	7	-	-	-	الأثار
-	-	-	18	10	8	-	-	-	دراسات إسلامية
-	-	-	12	5	7	-	-	-	مكتبات ومعلومات
59	31	28	53	28	25	9	4	5	أخرى
94	47	47	246	111	135	121	31	90	المجموع

المصدر: مكتب مسجل كلية الدراسات العليا بجامعة دنقالا، يونيو 2012م

يتضح من الجدول (3) أن الطلب على الدراسات العليا بجامعة دنقالا تمثل بعدد (121) لمستوى الدبلوم العالي، وعدد (246) لمستوى الماجستير، وعدد(94) لمستوى الدكتوراه، ليصبح جملة الطلب بعدد (461)، تحصل منهم (272) على درجاتهم العلمية، وعدد (189) ما زالوا مسجلين لنيل الدرجات. كما يتضح أن هنالك طلب على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد على مستوى الدبلوم العالي، وعلى مستوى الماجستير هنالك طلب على تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والقانون والدراسات الإسلامية واللغة العربية والأثار والمكتبات والمعلومات والشريعة والقانون، وعلى مستوى الدكتوراه هنالك طلب على تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد، وعلى مستوى الدراسات العليا لجميع التخصصات التي تعرض على مستوى البكالريوس، إلا أن الطلب يرتكز على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، إضافة لبعض التخصصات على مستوى الماجستير مثل الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية واللغة

العربية والأثار وعلم الاجتماع والمكتبات والمعلومات. ولعل تزايد الطلب على هذه التخصصات مرده رغبة منسوبى الخدمة العامة بالولاية الشمالية في الحصول على هذه التخصصات.

بالنسبة للمصروفات الدراسة بكلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا تشير (تقارير مسجل كلية الدراسات العليا، يونيو 2012م) أن رسوم التسجيل موحدة لكل المستويات والفترات بواقع (310ج) للدرجة. أما المصروفات الدراسية لمستوى الدبلوم العالي نظري (1500ج) والتطبيقي (2000ج)، الماجستير نظري (3500ج) والتطبيقي (4000ج) والدكتوراه نظري (6000ج) والتطبيقي (7000ج). وللمؤسسات تبلغ رسوم الماجستير نظري وعملي (4000ج) و الدكتوراه (8000ج) كذلك. والأجانب (8000ج) للماجستير وللدكتوراه (12000ج). يلاحظ كذلك أن المصروفات الدراسية تعد الأقل بين الجامعات السودانية.

استنتاجات بشأن العرض والطلب على الخدمات التعليمية لجامعة دنقلا:

1. باستقراء الخصائص السكانية لإنسان الولاية يتضح قلة عدد سكان الولاية، ومحدودية دخولهم، وضعف إنفاقهم على التعليم، إضافة لارتفاع معدل البطالة وسط الشريحة المستهدفة من هذه الورقة.
2. بالنسبة للذين تلقوا تعليماً جامعياً فما فوق يتضح قلة العدد، إذ لا تتعدى نسبتهم 7% من عدد السكان من الشريحة المستهدفة.
3. يتضح بالنسبة لعرض الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا للتخصصات المختلفة عبر كلياتها العديدة أن أغلب تلك التخصصات نظرية وليس تطبيقية، كما أنها ليست متعددة بالحجم الذي يعطي الطلب على الخدمات التعليمية بالولاية.
4. في جانب طلب الناجحين في امتحانات الشهادة السودانية الثانوية على الخدمات التعليمية على مستوى التعليم الجامعي (البكالوريوس) يتضح زيادة الطلب على

كليات التربية والأداب والاقتصاد وعلوم الحاسوب والهندسة والشريعة والقانون وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال وإعلام وتجارة ومختبرات.

5. تم قبول طلاب وطالبات من أبناء الولاية بالجامعات السودانية الأخرى بخلاف جامعة دنقالا (جامعة الولاية) في تخصصات لا توجد بجامعة دنقالا، مثل الهندسة والإعلام والتجارة والصيدلة والاتصالات والبنوك والتسويق، وبأعداد مقدرة، الأمر الذي يشكل خصماً على جانب العرض للخدمات التعليمية بجامعة دنقالا.

6. هناك زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا، والتي تقدمها كليات علوم الأرض والتعدين والتربية معلمين والاقتصاد والعلوم الإدارية والأداب والدراسات الإنسانية والعلوم الطبية.

7. شهد الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها كلية العلوم الزراعية بجامعة دنقالا تراجعاً مستمراً.

8. إن المنافسة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق بكلياتهم (الطلب) جاءت لصالح الطالبات، وذلك من خلال ارتفاع نسب القبول للطالبات عن الطلاب لجميع كليات الجامعة، عدا كلية الشريعة والقانون، والتي ظل الطلاب يتفوقون في المنافسة على الطالبات.

9. هناك طلب متزايد على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، ولمستويات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا بجامعة دنقالا.

10. بالنسبة للمصروفات الدراسية للقبول العام لمستوى البكالريوس، أو الدراسة على النفقه الخاصة والدراسات العليا، نجد أنها تعد الأقل بين جميع الجامعات السودانية الأخرى، الذي يمكن أن يشكل عاملاً جذباً لزيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقالا.

11. يتضح أنه لا يتم دراسة الطلب على الخدمات التعليمية أول بأول بجامعة دنقا، وبالتالي لا يتم الربط بين العرض والطلب على تلك الخدمات التعليمية المقدمة.
12. يتضح أن هنالك خلل في المواءمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقا، وهو واضح من خلال التحاق اعداد كبيرة من الحاصلين على الشهادة السودانية بتخصصات أخرى بجامعات أخرى، أو حتى من خلال اقبال الطلاب على كليات بتخصصات معينة وعزوف البعض عن الإلتحاق بكليات وتخصصات أخرى، كذلك يتضح هذا الخلل حتى في الطلب على تخصصات محددة داخل الكلية الواحدة وعدم الرغبة في تخصصات معينة.

التوصيات:

إن التعرض للموأمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية في سياق هذه الورقة، ينبغي أن يصب تجاه جوانب محددة، ومن أهم التوصيات التي يمكن تناولها في هذا المجال هي:-

1. على إنسان الولاية إعادة صياغة أولويات الإنفاق، بالشكل الذي يجعل الإنفاق على التعليم في أعلى سلم الأولويات، على اعتبار أن الإنسان المتعلّم يستطيع أن يسهم في أوجه الإنفاق الأخرى بصورة إيجابية، الأمر الذي يعلّي من أهمية الاستثمار في التعليم.
2. على القائمين على أمر التعليم بالولاية السعي من أجل ينال جميع سكان الولاية حظهم في التعليم الجامعي بمختلف مستوياته في سن التعليم الجامعي، وكل قادر قادر ركب التعليم الجامعي ينال أيضاً حظه منه، وذلك حتى يتم تحسين نسبة الذين نالوا تعليماً جامعياً من أبناء الولاية.
3. ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم، ولكن حتى حد معين، لأن الإسراف في التعليم سيترتب عليه ضياع في موارد نادرة دون عائد حقيقي، ولذلك فمن يريد الخدمة التعليمية بعد مستوى معين يجب أن يدفع كل أو جزء من التكلفة الاجتماعية لهذه الخدمة، مع إعطاء دعم للمتفوقين والنابغين.

4. على إدارة جامعة دنقالا عند عرض خدماتها التعليمية مراعاة الموازنة بين التخصصات النظرية والتطبيقية على أقل تقدير، إن لم يكن بزيادة التخصصات التطبيقية؛ نسبة لزيادة الطلب عليها.
5. ينبغي على إدارة جامعة دنقالا زيادة المعروض من التخصصات، خاصة تلك التي يمكن ضمها لـكليات قائمة أصلاً، مثل ضم تخصصات البنوك والتجارة والتسويق لـكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وذلك من أجل زيادة العرض الذي عليه طلبٌ موجود ولكنه يذهب لجامعات أخرى.
6. ضرورة أن تسعى إدارة جامعة دنقالا إلى فتح الكليات التي عليها طلب متزايد مثل الهندسة والإعلام والصيدلة والاتصالات.
7. على إدارة جامعة دنقالا الالتفات إلى أمر كلية العلوم الزراعية، والسعى لإعادة تشكيل المعروض من خدماتها التعليمية وتطويرها، حتى يعود الأمر بزيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تعرضها كلية العلوم الزراعية.
8. على إدارة الجامعة المحافظة على الفئات المحددة للرسوم الدراسية، وإن كان لا بد من الزيادة؛ يجب أن لا تصل إلى الرسوم المقررة بالجامعات الأخرى، وذلك من أجل خلق هامش يمكن أن يلعب دوراً في زيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها.
9. العمل على عدم ربط الوظائف بالشهادات حتى لا يبالغ الشباب في طلب الخدمة التعليمية، بل يتبعن أن يوضع توصيف لمتطلبات كل وظيفة والمؤهلات التي تتطلبها.
10. يجب ربط الأجر بالوظائف، وليس بالشهادات، حتى يتم ترشيد الخدمة التعليمية. لقد توخت هذه الورقة الاهتمام ببعض الجوانب الخاصة بالموافقة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقالا بالولاية الشمالية، وقد اعتمدت الورقة في ذلك على استقراء المعلومات والبيانات التي توفرت معدتها من المصادر المثبتة بقدر الحاجة. عسى أن تكون قد وفقت في تقديم إضافة مفيدة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. السيدة إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله والسيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
2. أنطوان حبيب رحمة، اقتصاديات التعليم، جامعة دمشق، دمشق، 1982.
3. رمضان محمد مقلد وأحمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

الدوريات:

5. مدثر حسن سالم، ورقة بعنوان: العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة ودورها في تحديد نوعية وجودة السكن المطلوب بالولاية الشمالية، قدمت لندوة السكن الصحي الاقتصادي المستدام في المدن الصغيرة والمتوسطة، التي أقامها المعهد العربي لإنماء المدن التابع لمنظمة المدن العربية، والتي عقدت بقاعة المهندس في الفترة من 10 - 13 مارس 2010 بمدينة دنقالا، والتي تم نشرها بكتاب الأوراق العلمية والتجارب.

6. مدثر حسن سالم، ورقة بعنوان: البطالة والاستخدام في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية (رؤيا تنموية) مجلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن كلية الآداب والدراسات الإنسانية بجامعة دنقالا، العدد الثامن يونيو 2012.

التقارير والدليل:

7. جمهورية السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للقبول وتقويم وتوثيق الشهادات، دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالوريوس والدبلوم التقني للعام الجامعي 2011-2012.
8. إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، دنقالا، يناير 2009.
9. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، دنقالا، 2010.

10. تقارير مجلس التخطيط الإستراتيجي بالولاية الشمالية، دنلا، يونيو 2012م.

الإدارات والمكاتب:

11. بيانات أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنلا، يونيو 2012م.

12. بيانات مكتب مسجل كلية الدراسات العليا بجامعة دنلا، يونيو 2012م

13. بيانات السكان، تعداد السكان الخامس لعام 2008م، الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، ، دنلا، 2012م.

14. وزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، إدارة التعليم الثانوي، تحليل القبول للجامعات السودانية للعام 2011م.

أهمية الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية ((بالتطبيق على شركات الاتصالات بالولاية الشمالية))

دtag الختم محمد على نوري

أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

أ. على بخيت على محمد

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مجالات المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشركات الاتصالات بالولاية الشمالية ، تمثل مشكلة البحث في أن معظم النشاطات الخدمية لا تعطي أهمية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية التي تساهم فيها بصورة مقدرة وهذا يؤدي إلى قصور في نظم المعلومات المحاسبية من حيث توفير المعلومات التي تتعلق بتلك المسئوليات الاجتماعية من الناحية المحاسبية والتي يمكن أن تساهم من خلالها في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفائدة مما يؤدي إلى خدمة المنشآة بصورة أكثر فاعلية ، عليه يمكن صياغة تساؤل البحث كالتالي: هل يتم الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات؟ وتمثلت فرضية البحث في: توجد علاقة بين الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وسلامة إعداد القوائم المالية بشركات الاتصالات. اعتمد البحث على بيانات الاستبيان، إضافة للمصادر الثانوية، كما يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي باستخدام التكرارات والنسب وتحليل مربع كاي. تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: هناك اهتمام بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في السودان. وتحتوي التقارير المالية لشركات الاتصالات في السودان على معلومات عن المسؤولية الاجتماعية وأهم التوصيات: العمل على وضع إطار عام للمحاسبة في السودان يحتوى على بيانات المسؤولية الاجتماعية لتلائم مع إعداد القوائم المالية. تشجيع البحث العلمي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

The importance of social responsibility disclosure applied to telecommunications companies Northern State

Dr.Tajelkhtatim Mohammad Ali /Ali bekhit Ali Mohamed

Abstract

The search is designed to identify areas of social responsibility and disclosure by telcos in the Northern State, the problem is that most facilities do not give importance to the social responsibility which are estimated and this leads to a lack of accounting information systems in terms of providing information concerning the social responsibilities of accounting which can contribute to more accurate decisions and usefulness of the resulting treaty service more effectively, it can formulate search query As follows: do you not disclose social responsibility areas for telecom operators? Research hypothesis was: there is a relationship between disclosure of areas of social responsibility and integrity of the financial statements by telecommunications companies. Search the adopted resolution, as well as for secondary sources, the search also uses descriptive analytical and statistical analysis using iterations and Chi-squared analysis ratios. A number of Utopia: there is interest to reveal areas of social responsibility in Sudan and with the financial reports of companies in Sudan, information on social responsibility. The main recommendations: work on a general framework for accountability in Sudan social responsibility data fit with the preparation of the financial statements. Promote scientific research in the area of social responsibility accounting.

مقدمة :

إن المتبع عبر مراحل تطور المحاسبة يجد أن هناك ارتباط كبير بين البيئة الاجتماعية والمحاسبة، وحتى تأخذ المحاسبة دورها كعلم وفن لابد أن يتجلّى ذلك في مظاهر العلاقات البيئية المختلفة وأهمها العلاقات الاجتماعية التي أخذت المحاسبة في تطويرها دوراً مهماً في الأحداث الاقتصادية سواءً داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وإلى أبعاد تختلف عن الفئات المرتبطة بعمل أو منح تسهيلات إلى جهات داخل المنظمة (العاملين) أو جهات مستهلكة وهم (المجتمع)، ويهدف هذا البحث إلى معرفة مجالات المحاسبة ، بما أن للمحاسبة دور في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فهي تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية للطوائف المختلفة، ويهدف البحث عن مدى توفير معلومات المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية لشركات الاتصالات بالسودان. وقد استمدت مكونات هذه الورقة من بحث مقدم لدرجة الماجستير من جامعة دنلا (على بخيت ، 2013).

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن معظم المنشآت الخدمية لا تعطي أهمية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تساهم فيها بصورة مقدرة وهذا يؤدي إلى قصور في نظم المعلومات المحاسبية من حيث توفير المعلومات التي تتعلق بتلك المسؤوليات الاجتماعية من الناحية المحاسبية والتي يمكن أن تساهم من خلالها في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفائدة مما يؤدي إلى خدمة المنشأة بصورة أكثر فاعلية ، عليه يمكن صياغة تساؤل البحث كالتالي: هل يتم الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات؟

أهمية البحث :

الوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها ، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم محاسبة المسئولية الاجتماعية من خلال استعراض بعض تعاريف المحاسبة الاجتماعية وتسلیط الضوء على أهمية المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبالتالي تحفيز الوحدات بالاهتمام بصورة كبيرة بما تقدمه من نفقات اجتماعية يتم إبرازها في القوائم المالية، ويسعى البحث في تحقيق الأهداف التالية:-

- 1- التعرف على مجالات المسئولية الاجتماعية والافصاح عنها بالقوائم المالية.
- 2- اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تشجيع تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية على القوائم المالية لشركات الاتصالات.

فرضية البحث: يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الآتية:

توجد علاقة بين الإفصاح عن مجالات المسئولية الاجتماعية وسلامة إعداد القوائم المالية بشركات الاتصالات.

مناهج البحث: المنهج الاستباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضية. والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضية. ومنهج الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان ، إضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل واستخلاص النتائج.

حدود البحث:

الحدود المكانية: شركات الاتصالات في السودان.

الحدود الزمانية: 2013م.

خطة البحث: قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور هي:

- 1- الإطار النظري والدراسات السابقة.
- 2- الدراسة الميدانية.
- 3- الخاتمة

الإطار النظري للبحث:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية: رافق التطور في مسؤوليات منظمات الأعمال تجاه مجتمعاتها تصاعداً في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تبني إدارة منظمات الأعمال هذه مزيداً من أهداف المجتمع وتطلعاته، وقد أدت هذه الضغوط إلى أن تبني منظمات الأعمال مزيداً من الإلتزام للطلب الاجتماعي سواء أكان مفروضاً بحكم القانون أو المبادرات التي تقدم بها لإرضاء المجتمع وهكذا ظهرت المسؤولية الاجتماعية لتفاعل عدة عوامل منها (طاهر محسن، 2010م):

1. تصاعد ضغوط المجتمع وتناسبها مع التوسع في أحجام منظمات الأعمال وتعقد علاقاتها.
2. إسهام أكبر منظمات الأعمال في تطوير نوعية الحياة والارتقاء بها.
3. أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها.
4. التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.
5. الإهتمام الكبير الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحث في تدريس مساقات تخص علاقة الأعمال بالمجتمع.
6. تراكم البحوث العلمية والنظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

مفهوم المحاسبة الاجتماعية:

هناك ثلاث مداخل لمفهوم المحاسبة الاجتماعية هي (رضوان حلو، 2003م):

المدخل الأول: وهو المدخل التقليدي للمسؤولية الاجتماعية وتمتد جذوره إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، يعبر عنه بفرضية أن للمنشأة هدفاً وحيداً فقط هو هدف تعظيم الأرباح للملوك والمساهمين مع التقيد بمراعاة الإلتزام بالقواعد الأخلاقية والإطار القانوني السائد في المجتمع.

المدخل الثاني: وهو مدخل أصحاب المصالح ويعرف هذا المدخل بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الأرباح.

المدخل الثالث: وهو المدخل الأكثر افتاحاً لمتطلبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث ينظر إلى المشروع على أنه نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر، وانه على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الأكبر. وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو أي أن المصالح الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية للمجتمع.

الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة الاجتماعية:

يبين (رضوان حلوه، 2003م) أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية للمحاسبة الاجتماعية في المحاسبة هي:

الاتجاه الأول: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة المالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة ويطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية ويعطي بعدها جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير التقليدية، ويظهر هذا الاتجاه محاولة تطوير مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة بتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع الاجتماعية، العائد الاجتماعي، وصافي الأصل الاجتماعي، وصافي الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، والمراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية، ومن خلال هذا الاتجاه يظهر بصورة أكبر محاولات إعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية:-

- ◆ قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- ◆ القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- ◆ قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية.
- ◆ تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

الاتجاه الثاني: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع، وليس وجهة نظر الوحدة المحاسبية، وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية وفق نظرية المشروع باعتبار مختلف

فتات المجتمع أصحاب مصلحة في المنشأة وهذا يعني إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه وطبقاً لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة الحالية المالية على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه الثالث: تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه تعتبر فرعاً مميزاً له خصوصيته داخل الإطار العام للمحاسبة مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة، المحاسبة الإدارية، محاسبة التكاليف، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يبين (محمد عباس، 2000) أن من أهم أهداف المسؤولية الاجتماعية هي الإفصاح المحاسبي بشكل دوري للطوائف المختلفة عن نتائج قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

مجالات المحاسبة الاجتماعية :

يضيف (محمد عباس ،2000) أن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتقدم المعرفي وظهور بعض الآثار الاجتماعية لذلك هناك عدد من مجالات المسؤولية الاجتماعية منها:

أولاً : مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية :

يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أو منع التدهور البيئي، ويمتد هذا المجال لأكثر من المنطقة الجغرافية للمشروع، وترتبط أنشطته بامتثال المشروع للمطالبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة وإتباع أكثر الطرق الفنية لتقليل كمية المخلفات ومساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها، ويعتبر هذا المجال من أهم المجالات سبب التوسعات الضخمة والتقدّم التقني وما نتج منها من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض.

ثانياً: مجالات المساهمات العامة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافحة أفراد المجتمع وليس لأفراد المنطقة الجغرافية التي يعمل بها المشروع، وترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المشروع في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية، والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض، والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والرعاية بالطفولة، وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العاملة، والاشتراك في برامج التخطيط الحضري التي تهدف إلى التحقق من معدل الجرائم، والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتتجديدها.

ثالثاً: مجال الموارد البشرية:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمشروع من حيث تحسين أحوالهم بصفة عامة، لذلك هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً، وتتضمن أنشطته مساهمات المشروع من توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم، وإتباع سياسة للترقي تحقق رضاهem الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتناسب مع المستويات الموجودة في المشروعات الأخرى في الصناعة أو في المجتمع، وتوفير ظروف عمل آمنة، وقد أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية.

رابعاً: مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء، وإعلامهم بخصائص السلعية أو الخدمة، وبطريقة استخدامها ويحدد مخاطرها ومدة صلاحية الاستخدام.

مجالات أنشطة الرفاهية الاجتماعية:

يوضح (محمد أحمد السناري ، 2002) أن هناك العديد من أنشطة الرفاهية الاجتماعية كما وضعته جمعية المحاسبين القومية بالولايات المتحدة الأمريكية وهي:-

1/ أنشطة خاصة بالتفاعل مع المجتمع وتشمل:

- أ. دور الوحدة في دعم الأنشطة التعليمية والثقافية والهيئات الصحية.
- ب. العمل على تخفيف مشكلات الانتقال وتوفير وسائل للنقل للعاملين.
- ج. المساعدة في حل مشاكل الإسكان.
- د. المساعدة في حل مشاكل المعوقين.

2/ أنشطة خاصة بالموارد البشرية وتشمل:

- أ- توفير فرص عمل متكافئة والترقية لكل أفراد المجتمع.
- ب- إعداد برامج تدريسي لزيادة المهارات.
- ج- تحسين ظروف وبيئة العمل.

3/ أنشطة خاصة بالمساهمة البيئية وتشمل:

- أ. الالتزام بنصوص القانون فيما يتعلق بمسبيبات تلوث الهواء أو المياه أو الضوضاء.
- ب. التخلص من المخلفات بطريقة تؤدي إلى تحقيق التلوث إلى أدنى حد ممكن.
- ج. الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والعمل على إيجاد مصادر بديلة جديدة.

4/ أنشطة خاصة بالمنتج أو الخدمة وتشمل:

- أ. تعليب المنتجات بطريقة تؤدي إلى تخفيف احتمالات تعرض العاملين أو الجمهور للمرض.
- ب. إعداد برامج تدريبية أو إعلامية للتعرف على خصائص المنتج وطرق الاستخدام.
- ج. توفير المعلومات بالمنتج مثل حدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ انتهاء الصلاحية.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي:

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافها المختلفة عن نشاطاتها ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القائمة المالية أو التقارير الملحقة بها أداء لتحقيق ذلك ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال التالية (إياس عبدالله، 2002م):

- **الإفصاح الكافي:** أي أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفق بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعتبر الإفصاح الكافي من أهم مبادئ أعداد القوائم الرئيسية.
- **الإفصاح العادل:** يمثل الإفصاح عن المعلومات بطريقة تتضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.
- **مبداً الإفصاح الكامل:** عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الممارسة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على أحکام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الوعي، ويشار إلى ذلك عادة بمبداً الإفصاح الكامل الذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من الموازنات التي تستند للحكم الشخصي، حيث تسعى هذه الموازنات إلى (أمين السيد، 2005م):

- 1/ تقديم الموازنات الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.
- 2/ الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها.

هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح يجب أن يكون أما كاملاً أو عادلاً أو كافياً، إن الإفصاح الكامل يشير إلى عرض كامل وشامل للمعلومات. أما الإفصاح العادل يوجد قيد يملي معاملة متساوية للمستثمرين. أما الإفصاح الكافي فهو يعني ضمناً الحد الأدنى لمجموعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

يضيف (أمين السيد، 2005) بأنه على الرغم من القبول العام بمبدأ الإفصاح والاهتمام الكبير بتحديد مضمونه وشروط تطبيقه فإنه ما زال يعاني من وجود العديد من الأسئلة دون إجابة ومن وجود تفسيرات مختلفة. فمن ناحية أولى يعني الإفصاح الكامل والصادق والمناسب؟ إن كلمة مناسب لا تحدد السقف الأدنى لنوع و Mahmia المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وكذلك كلمة صادق تمثل مطلباً أخلاقياً يصعب تحديد مضمونه بشكل إجرائي، وإنما المعلومات ومن ناحية أخرى، ماهي المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي تلبي حاجات المستثمر العادي بشكل كاف فتكون مفيدة وغير مضللة؟ هل تتضمن مثلاً معلومات عن محاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الاقتصادية والاجتماعية ومحاسبة التضخم؟ أن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب تحديداً دقيقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية واحتاجاتهم المعلوماتية ومستواهم الثقافي المحاسبي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك معرفة قدراتهم في المعالجة والمخاطر الناجمة عن تقديم فض كبير من المعلومات. الإفصاح والتوصيل المحاسبي يتطلب مراعاة ما يلي:-

- (1) جهود ومهارات عدد من المحاسبين والمتخصصين الماليين بتطوير مؤشرات الإفصاح عن المعلومات وتوفير القياسات والعرض الملائم لها.
- (2) الدعوة الجادة إلى توسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتتوفر كم نوع من المعلومات في القوائم الختامية وملحقاتها، بحيث يجعل منها معلومات نافعة وضرورية وغير مضللة.

إن حدود الإفصاح الواسع النطاق في الإطار الاجتماعي يتطلب إعادة النظر في الكثير من أدوات التحكم في المعايير المحاسبية وسارية المفعول حتى الوقت الحاضر، وفي العالم الغربي يوجد إتجاهان رئيسيان لعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي الأول وجود تقارير مستقلة عن الإفصاح الاجتماعي قد تكون وصفية في بعض جوانبها أو تفصيلية ومتخصصة بعرض العوائد والتكاليف الاجتماعية.

الثاني وجود تقرير واحد تفصي من خلاله منظمة الأعمال عن أدائها الاجتماعي وفق اعتبارات قوائمه المالية وملحقاتها، وهكذا يمكن تلخيص ما تستهدفه منظمات الأعمال من خلال الإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي بما يلي:-

- 1) تحسين العلاقة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة الداخلية منها والخارجية من خلال أخذ مطالبهما بنظر الاعتبار ضمن مؤشرات نقدية ومالية.
 - 2) زيادة مصداقية منظمة الأعمال تجاه هذه الأطراف من خلال التقارير الرسمية والمصادق عليها من قبل جهات خارجية موثوقة لمكاتب التدقيق المحاسبية والقانونية.
 - 3) تحسين العلاقة مع الدولة باعتبارها الإطار الراعي والمهتم بایجاد توازن مقبول ل مختلف الأطراف.
 - 4) المساهمة في إظهار أهمية الأداء الاجتماعي على نطاق واسع والبرهنة للمجتمع على إيلاء المنظمة أهمية كبيرة لحماية البيئة والعاملين في وقت اتسع نطاق الشخصية وتنامي شعور لدى المجتمع والعاملين بتخلி الدولة عن كثير من الأدوار التي كانت تقوم بها.
- يبين (أمين السيد ، 2005) أن المعلومات المتعلقة بالنفقات الاجتماعية بالصورة التي تعرض بها مالياً في التقارير المالية بأنها عشوائية، فالنفقات على أنواع البنود التالية ينظر إليها عادة على أنها نفقات ذات بعد اجتماعي: المساعدات للمؤسسات التعليمية.المنح المقدمة للمستشفيات والأنشطة الصحية الأخرى.المساهمات المقدمة للمؤسسات الخيرية.المساعدة في تطوير المناطق الحضرية.

إن توجيهه الأثر الاجتماعي للإفصاح يتأثر بشدة بالاهتمامات المجتمعية المحددة في البلد. ويتعين التركيز على آثار الإفصاح المرتبطة على ثلاثة أنواع هي أثر الإفصاح على الموارد البشرية، والقوائم ذات القيمة المضافة بالإضافة إلى الأداء البيئي.

يوضح (طارق عبدالعال ، 2005) متطلبات الإفصاح ومشتملاته كالتالي:

1. السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة قد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي

تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة يمكن الرجوع إليها في السياسات المحاسبية، ومن ثم إن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، وعليه يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة مهمة للمعلوماتتمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2. الأطراف والصفات المهمة: يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف الصفات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقة الهرمية بين المنشأة وأطراف خارجية مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3. الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالباً ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة.

4. الشكوك حول استمرار المنشأة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لانهاية، وفي حالة توفر شكوك تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع أو شكوك حول استمراره عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم.

5. الالتزامات المختلفة: تمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكيد فيما يخص بحدوثها أو مبلغها، وتشير نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل مبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع.

المعلومات الواجب الإفصاح عنها :

يمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الآتي (الدون هنريسكنون، ترجمة كمال خليفة أبوزيد ، 1990م):

(1) معلومات كمية (مالية): يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية مثله في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتضمن هذه القوائم بأرقام تعبّر عن مبالغ فعلية أو تقدير نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة.

(2) معلومات غير كمية (غير مالية): يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكلٍ وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ إن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم أو الملاحظات الهمائية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

الدراسات السابقة :

أجرى (محمد سمير الصبان، 1978م): دراسة هدفت إلى تقييم الدراسات التي تناولت المحاسبة الاجتماعية بعرض تحديد إطار شامل لها، يكون أساساً لنظرية المحاسبة الاجتماعية ويتضمن كل من الأهداف والمفاهيم وأساليب القياس وأسس إعداد القوائم والتقارير النهائية، وكما هدفت أيضاً إلى دراسة إمكانية التطبيق لهذا الإطار الشامل للمحاسبة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الاجتماعية لم تلق الاهتمام الكافي من الهيئات العلمية والمهنية مثل الفروع الأخرى من المحاسبة، وإن معظم أنشطة المشروع تتصرف بثلاث جوانب هي الجانب المالي، الجانب الإداري، الجانب الاجتماعي، وتحتفل الأهمية النسبية لكل جانب تبعاً لطبيعة نشاط المشروع ونوعية النشاط في حد ذاته، واقتصر القياس في الجانب الأول والثاني دون الجانب الاجتماعي، وازدياد اهتمام المنشآت في الفترة الأخيرة بالإفصاح عن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي في التقارير والقوائم المالية، إما في صورة مرفقات أو في صلب القوائم المالية، وإن المسئولية الاجتماعية تتبع من مصادر ثلاثة هي: الشعور

الذاتي ووجود التشريعات وما تتطلبه طبيعة المنشأة من القيام ببعض الأعمال ذات التأثير الاجتماعي، ومن أهم توصيات الدراسة إمكانية استخدام المحاسبة الاجتماعية كوسيلة لتقدير الأداء في شركات القطاع العام، وضرورة مساهمة جمعية المحاسبين والمراجعين في الترويج لأهمية المحاسبة الاجتماعية وتوضيح المزايا التي ستعود على المجتمع في استخدامها وضرورة إشراك الجامعات في الجهود المبذولة لوضع معايير متفق عليها لكل من وظيفتي القياس والتقرير داخل إطار من المفاهيم الأساسية المقبولة قبولاً عاماً.

هدفت دراسة (يوسف جهمني 1996م) إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساعدة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية، وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للافصاح عن أدائها الاجتماعي، فضلاً عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى افصاحها عن أدائها في هذا المجال ونوعيته.

توصلت الدراسة إلى أن صانعي القرار في تلك الشركات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعنىه الواسع إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس المستوى من الاهتمام فالموارد البشرية تحظى بالأولوية ثم يليها المستهلكون والبيئة وأخيراً المجتمع المحلي.

وان صانعي القرارات في هذه الشركات مع المحافظة على البيئة حتى إذا تطلب ذلك دفع نفقات كبيرة انقلبوا موقفهم إلى المعارضة، وان إدراك الشركة المبحوثة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتطبيقها، وان تطبيقها يتطلب تشريعات قانونية إضافة إلى تبني نموذج محاسبي موحد.

خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية. بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق مما يمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة، ووضع تشريعات قانونية تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية وخاصة مجالات البيئة والمستهلكين والمجتمع المحلي

تسترشد بها الشركات لإبراء ذمتها من تلك المسؤولية، وتكون مرجعاً عند حدوث خلافات بين الشركات والجهات الرقابية وتشييط دور الجهات الرقابية الرسمية مثل وزارة العمل والمستهلكين والشئون الاجتماعية وجمعية حماية المستهلك وجمعية البيئة.

توضح دراسة (زياد يحيى وأخرون، 2002) طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجوانبها ومن ثم مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذلك أهمية المعلومات المحاسبية بصورة عامة وأهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية بصورة خاصة. وتوضيح اثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي من خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بها بصورة مباشرة ومن ثم تطبيق ذلك بصورة عملية على شركة الخازر لانتاج المواد الانشائية.

توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية تحمل أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية نظراً لما يمكن أن تؤديه من خدمة العديد من الجهات المستفيدة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي تظهر النشاطات والمساهمات الاجتماعية التي تقود بها الوحدة الاقتصادية لخدمة المجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه وبما لا يتعارض مع هدفها العام.

ومن ضمن ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات بحيث يمثل نظام فرعى ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

تناولت (هدى دياب احمد صالح، 2003) مراجعة الأداء الاجتماعي والبيئي في منظمات الأعمال الهدافلة للربح، وهدفت الدراسة إلى تحليل الإطار الفكري العام للمسؤولية الاجتماعية والبيئة، ومدى اهتمام منظمات الأعمال الهدافلة للربح ومكاتب المراجعة والمحاسبة الاجتماعية والبيئة، وكما هدفت الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية:-

1. للمسئولية الاجتماعية والبيئة في منظمات الأعمال الهدفة للربح مفاهيم وخصائص وأهداف ومبادئ ومعايير لقياس والإفصاح تكون الإطار الفكري والنظري للمحاسبة الاجتماعية والبيئة.
2. للمراجعة الاجتماعية والبيئة مفاهيم ومقومات وإجراءات تكون مجالها الفكري والتطبيقي.
3. لا تولي منظمات الأعمال الهدفة للربح في السودان اهتماماً بأداء والإفصاح والقياس لأداء المسؤولية الاجتماعية والبيئة.
4. أن أنشطة المسئولية الاجتماعية والبيئة لا تجد الاهتمام المهني من قبل المراجعين في السودان.

أوصت الدراسة بما يلي:

- أ) تفعيل أنشطة المسئولية الاجتماعية والبيئة في منظمات الأعمال الهدفة للربح من خلال إقناع متخذي القرار بأهمية المسئولية الاجتماعية والبيئة، ووضع التشريعات والقوانين الملزمة للأداء الاجتماعي والبيئي.
- ب) وضع القوانين الملزمة للمراجعين ومكاتب المراجعة ل القيام بمراجعة الأداء الاجتماعي والبيئي.
- ج) حث المحاسبين والمراجعين بالبحث عن الطرق التي تمكّن ممن وضع أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية.
- د) وضع منهج دراسي للمراجعة الاجتماعية والبيئة لخريجي كليات الإدارة والمحاسبة في السودان، واهتمام المنظمات والهيئات المجتمعية بالمجال الإداري بإصدار المعايير التي تحكم الأداء الاجتماعي والبيئي.
- هـ) تحديد المقاييس المختلفة لقياس أنشطة المسئولية البيئية مثل مستويات تلوث الهواء والماء والتربيه.

قدم (فهيم أبو العزم، 2005م) دراسة هدفت إلى تبيان مفهوم وآليات الإفصاح البيئي، ومراجعة أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لدوافع ومعوقات الإفصاح

البيئي، واستعراض ما ورد بالتشريعات المصرية المعاصرة عن متطلبات الإفصاح البيئي، والوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية، واستطلاع آراء الشركات المصرية المسجلة بهيئة سوق المال، وكذلك أراء أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية عن المعوقات المحتملة لإفصاح الشركات المصرية عن المعلومات البيئية.

وخلصت الدراسة إلى أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية تتوزع على أربع أسباب أساسية الأول هو: عدم إلزام الشركات بالإفصاح البيئي، والثاني هو نقص الوعي العام بالقضايا البيئية، والثالث هو تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة، والرابع هو غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات.

أوصت الدراسة بأن تهتم الهيئة العامة لسوق المال بالإفصاح البيئي للشركات، وتضع القواعد الملزمة والمنظمة له معايرة للهيئات المشرفة على سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتلبية حاجة المجتمع المصري، وأوصت بزيادة جرعة مادة البيئة في وسائل الإعلام والمناهج الدراسية لزيادة وعلى المجتمع بالآثار البيئية للشركات ذات الحساسية البيئية، وزيادة دور جمعيات حماية المستهلك والمجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي وتحث المستهلكين على تفضيل منتج الشركات الصديقة للبيئة.

الدراسة الميدانية:

توضح الدراسة الميدانية (في هذه الورقة) بدء إجراءات الدراسة الميدانية والتعرف بمجتمع وعينة البحث، الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية للبحث، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، إضافة إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

مجتمع وعينة البحث: يمثل مجتمع البحث شركات الاتصالات بالولاية الشمالية . دنقالا. أما العينة فهي جزء من مجتمع الدراسة تم اختيارها للتعرف على

خصائص مجتمع الدراسة لاستبيان النتائج عن هذا المجتمع من العاملين بقطاع الدراسة البالغ عددهم (230) ، تم توزيع عدد 80 استبانة حيث تمثل العينة حوالي نسبة 35٪ من جملة العاملين بتلك الشركات إذ تعتبر مقبولة في مجال الدراسات الاجتماعية.

وسائل جمع البيانات: قام الباحث بتصميم الاستبانة بصورةها المبدئية وتم عرضها على عدد من الأساتذة والمختصين (محكمين) بقضايا العلوم المحاسبية، لإبداء رأيهم حولها وقد تم الأخذ بلاحظاتهم، وقام الباحث بإضافة وتعديل ودمج بعض الفقرات التي أشار إليها المحكمون حيث أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من 34 سؤالاً. والجدول (1) يبين عدد الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة المسترد منها وذلك على النحو التالي:

جدول (1) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها

الجهات	العدد الموزع	العدد المسترد
1/ شركة سوداني	30	24
2/ شركة زين	20	19
3/ شركة MTN	30	27
المجموع	80	70

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2013م

أستخدم الباحث مقياس (ليكرت الخماسي) في تصميم الاستبيان وأوزانه

كالآتي:

1 = عدم الموافقة بشدة.

2 = عدم الموافقة.

3 = المحاباة.

4 = الموافقة.

5 = الموافقة بشدة.

وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الامكان حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث بكل تفاصيله وذلك من حيث شمولها على الخصائص التالية :

١/ المؤهل العلمي:

جدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة %	التكرار
ثانوي	٪1.4	1
بكالريوس	٪51.4	36
دبلوم عالي	٪8.6	6
ماجستير	٪34.3	24
دكتوراه	٪4.3	3
الجمة	٪100	70

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2013م

الجدول (٢) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي ونلاحظ أن حملة البكالريوس يمثلون أكثر من نصف المبحوثين حيث بلغت نسبتهم ٪51.4 و ٪34.3 من حجم العينة من حملة الماجستير، وأما حملة الدبلوم العالي نسبتهم ٪8.6 وثلاثة أفراد من حملة الدكتوراه بنسبة ٪4.3، نسبة حملة الشهادات فوق الجامعية كبيرة. ومنه يتضح أن (98.6٪) من أفراد العينة يحملون درجة البكالريوس على الأقل وهذا يدل على أن غالبية المبحوثين لديهم المعرفة المحاسبية التي تمكّنهم من فهم بيانات الاستبانة.

2/ التخصص العلمي

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

النسبة %	النكرار	التخصص العلمي
%27.1	19	محاسبة
%25.7	18	إدارة أعمال
%15.7	11	اقتصاد
%31.4	22	أخرى
%100	70	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013

الجدول (3) يبين أفراد العينة حسب التخصص العلمي ونلاحظ أن هناك تقارب بنسب التخصص العلمي، ومنه يتضح أن (68.6٪) من أفراد العينة لهم معرفة بموضوع الدراسة من خلال دراستهم الجامعية، مما يدل على معرفتهم بالمسؤولية الاجتماعية ومعوقات الإفصاح عنها.

جدول (4) الدرجة الوظيفية:

النسبة %	النكرار	الدرجة الوظيفية
%30	21	الأولي - الثانية
%28.6	20	الثالثة - الخامسة
%41.4	29	السابعة - التاسعة
%100	70	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013

الجدول (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية ونلاحظ أن هناك تقارب للنسب للدرجات الوظيفية المختلفة. ومنه يتضح أن (58.6٪) من أفراد العينة وظائفهم تمثل درجات عليا أو وسيطة، مما أثر على فهم الدراسة.

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة 4/ سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
%21.4	15	أقل من 5 سنوات
%55.7	39	من 5 وأقل من 10
%18.6	13	من 10 وأقل من 15
%2.9	2	من 15 وأقل من 20
%1.4	1	20 سنة فأكثر
%100	70	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانه، 2013

الجدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، ونلاحظ الفئة التي تقل خبرتهم من 5 سنوات نسبتهم 21.4٪، والذين تتراوح خبرتهم من 5 – 9 سنوات كان نسبتهم 55.7٪ وهي أعلى نسبة مما يعني أن أكثر من نصف حجم العينة متوسطي الخبرة، أما الذين خبرتهم من 10 – 14 سنة كانوا 18.6٪، والذين تتراوح خبرتهم 15 – 19 سنة كانت نسبتهم 2.9٪، والذين كانت خبرتهم أكثر من 20 عام وهم يمثلون الأقلية بلغت نسبتهم 1.4٪. ومنه يتضح أن (78.6٪) من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبرتهم 5 سنوات، أي أن لديهم إطلاع وإلمام نظري وعملي على تطبيقات محاسبة المسئولية الاجتماعية.

تحليل البيانات واختبار الفرضية :

تم اختبار الفرضية (توجد علاقة بين الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وسلامة إعداد القوائم المالية بشركات الاتصالات) كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (6) التكرارات والنسب لعبارات الفرضية

المجموع	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
70 ٪100	3 ٪4.3	10 ٪14.3	24 ٪34.3	33 ٪47.1	١/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يعزز من مفهوم الإفصاح للشركة
70 ٪100	3 ٪4.3	13 ٪18.6	28 ٪40	26 ٪37.1	٢/ تحرص الشركة على توصيل معلومات المسؤولية الاجتماعية لمستخدمي القوائم المالية
70 ٪100	1 ٪1.4	8 ٪11.4	28 ٪40	33 ٪47.1	٣/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يزيد من أرباحها
70 ٪100	0 0	7 ٪10	27 ٪38.6	36 ٪51.4	٤/ تحرص الشركة في وضع برامج وخطط في موازناتها لتنفيذ مشروعات إجتماعية
70 ٪100	2 ٪2.9	15 ٪21.4	23 ٪32.9	30 ٪42.9	٥/ يحظى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالقوائم المالية بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل الشركة
70 ٪100	2 ٪2.9	18 ٪25.7	17 ٪24.3	33 ٪47.1	٦/ القوائم المالية التي تنشرها الشركة هي قوائم مكتملة لإدخالها بعد الاجتماعي
70 ٪100	2 ٪2.9	17 ٪24.3	24 ٪34.3	27 ٪38.6	٧/ تبني الشركة سياسة الشفافية عند الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية
70 ٪100	2 ٪2.9	16 ٪22.9	21 ٪30	31 ٪44.3	٨/ توجد معاير وإرشادات حول إتاحة الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية
70 ٪100	2 ٪2.9	7 ٪10	30 ٪42.9	31 ٪44.9	٩/ هناك إفصاح للشركة عن أنشطتها الاجتماعية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2013م

من الجدول (٦) نلاحظ أن النسبة العليا موافقون وموافقون بشدة لجميع العبارات مما يوضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يوافقون على وجود علاقة بين الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وسلامة إعداد القوائم المالية بشركات الاتصالات.

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية

الإنحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	العبارات
0.85864	5.00	4.2429	1/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يعزز من مفهوم الإفصاح للشركة
0.85381	4.00	4.1000	2/ تحرص الشركة على توصيل معلومات المسؤولية الاجتماعية لمستخدمي القوائم المالية
0.73665	5.00	4.3236	3/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يزيد من أرباحها
0.67013	5.00	4.4143	4/ تحرص الشركة في وضع برامج وخطط في موازناتها لتنفيذ مشاريع اجتماعية
0.86201	5.00	4.1571	5/ يحظى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بقوائم المالية بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل الشركة
0.91105	5.00	4.1571	6/ القوائم المالية التي تنشرها الشركة هي قوائم مكتملة لإدخالها بعد الاجتماعي
0.86381	5.00	4.0857	7/ تتبنى الشركة سياسة الشفافية عند الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية
0.87866	5.00	4.1571	8/ توجد معايير وارشادات حول إلية الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية
0.76410	5.00	4.2857	9/ هناك إفصاح للشركة عن أنشطتها الاجتماعية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م

من الجدول (7) نلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع العبارات حول الرقم 4 تقريباً، أما المنوال حول الرقم 4 و 5، وحسب مقياس ليكر الخمسي الرقم 4 و 5 للموافقة بشقيها، وهذا بدورة يوضح أن أفراد العينة من الموافقون والموافقون بشدة.

الجدول رقم (8) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات
0.00	3	31.371	1/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يعزز من مفهوم الإفصاح للشركة
0.00	3	23.600	2/ تحرص الشركة على توصيل معلومات المسؤولية الاجتماعية المستخدمة في القوائم المالية
0.00	3	40.743	3/ قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية يزيد من أرباحها
0.00	2	18.886	4/ تحرص الشركة في وضع برامج وخطط في موازناتها لتنفيذ مشاريعات إجتماعية
0.00	3	24.743	5/ يحظى الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالقوائم المالية بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل الشركة
0.00	3	27.486	6/ القوائم المالية التي تشرها الشركة هي قوائم مكتملة لإدخالها بعد الإجتماعي
0.00	3	21.314	7/ تبني الشركة سياسة الشفافية عند الإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية
0.00	3	24.971	8/ توجد معايير وارشادات حول إثارة الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية
0.00	3	39.371	9/ هناك إفصاح للشركة عن أنشطتها الاجتماعية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2013م

الجدول (8) لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية تتراوح قيم مربع كاي بين 40.74 و 18.9 وبين درجات حرية 2 - 3 ومستوي دلالة 0.000 وهذه القيم لمستويات دلالة أقل من قيمة الخطأ المسموح (مستوى المعنوية) 5٪، وهذا يؤكد وجود علاقة بين الإفصاح عن مجالات المسؤولية وسلامة إعداد القوائم المالية وشركات الاتصالات، وهذا يبين صحة الفرضية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1) هناك اهتمام بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات في السودان.
- 2) تحتوي التقارير المالية لشركات الاتصالات في السودان على معلومات عن المسؤولية الاجتماعية.
- 3) التزام شركات الاتصالات بالسودان بمسؤولياتها الاجتماعية يؤدي إلى زيادة أرباحها.
- 4) تقوم شركات الاتصالات في السودان بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية في قوائمها المالية.
- 5) تقوم شركات الاتصال بعمل برامج وخطط في موازناتها لتنفيذ مشروعاتها الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج نوصي بالآتي:-

1. العمل على وضع إطار عام للمحاسبة في السودان يحتوى على بيانات المسؤولية الاجتماعية ليتلاءم مع إعداد القوائم المالية.
2. تشجيع البحث العلمي في مجال محاسبة المسئولية الاجتماعية.
3. تنظيم دورات تدريبية لتعزيز المعرفة في محاسبة المسئولية الاجتماعية.
4. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول محاسبة المسئولية الاجتماعية.

المصادر والمراجع**الكتب:**

- (1) الدون هنري سكون، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبوزيد، دن، الإسكندرية، 1990م.
- (2) أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.
- (3) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، 2005م.
- (4) رضوان حلوه حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار واثل للنشر، عمان، الأردن، 2003م.
- (5) رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار واثل للنشر، عمان، 2003م.
- (6) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية الشفافية والإفصاح العادل، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، 2005.
- (7) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنع الائتمان ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م.
- (8) طاهر محسن الغالي وصالح مهدي محسب العامري، المسؤلية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، الطبعة الثالثة ، دار واثل للنشر، عمان، 2010م.
- (9) محمد أحمد السناري، نظرية المحاسبة، دار واثل للنشر، الكويت، 2002م.
- (10) محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، دار المكتب الجامعي للنشر، القاهرة، 2007م.
- (11) محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000م.

المجالات:

- (12) إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحلية والرقابة العراقي، مجلة المحاسب القانوني العربي، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، العدد 7، 2002م.
- (13) زياد يحيى وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسئولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنسانية، مجلة تتممية الرافدين، الموصل، المجلد 24، العدد 67، 2002م.
- (14) فهيم أبو العزم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية، حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 45، العدد 1، 2005م.
- (15) محمد سمير الصبان، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد 15، 1978.
- (16) يوسف جهماني، محاسبة المسئولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث إلى زموك، جامعة إلى زموك، المجلة 12، العدد 4، عمان، 1996م.

الرسائل الجامعية:

- (17) هدى دياب أحمد صالح، مراجعة الأداء الاجتماعي والبيئي في منظمات الأعمال الهدافة للربح، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية كلية الدراسات العليا، 2003م.

دور الاستعمار في تعطيل التنمية السياسية في أفريقيا (صومال نموذج)

د. اشتياق عبد الله محمد حسن

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

المستخلص

أفريقيا هي إحدى قارات العالم التي يشملها اسم دول العالم الثالث وقد خضعت هذه القارة للاستعمار مما أثر سلباً على تطور القارة بالرغم من ان القارة كانت تسير سيرها الطبيعي بها ممالك ونظم حكم وغيرها ، الا أن الاستعمار استخدم بداخلها سياسات كانت وما تزال لها الدور الأكبر في إيجاد معوقات التنمية السياسية في القارة وتعتبر الصومال احدى الدول التي تأثرت بسياسات الاستعمار حيث قادت الصراعات بداخلها إلى انهيار الدولة بمؤسساتها في العام 1991م بالرغم من نسبة التجانس الموجودة فيها.

Abstract

Africa is one of the world's continents that has been classified as one of the third world countries. It has been suffering of imperialism for such along time that it has had adverse affect or its advancement despite the fact that Africa used to follow its own old ruling system, kingdoms and tribal regimer.

Colonisation managed to employ polices that played a significant role in leaving Africa's political life behind – so, there was no prominent progress in the political life in Africa. Somalia is courted as one of the African countries that was influenced by imperialism where the internal conflict had led to the downfall of the whole state with its institutions.

إن السياسات التي استخدمها الاستعمار اثرت على مسيرة التنمية السياسية في القارة الأفريقية ويمكن تناول ذلك من خلال الآتي - :

أولاً: تعريف التنمية السياسية : التنمية السياسية ظاهرة حديثة في العلوم السياسية، برزت مع المجتمعات الجديدة المستقلة حديثاً في الخمسينيات من القرن الماضي (دبور، 2012م، 5). وقد حمل علماء ومفكري العالم المتتطور لواء التنمية للارتفاع بمجتمعاتهم في طريق الحرية والمشاركة السياسية بالرغم من ذلك نجد ان التنمية السياسية تعتبر مفهوماً شديد الغموض لأكثر من سبب(بلحاج، 2009م، 1) :

(1) لأنه كثيراً ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية.

(2) أنه يضم مفاهيم فرعية غامضة، مفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق وللحظة العلمية) مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها).

(3) هذا السبب يجعل فيه غموض المفهوم أكثر من غيره ، هو تعدد التعريفات التي وضعت للتنمية السياسية واحتلافها ، وجزئيتها أحياناً وعموميتها وتجریدها في أحياناً أخرى.

كما ان كل التعريفات تؤكد أن عملية التنمية السياسية هي من أهم المتطلبات داخل أي مجتمع سياسي وإن اختلاف الرؤى حولها جاء نتيجة لاختلاف جوانبها وتعقدها، وتشمل عملية التنمية السياسية إحداث تغيرات بنائية في المؤسسات السياسية تتلاءم مع الجسم السياسي والاقتصادي والاجتماعي . بمعنى أن المهم ليس نمطاً بعينه ولكن المهم فاعلية النمط وملاءنته مع الظروف القائمة فإذا كان هنالك نمط معين يلائم دولة معينة فهذا لا يعني انه يلائم دولة أخرى فلذلك لابد من وجود نمط فعال للتنمية السياسية داخل أي مجتمع سياسي حتى يتحقق له الأمن والاستقرار بما يناسب واقعه بالإضافة إلى ارتباط التنمية السياسية بالتنمية الشاملة بكل جوانبها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.....الخ) ففي الجانب الاقتصادي على سبيل

المثال أوضحت بعض الدراسات إن هنالك ارتباطاً بين النظام السياسي السائد ونوع النشاط الاقتصادي داخل أي مجتمع سياسي مما يؤكد أن هنالك تأثيرات متبادلة بينهما وهكذا مع جوانب التنمية الأخرى.

فالهدف الأساس للتنمية هو ترسیخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع وزيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية وتدعم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة وإضفاء الشرعية وغيره (عبد اللطيف، 2003م، 36) بالإضافة إلى أن جميع التعريفات تؤكد على أن التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة من خلال عملية التبادل السلمي للسلطة وتحقيق المساواة داخل المجتمعات وعند النظر إلى هذه القواعد ومحاولة تطابقها مع الواقع الموجود في دول أفريقيا نجد أنه وبالرغم من أن الجسم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يختلف من دولة إلى أخرى نجد أن معظم هذه الدول بها مشاكل تمثل تحديات أمام عملية التنمية السياسية وتوقف في طريق تحقيق التنمية السياسية سواء كانت هذه المشاكل (عدم استقرار سياسي أو صراعات الخ ، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها إمكانية قبول كل الأطراف داخل مجتمع الدولة بمعنى آخر إمكانية التعايش السلمي الذي يعمل على دعم عملية التكامل القومي الذي يؤدي بدوره إلى دفع عملية التنمية السياسية بالبلاد.

ثانياً: الأوضاع الإفريقية قبل الاستعمار:

لم يعرف الأوروبيون الكثير عن أفريقيا، إلا في أواخر القرن التاسع عشر، حتى ذلك الوقت كان المعروف لديهم عن القارة لا يتعذر سواحلها في الشمال والشرق والغرب وذلك لأن هذه السواحل تطل على البحار والمحيطات ولهذا السبب ترجع التسمية التي سادت لفترة من الزمن عن أفريقيا بأنه (القاره المظلمة) أي القارة التي لا يعرف العالم عن داخلها شيئاً يذكر (الجمل 1980، 17). رغم جهل الأوروبيين بها فإن أفريقيا السمراء هي إحدى قارات العالم القديمة، التي شهدت أقدم الحضارات الإنسانية

(حضارتي وادي النيل الأعلى والأدنى) التي لا زالت شاهداً على عظمة إنسان أفريقيا وأبداعاته وكانت قبل وصول الأوروبيين إليها تعيش في حالة من الأمن والاستقرار، وتوجد بها ممالك سلطنتاً، وصلت مرحلة متقدمة من التطور والعمaran، وكانت بها نظم حكم مستقرة، وإن كانت تقوم على النظام القبلي في الغالب. في حين أدعى الأوروبيون أنهم لا يعرفون عنها شيئاً كان الرحالة العرب (الإدريسي، وابن جبير وابن بطوطة وابن حوقل والحسن ابن الوزان ..الخ) قد وصفوها لهم في كتاباتهم وخرائطهم، وقاموا بحركة ما يسمى بالكشف الجغرافية التي كانت بداية التمهيد للاستعمار الأوروبي لها، وهذا التمويه العلمي (الكشف الجغرافية) انطبق تماماً على أفريقيا، كما انطبق على أمريكا وسميت بالأراضي الجديدة بالرغم من أن الهنود الحمر كانوا هم سكانها ولهم حضارتهم العريقة، ونسبة لما صاحب هذه الحركة من تمويه علمي وكتابات عن أفريقيا أصبح يعتقد تماماً أن الأوروبيين كان لهم الفضل في تعريف أفريقيا للعالم وتلت مرحلة الكشف الجغرافية مرحلة استغلال ثروات أفريقيا الطبيعية والبشرية من خلال نهب الأسبان والبرتغال لمعظم المعادن من أفريقيا، خاصة الذهب والنحاس وغيرها من المواد الخام بالإضافة إلى تهجير الشباب من أفريقيا إلى الدنيا الجديدة (أمريكا) كأيدي عاملة لإصلاح الأراضي وتعميرها وهكذا شهدت أفريقيا أصعب الفترات في التاريخ وهي الفترة التي استغل فيها الإنسان التقدم العلمي من أسلحة وذخائر لاصطياد أخيه الإنسان كأنه حيوان. وقد عانى الأفارقة من أصناف العذاب والعنـت من جراء تجارة الرقيق وقد قضـت هذه التجارة على كل مظاهر الاستقرار والأمن.

كل ذلك يؤكـد أن أفريقيا ذات تاريخ قديم وتميزـت بـعدـ من المـيزـات جعلـتها محـطـ أنـظـارـ الأـوروـبيـنـ وـليـسـ كـماـ يـدـعـيـ الأـوروـبيـونـ بـأنـهاـ بلاـ تـارـيخـ قـبـلـ وـصـولـهـمـ إـلـيـهاـ. فـمـيـزـاتـ هـذـهـ القـارـةـ كـانـتـ الدـوـافـعـ الـأسـاسـيـةـ وـرـاءـ تـافـسـ الدـوـلـ الـأـورـوبـيـةـ،ـ خـاصـةـ وـأـنـ القـارـةـ مـنـ أـغـنـيـ الـقـارـاتـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ ثـرـوـاتـهـاـ الطـبـيعـيـةـ.

أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية للقاراء الأفريقية قبل الاستعمار كانت تسير سيرها الطبيعي تعاملت بها الكيانات السياسية المختلفة جنباً إلى جنب وسادت بها ممالك وأمبراطوريات اختلطت فيها الأجناس واللغات والثقافات ففي تلك المرحلة لم تكن للحدود السياسية أهمية نسبة لغياب الدولة المركزية، وعرفت القارة آنذاك مفاهيم الحيز المكاني والذي لا يتعذر كونه يمثل إقليماً عشبياً بالنسبة للشعوب الرعوية أو إقليماً مملوكاً ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية.

لكن الحقبة الاستعمارية مثلت انقطاعاً في مسيرة التطور الطبيعي للوحدات والكيانات السياسية في أفريقيا وتغيرت خلالها الخريطة السياسية للقاراء تماماً بل أنكر الفقه السياسي الدولي التقليدي صفة الشخصية الدولية بالنسبة للكيانات الأفريقية السابقة وتقرر على يد الأجانب وبصفة نهائية وإلى الآن أهم وأخطر عامل سياسي في العلاقات الدولية الأفريقية ألا وهو الحدود السياسية حيث تطورت أشكالها وفقاً لمصالح المستعمرين وإرادتهم (ابو العينين، 1996م، 264-265) وهكذا لعب المستعمرون دوراً أساسياً في تغيير أوضاع القارة الأفريقية حيث تعتبر مشاكل ما بعد الاستقلال من أخطر المشكلات التي واجهت الدول الأفريقية خاصة المشاكل التي جاءت نتيجة لسياسات المستعمر كما يتضح ذلك

ثالثاً : سياسات الاستعمار في أفريقيا: رغم رحيل المستعمر الأوروبي عن القارة الأفريقية، إلا أن الآثار التي تركها مازالت تظهر على الواقع السياسي، في كثير من الدول الأفريقية، ومازالت مشكلات ما بعد الاستقلال أكثر عمقاً وأبعد أثراً مما كان سائداً في الفترة الاستعمارية ، ويظهر ذلك من خلال واقع الدول الأفريقية بعد الاستقلال. فالحروب التي تندلع هنا وهناك هي إلا نتيجة التركة الاستعمارية.

لقد أصبحت المشكلات التي خلفها الاستعمار معقدة ومتباينة لأنه ترك كيانات سياسية جديدة في أفريقيا وفقاً لمصالحه وبغض النظر عن التطورات المحلية السابقة على قدميه، وبالتالي عانت معظم شعوب القارة التقسيمات العشوائية وكانت واحدة من نتائج هذه التقسيمات أن أصبحت 14 دولة من الدول الإفريقية عبارة عن دول حبيسة لا منفذ لها على السواحل. فهذا التقسيم مع غياب الأيديولوجية الوطنية لكل

دوله أصبح عاملأً أساسياً في نقص التجانس القومي (عبد الرارق، 1996، 73) بالإضافة إلى أن السياسات التي اتبعها المستعمر في مجملها تعتبر هي الأساس لمعوقات التنمية السياسية في الدول الأفريقية وأهم هذه السياسات (الحدود المصطنعة ، فرق تسد ، التنمية غير المتوازنة):

أ/ الحدود المصطنعة:

لقد مثلت الحقبة الاستعمارية انقطاعاً في مسيرة التطور الطبيعي للوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية الأفريقية حيث أصبح المستعمر هو الذي يقرر العلاقات الأفريقية، ولم يعد ثمة اعتراف بالنظم الوطنية القديمة بعد أن أنكرت (الشخصية الدولية) للكيانات الأفريقية السابقة للاستعمار .

إن التطور الطبيعي للدول الأفريقية قد تم اعتراضه وإلغاءه من قبل الاستعمار الذي قضى على كل أشكال المالك والسلطانات القديمة (داهومي، بنين،....الخ) وقام برسم حدود سياسية على حسب نفوذه ودون مراعاة للحدود والفاوصل الاجتماعية، وهكذا فان الدول الأفريقية المعاصرة هي صنائع استعمارية تجمع مختلف التكوينات الاجتماعية والثقافية داخل الدولة الواحدة وأنها تقسم التكوينات الاجتماعية بين دول مختلفة وهكذا تقرر على يد المستعمر اخطر محدد للعلاقات بين الأفارققة أنفسهم وهي الحدود السياسية مما أثار مشكلة النزاعات المعاصرة (حاوي، 2006م، 96) وتأكيداً على ذلك فقد حكى كثير من الكتاب الأفارققة كيف أن مواطناً يقطن على الحدود بين دولتين أفريقيتين وانه عندما يتحرك داخل منزله من المطبخ إلى الصالون فإنه يعبر الحدود الوطنية للدولة الأخرى (السابق، 97).

من كل ذلك نخلص إلى أن نتيجة التدافع الأوروبي لاحتلال أفريقيا هي خلق ظاهرة الدول الحديثة ، فالدول الأوروبية في مجملها سعت إلى وضع أسس للسلطة الاستعمارية فعملت على وضع الهياكل الإدارية ، والبنية الأساسية الازمة لتحقيق أهدافها وبالتالي فان الدول الأفريقية المعاصرة معظمها من إنتاج الاستعمار وبمعنى آخر

فإن أساسها مصطنع ولا يعبر عن الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي . "وفقاً لمفهوم الدولة القومية فالإقليم هو وعاء الدولة". فالدولة الإفريقية جاءت نتيجة تحديد من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى الذي حكم عملية تخاطف أفريقيا ، وبالتالي أصبح مجتمع الدولة الأفريقية يموج بالعديد من الجماعات المتمايزة في ثقافاتها ولغاتها وأديانها ومن ثم انتفت إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدولة المصطنعة ولذلك فان الدولة الأفريقية التي أنشأها الاستعمار هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية او اجتماعية وارتبطة بمحاولات الدول الأوروبية لخلق الهياكل الإدارية والبنية الأساسية التي سبق الإشارة إليها إلى ظهور دولة مصطنعة وبحدود مصطنعة(عبد الرحمن، 1998، 56)

إن رسم الحدود الحالية للدول الإفريقية جاء نتيجة المنافسة بين الدول الاستعمارية، وقد تم إقرار الحدود لهذه المناطق على أساس خطوط الطول والعرض ورسمت في وزارات الخارجية الأوروبية وفي مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات لدول استعمارية. وهذه الحدود لا تمثل وحده طبيعية سواءً من الناحية الجغرافية أو السكانية أو وحده القبائل أو حتى الموارد الأساسية في التكوين الاقتصادي (عودة، 1959، 125).

لقد بدأت مشكلات الحدود في مؤتمر برلين 1884-1885 وهو المؤتمر الذي حول القارة الإفريقية خلال عشرين عام من انعقاده من قارة مستقلة بنسبة 92٪ إلى قارة مستعمرة بنفس النسبة ولم يبق منها مستقلا إلا حوالي 8٪ وظللت الحدود التي وضعت في مؤتمر برلين هي حدود الدول الاستعمارية حتى استقلال معظم دول القارة في عام 1960(عبد الرزاق، سابق، 74) فكانت من أهم العيوب التي نتجت عن الحدود السياسية الاستعمارية أنها لم تكن تراعي في كثير من الحالات الأوضاع الطبيعية والعرقية (أنس النكمان القومي) داخل الوحدات الحديثة وهو الأمر الذي انطوي عليه خاصية شاذة لهذه الوحدات . حيث أن معظمها لا يشمل داخله علىأغلبية كبيرة قومية أو جماعة عرقية واحدة . فالأغلبية في معظم دول أفريقيا لا تتعدي نصف عدد السكان

ونادراً ما تصل هذه النسبة مما أنتج قدرأً كبيراً من عدم الاستقرار في كثير من البلدان الأفريقية(أبو العينين، سابق، 314).

لقد تم رسم هذه الحدود السياسية لتتناسب مع احتياجات المستعمر ودون النظر لأمال وتطلعات الشعوب المستعمرة فكانت النتيجة إن أصبحت الحدود غير مطابقة للخريطة العرقية وتفرق عدد من المجتمعات العرقية بين أكثر من دولة كما هو الحال بالنسبة للصوماليين الذين يجدون في أربع دول مختلفة هي (الصومال . جيبوتي . كينيا . إثيوبيا) ، وظل انقسام المجموعات العرقية بين دولتين أو أكثر واحد من أهم أسباب النزاعات الحدودية التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية (البasha، 1998، 23-24) ويعبر البعض عن ما تقدم بقولهم " من النادر أن تتطابق الدولة الأفريقية من حيث حدودها مع أية وحدة لغوية أو سكانية" وذلك على الرغم من وجود بعض القبائل الأفريقية التي تبلغ من كبر الحجم ما يؤهلها لتكوين دولة قومية "متجانسة" وهكذا فإن الحدود المصطنعة كان من شأنها وجود جماعات عرقية غير متجانسة أو غير مندمجة داخل هذه البلدان وهي الجماعات التي لم تتقبل معايير الولاء التي يدين بها غيرها من الجماعات وذلك ليس في الدول الأفريقية أو دول العالم الثالث فحسب وإنما في دول أمريكا اللاتينية فمثلاً نجد أن ثلث سكان بيرو يقعون خارج نطاق الحياة القومية بمعنى عن الحكومة المركزية التي لا تهتم حتى بمجرد دعوتهم إلى المشاركة في الحياة (وهبان، 2003 - 2000، 25).

مع استقلال القطران الإفريقي منذ أواخر الخمسينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين ، تصاعدت المخاوف من تفجير نزاعات حدودية عبر أرجاء القارة، إذا كان بمقدور أي دولة افريقية أن تخلق نزاعاً حدودياً مع أيّاً من جيرانها انتلافاً من أسس اقتصادية أو اجتماعية أو مجرد ادعاءات تاريخية أو سياسية واستناداً إلى رفض الطبيعة الاصطناعية للحدود السياسية في القارة والتي رسمت بالأساس في إطار مساومات وتسويات أوروبية وفق صيغة اتفاق عليها في مؤتمر برلين (1884).

لقد نتجت بالفعل منازعات بشأن الحدود بين الدول الإفريقية، إلا أنها لم تكن من الاتساع على النحو الذي كان متوقعاً، فالدولة الإفريقية في مجملها قد اعترفت بالحدود القائمة عند الاستقلال، وأعلنت احترامها لهذه الحدود وقبول مبدأ الحدود القائمة عند الاستقلال الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية في قرارها الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقي 1964م والذي لم تعترض به أو تحفظت عليه رسمياً سوى دولتين هما المملكة المغربية والصومال ولذا فإنه مع تعدد منازعات الحدود على أنحاء القارة فإن القليل منها هو الذي أسفراً عن مواجهات مباشرة قادت أطرافها إلى حرب (عاشور 1996، 19) فقد نصت المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الأفريقية على "احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل وعلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم". وفي مؤتمر القمة الأفريقي الأول والذي انعقد بالقاهرة في الفترة (17 - 21 يوليو 1963م) نص على "أنه نظراً لأن مشكلة الحدود السياسية تشكل عامل إنسان خطير دائم ونظراً لأن هذه الحدود الأفريقية هي حدود الدول عند الاستقلال تشكل حقيقة واقعية فإن المؤتمر يعلن تعهد كل الدول الأفريقية الأعضاء باحترام الحدود عند حصولها على الاستقلال".

و الساد الرأي بأن هذه الحدود الاستعمارية جائرة لكن إذا قامت اتحادات كبيرة تضم دولاً متعددة وارتبطت هذه الاتحادات مع بعضها في السياسة الخارجية دون أن تتمهي الشخصية الدولية لكل دولة داخل الاتحاد فإن هذا يكون الحل الأمثل لعلاج التفتت الذي خلفه الاستعمار وأغلق باب الحدود الإفريقية ولكن هذا لا يعني انتهاء المشاكل التي تظهر من حين آخر وتصل في بعض الأحيان إلى مواجهات مسلحة وإلى حروب بين هذه الدول والأمثلة على هذه الصراعات كثيرة في القارة الأفريقية(السابق، 75).

ب / سياسة فرق تسد والتسمية غير المتوازنة: أن التنوع العرقي واللغوي والديني أو العرقي والقومي لا يمثل في حد ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدولة إنما يأتي الخطر من تسييس هذا التنوع واتخاذه سندًا لمطالب معينة. لأن تسييس التنوع

يؤدي إلى استنزاف الموارد بالمطالب التي إذا استجابت الدولة لها تعرّض الاستقرار السياسي للخطر وفي حالة عدم الاستجابة أو إهمال المطالب أو التفكير في انتزاعها بالقوة تصبح نزاعا خطيرا (أيوب، العدد 119، 11) مما يؤدي إلى الآثار السلبية على النظام.

لقد مثلت قضية بناء الدولة القومية أو الأمة التي يكون الولاء الاسمي للأفراد والجماعات داخلها متوجها نحو الدولة بحيث تتصدر في بوقتها جميع الولايات الأولية وتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن أصولها الاثنية أو العرقية ، بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة مثلت هذه القضية إشكالية كبرى للنظم السياسية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال نسبة لخصوصيتها التاريخية ومواريثها الاستعمارية . فالادارة الاستعمارية لم تكن مهتمة بتأسيس ولاء قومي في المستعمرات وإنما ركزت على إيجاد الفئات والطبقات التي تدين لها بالولاء كسلطة ومن ثم فإنها لم تولي قضية الاندماج السياسي اهتماماً كبيراً بدلاً من ذلك استخدمت مبدأ "فرق تسد" ونشر اللغة والثقافة الأوروبية في المستعمرات بهدف المحافظة على الحكم الاستعماري.

مع رحيل المستعمر كان طبيعياً أن تتشكل الانقسامات والصراعات على كافة المستويات داخل الجسد السياسي والاجتماعي في الدولة الإفريقية. فعم الصراع وأصبح داخل النخب الحاكمة من جهة واتسعت الهوة بين النخبة والجماهير من جهة أخرى ، كما أصبح التوتر هو العلاقة المميزة للعلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتمايزة اثنياً وعرقياً في الدولة وقد وصل الأمر بهذه الجماعات في عدد من الحالات أن ترفع دعاوى إنفصالية وتخوض معركة الكفاحسلح مثلاً حدث في أزمات بيافرا وشابا وجنوب السودان (عبد الرحمن، سابق، 78).

إن القوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الاثني على أساس أنه عنصر لتشكيل القومي بل أداة لخلق الصراعات الطائفية . ولقد سعت القوى الاستعمارية إلى دعم بعض المجموعات القبلية في القارة الأفريقية دون الجماعات الأخرى. وكان المعيار

الذي استندت إليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف الذي تميز بها الجماعة القبلية نفسها فظهرت نتيجة ذلك بعض الجماعات المتميزة مثل "الكريول" في "سيراليون و"الباجندا" في "يوغندا" و "الكيكوا" في "كينيا" و "الباروتس" في "زامبيا" و "العيسي" في "جيبوتي" واستفادت هذه المجموعات من الوضع الذي خصها به المستعمر حيث تمكنت من الوصول إلى السلطة خلطاً للاستعمار ، غير أن الجماعات الأثنية الأخرى رفضت الخضوع لهذه الجماعات المتميزة بل أصبحت تنظر إلى السياسات والبرامج التي تطرح من قبلها لتحقيق الاندماج الوطني بأنها لا تعود أن تكون دعوى لهذه الجماعات لتحويل ولاءاتها الإثنية إلى ولاء للجامعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة.

لقد قادت هذه السياسية إلى خلق حالة من "الحساسية الإثنية" بين القوى المتميزة والمسيطرة من جانب والجماعات الأخرى المحرومة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جانب آخر وقد أدى ذلك إلى أن باءت بالفشل كل جهود النخب الوطنية الرامية إلى خلق حس قومي مشترك وذلك لأن السياسات الاستعمارية خلقت أزمة الثقة بين هذه الجماعات وهكذا تمكّن الاستعمار من بذر بذور الفرقة والشتات والخلاف بين الجماعة الوطنية وعمل على تشجيع الخلافات العرقية وأتاح لها الفرصة للنمو من خلال استراتيجية محكمة .ويذهب البعض إلى القول بأن "سياسة الحكم غير المباشر" التي اتبّعها الاستعمار خاصة البريطاني قصد بها في الأساس إتاحة الفرصة أمام الصراعات الإثنية للنمو (مكاوي، 2002، 82) ووفقاً لهذه التفرقة فقد جاءت التنمية لتؤكّد تلك التفرقة.

ج / التمييزة غير المتوازنة: في إطار الهدف العام للاستعمار الأوروبي الرامي إلى استغلال المناطق المستعمرة والتي هي عبارة عن مستودعات للمواد الخام الرخيمية عمل المستعمرون "متى ما أتيح لهم ذلك" على تركيز المشاريع الإنتاجية في المناطق الساحلية وتحويتها إلى مزارع لإنتاج المحاصيل النقدية ومراكز للتعدين بهدف استغلالها إلى أقصى حد ممكن بسبب قريبتها من موانئ التصدير وحركته المواصلات . لذلك تركزت المشاريع الكبرى في المدن الساحلية بينما خلت المناطق الداخلية في

الغالب من هذه المشروعات وقد لوحظ أن المدن الساحلية التي كانت قائمة قبل الاستعمار قد نمت وازدهرت في فترة الاستعمار لأنها مراكز للتصدير والاستيراد، بينما تلاشت المدن الداخلية التي أهملها الاستعمار وكذلك فقد عمل الاستعمار على مد خطوط النقل في المناطق الساحلية وقامت المراكز الإدارية الاستعمارية لمراقبة ترحيل وتصدير هذه المنتجات وفي ذات الوقت خصت المناطق التي تقع بالقرب من المراكز الإدارية ببعض الخدمات العلاجية- التعليمية مما أوجد فوارق جديدة تمثل في التعليم، الصحة، الخدمات بصفة عامة .

لاشك أن اجتماع المكاسب الاقتصادية مع الفرص التعليمية لجماعة اثنية معينة تؤدي إلى نهوض الإقليم الذي تسكنه هذه الجماعة مما يثير الجماعات الأخرى خاصة إذا رفضت الجماعة المسيطرة اقتصادياً أن تشاركها الجماعات الأخرى خيراتها " كما حدث ذلك في إقليم (بيافرا) في نيجيريا و " كاتجا " في " الكنغو " في الكنغو سعي إقليم كاتجا الغني بالمعادن للانفصال عن الكنغو تعبيراً عن رفضهم مشاركة الجماعات الأخرى لهم في التمتع بخيرات الإقليم . وكذلك فعل الآيو حينما أرادوا الانفصال عن الاتحاد النيجيري أثر خلاف حول توزيع عائدات البترول وأعلن الكولونيال (أوجوكو) الحاكم العسكري للإقليم عن استقلال إقليمه باسم (بيافرا) في 30 مايو 1967م ولكن لقد فشلت المحاولات وتمت إعادة الإقليمين إلى دولتهما ، وتأكد من هذين النموذجين أن العوامل الاقتصادية تضامنت مع الاختلافات الدينية أو الثقافية أو القبلية لتجعل أقليات بعينها ترى في الانفصال وسيلة لتحسين ظروفها المعيشية بالاستقلال بثروتها بدلاً من مقاسمتها مع أغلبية تعتبرها متسطلة (السابق، 86) وهكذا تصبح التنمية غير المتوازنة من أهم الأسباب التي تقود في نهايتها إلى عدم التكامل القومي الذي يهدد الاستقرار السياسي.

مما تقدم يتوصل الباحث إلى أن معوقات التنمية السياسية التي تعاني منها القارة الإفريقية قد أوجدتها القوى الاستعمارية نتيجة التقسيم العشوائي للقاراء والذي استند على المصالح الاستعمارية وليس على الواقع الديمغرافي وكذلك فقد عمل

الاستعمار على تكريس هذه الأزمة في المبدأ الاستعماري المعروف "فرق تسد" وبتركيز المشاريع التنموية في أجزاء معينة مع إهمال الأجزاء الأخرى وعمل على دعم بعض الجماعات القبلية الموجودة في إطار نفس السياسة.

تعد الأزمة التكاملية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا، كما أنها أصبحت عائقاً أمام عملية تأسيس نظام سياسي مستقر في مرحلة ما بعد الاستعمار ويمكن الإشارة إلى نمطين أساسين لمعوقات التنمية السياسية في أفريقيا هما (عبد الرحمن، سابق، 79):

أولاً: عدم التكامل الإقليمي "المستوى الأفقي" وهو يعني إحدى حالتين وجود إقليم أو أكثر لا تستطيع الدولة ومؤسساتها المركزية ممارسة اختصاصاتها السيادية عليه أو وجود جماعات اثنية وقبلية ودينية ولغوية مختلفة داخل جسد الدولة والتي ربما تصل إلى حد دعاوي الانفصال الأمر الذي يهدد جسد الدولة بالانهيار.

ثانياً: عدم التكامل السياسي" على المستوى الرئاسي" أي وجود هوة بين الحاكمين والمحكومين وتعتبر هذه السياسيات هي الفاعل الحقيقي والمؤثر على وجود معوقات التنمية السياسية.

إن واقع الصراعات الأفريقية وعلى الرغم من تعقد وتشابك هذه الصراعات فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط من هذه الصراعات وهي (عبد الرحمن، قراءات جديدة 200) :

(أ) نمط الصراعات العنيفة، ولعل منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات .

(ب) نمط الدولة المنهارة، لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدول الأفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المحليين) مثل ما حدث في الصومال.

(ج) نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي، لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث إضرابات عنيفة ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح

والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوة فترة طويلة في ظل نظم الحكم السلطانية ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية معينة تسيطر على الحكم وتقوم بقمع الجماعات الأخرى.

رابعاً : الصومال:

موقع الصومال الاستراتيجي العام كان وما يزال له أعظم الأثر في بنائه السياسي في الماضي والحاضر، وأن هذا الموقع المهم قد أثر عليه وعلى أبنائه(أمين، 2011، 1) حيث ظل الصومال بحكم الموقع الجيوسياسي الذي يتمتع به، مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية منها ما هو ذو رواسب تاريخية ومنها ما هو وليد عصرنا الحاضر ، حيث نجد أنه منذ عام 1854م دأبت الدول الكبرى على إذكاء نار الصراعات في هذا القطر وفي مقدمة هذه الدول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ثم جاء بعد ذلك دور كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية مما أثر بصورة واضحة على الاستقرار السياسي في الصومال سواء ان كان ذلك عبر التدخل المباشر أو عبر دول الجوار الإقليمي.

إن تاريخ الصومال يؤكد بأن الصومال يمكن اعتبارها مثال للدول الأفريقية التي تأثرت بسياسات المستعمر والتي كان لها الأثر الواضح فالصومال تعتبر مثلاً جيداً للجامعة الوطنية المتGANسة إذ تصل نسبة التجانس في الصومال 92٪، والجماعات الصومالية تمتلك لغة وثقافة مشتركة وتاريخاً واحداً وتطورات مشتركة ولا توجد دولة Afrيقية تتميز بهذا التجانس العرقي (وحدة العرق، الدين، اللغة) . ولكن تاريخياً تم تقسيم الصومال إلى خمسة أقاليم (مكاوي ، تسوية النزاعات، 2006م، 95):

- أ/ الصومال الشمالي (البريطاني).
- ب/ الصومال الجنوبي (الإيطالي).
- ج/ الصومال الفرنسي (جيوبوتي حالياً).

د/ الصومال الغربي (الاوجادين شرق وجنوب شرق أثيوبيا).

هـ/ صومال الانفدي (إقليم الشمالي الشرقي من كينيا).

استقل الصومال الشمالي (البريطاني) وتبعه الصومال الجنوبي (الإيطالي)

واتحدا ليشكلا جمهورية الصومال في أول يوليو 1960 ثم استقل الصومال الفرنسي ليكون جمهورية جيبوتي ولا يزال النزاع محتدماً بين الصومال وأثيوبيا حول إقليم اوجادين وبين الصومال وكينيا حول إقليم الانفدي حيث تسعى الصومال إلى ضم هذين الإقليمين لتكوين الصومال الكبير (إن إقليمي الاوجادين والانفدي هما خير مثال للتقسيم العشوائي للقاربة الأفريقية) (السابق، 96).

تشكل الخارطة الاجتماعية في الصومال من جذرين قبليين هما صومالي

واب ساب ويتفرع من الأول أربعة فروع قبلية أساسية هي (الدارود والهوية والإسحاق والعيسى) في حين يتفرع عن ساب جذران قبليان أساسيان هما (الديجل والرحانيون) وهذه الجذور القبلية الستة تتفرع إلى حوالي ثمانين قبيلة وعشيرة تنتشر داخل وخارج الصومال (أرتريا وجيبوتي وأثيوبيا وكينيا)، وهناك من يقسمها إلى ثلاث مجموعات قبلية كبرى هم السمرتون سعيد، والدارود والهوية إضافة إلى مجموعة القبائل الصغيرة الإسحاق والعيسى ويعرف الصوماليون بحفظ أنسابهم والافتخار بالانتمام إلى القبيلة، فتجد الصغير يعرف نسبة إلى جده الأكبر وأغلب الصوماليين هم من أصول عربية وخاصة القبائل الأربع الكبرى الدارود، الرحانيون والديجل والهوية وجغرافياً تتوزع القبائل الرئيسية مع عشائرها التي تتأثر بالعشرات في بطن كل قبيلة حيث الدارود في الشمال والدارود في الوسط والهوية في مقديشو العاصمة والرحانيون في إقليم ساي وباكول بالقرب من بيدو(سعيد، 2008م، 1) وتعتبر العشيرة هي أساس المجتمع الصومالي فهي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقوم على رابطة الدم مما يقوي شعور التماسك والتضامن بين أعضائها وتمتاز العشيرة الصومالية بأنها ذات نزعة قومية ضعيفة وذلك لأن الوعي السياسي مقيد بحدود العشائر والعشيرة تحمي مصالح أعضائها وتتوفر لهم الاحتياجات المادية كما أنها ذات ثقافة ومصالح مشتركة وتحدد عادة بلغة واحدة وتخضع لزعيم واحد (علي، 2001م، 26) لذلك توصف العشيرة

الصومالية بأنها دولة داخل دولة ، هذه الانقسامات العشائرية إضافة إلى شعور الشماليين بالغبن جراء سيطرة العناصر الجنوبية على الأوضاع السياسية بالصومال قادت إلى صراعات حادة حول السلطة.

يعكس الصراع السياسي والدموي في الصومال حقيقة تسييس القبيلة والدين وتطويعهما لمصالح سياسية سلطوية على النفوذ والأرض والموارد ، (أمراء الحرب في الصومال هم زعماء القبائل وهم من يمثلون القوى المتحاربة في مؤتمرات السلام أيضاً وإن حاولت بعض الأحزاب والحركات السياسية التسمى بسميات تتجاوز القبيلة اتحاد المحاكم الإسلامية مثلاً يتكون من عشائر قبيلة (الهوية) التي ينتمي إليها أمراء الحرب)(سعيد، سابق، 2) وبالرغم من جهود المصالحة الوطنية الصومالية من خلال مؤتمر الداروبي الذي انعقد بنيريobi أكتوبر 2002م برعاية شرق إفريقيا (إيقاد) إلا أن الدولة الجديدة لم تفلح في وضع نهاية لحالة انهيار الدولة في الصومال وللصراع الدامي بين الجماعات والفصائل المتنافسة في البلاد ويتبين أن استمرار الصراع بين الفصائل من جهة والتدخل الأجنبي المتمثل في محاولات أثيوبيا منع قيام صومال قوي موحد مع حسابات في الوجود على الأرض الصومالية ودعمها للفصائل في مواجهة الحكومة المؤقتة مع حسابات كينيا التي أشرفت على المفاوضات نيابة عن منظمة إيقاد والتي تتفق كثيراً مع الرؤية الإثيوبية التي تخشى مطالبة صومالية بإقامة الصومال الكبير ناهيك عن اعتبارات متعلقة بمواقف ثقافية محسوبة للمراقبين تتعلق بعدم رغبة الرافضين لعروبة الصومال وإسلامه في العودة مجدداً إلى لعب دور في الشرق الأفريقي ، كل ذلك أدى إلى تعطيل عمل الحكومة وإزكاء المشاكل بين بعض زعماء الفصائل الذين هم وزراء في الحكومة (كمارا، 2006، 190، 191) ففي سبيل إنهاء الأزمة الصومالية عقد أكثر من 15 مؤتمراً للمصالحة والسلام في الصومال بوساطات عربية وإقليمية دولية وأممية (1991- 2008) في جيبوتي والقاهرة، واليمن، وأثيوبيا وكينيا...الخ ، ولكن شيئاً لم يتغير، وتيرة العنف في ارتفاع مستمر والدولة غائبة ومغيبة والأمن مهدد والمصالحة موضع خلاف ومحل اختلاف، وهي

مصالحة محكوم عليها بالفشل طالما الظروف والأسباب التي أوجدت هذا الانهيار الصومالي قائمة وقوية كالتحزب والتعصب القبلي والسياسي والديني وطالما المناخ الذي أوجد زعماء المليشيات وأمراء وأثرياء الحرب ما زال قائماً لهذا ما انفك كل اتفاق ينفض بمجرد الاتفاق والتوفيق عليه (سعيد، سابق، 2).

إن أزمة الديمقراطية في الصومال ستظل قائمة في ظل حلول هشة (المحاصصة) التي ترکز على تقاسم المناصب والمراكز بشكل قبلي وفي ظل وجود قوات غزو أثيوبيّة لحماية الحكومة فلا الحماية الأثيوبية ولا قوات حفظ السلام الإفريقية ولا قوات المحاكم الإسلامية ولا القصف الأمريكي بقدرات على توطين المصالحة في الصومال، فالانتقال من القبيلة إلى الدولة وإلى الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والمواطنة يتطلب نظاماً سياسياً كفواً يستوعب كل التنوّع والتعدد والاختلاف (السابق، 3).

ونجد أن محددات التحول السياسي في الصومال 2011- 2012م فيما بعد الثورات العربية يمكن أن تحدّد عبر ثلاثة مستويات (عبد الشافي، 2013م، 1):—
المستوى الأول : المحددات الداخلية وهي تمثل في المجاعة _ طبيعة القيادة الجديدة(شرعية توافقية تهدف لاستيعاب الجميع وغيرها من الميزات) _ التهيئة النفسية وغيرها من المحددات الداخلية.

المستوى الثاني: المحددات الإقليمية وهي تمثل في امتداد تأثير جماعة(شباب المجاهدين) إلى دول الجوار الجغرافي للصومال _ وفاة رئيس الوزراء مليس زيناوي .
المستوى الثالث: المحددات الدولية وتمثل في تصاعد تداعيات تدهور الأوضاع الأمنية على حركة التجارة العالمية، الاهتمام العالمي الذي تحظى به الحكومة الصومالية الحالية - فاعلية الدور التركي - تداعيات مرحلة الربيع العربي - التوافق بين المكونات السياسية على ضرورة تجاوز المرحلة العشايرية والدخول في عصر التكتلات السياسية القائمة على نظام الأحزاب . بالإضافة إلى أن هناك تحديات تواجه التحول السياسي في الصومال وتمثل هذه التحديات في :
1/ التحدّي الأمني.

- 2/ العلاقات مع جمهورية أرض الصومال (الحفاظ على وحدة الصومال).
- 3/ العلاقة مع الإدارات المحلية .
- 4/ الحوار مع حركة شباب المجاهدين (أكبر فصيل مسلح ضد الحكومة).
- 5/ الوضع الاقتصادي المتردي.
- 6/ العلاقة مع الخارج.

بالرغم من كل هذه التحديات إلا أنه تم تشكيل حكومة جديدة في نوفمبر 2012م يمكن أن يظهر من خلالها للتحول السياسي ويتمثل ذلك في الترحيب الدولي بالحكومة الجديدة وتمديد وجود القوات الدولية والتهديد اليوغندي بسحب قواتها غير أن هذه الحكومة الجديد وبالرغم من أنها ترى أنها أوفت بالتزاماتها وغيرت نظرة العالم السلبية تجاه الصومال إلا أن المعارضين تختلف نظرتهم إليها حيث يرون أنها أنجذبت مزيد من الفشل(سهل ، 2013، 1).

ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه إذا كانت الصومال نموذجاً للجامعة الوطنية المتGANسة قد شهدت انهيار مؤسسة الدولة بسبب تمكّن الروح العشائرية وسياسات المستعمر فإن هذا يؤكد خطورة وخصوصية التعدد الأثني في أفريقيا والذي لا تخلو منه كل الدول الأفريقية مما يشكل قاعدة وأرضية لإعاقة عملية التنمية السياسية.

الفاتمة

ان متابعة تاريخ التعامل بين العالم الأوروبي وغير الأوروبي نجد أنها اعتمدت على ثلاثة وسائل لتحقيق سيطرتها على العالم غير الأوروبي واستنزاف موارده وتمثل هذه الوسائل في:-

(1) **الوسيلة العسكرية:** ابتداءً من الاستنزاف إلى الاحتلال العسكري المباشر وغير المباشر عن طريق إدارات مزدوجة من الوطنيين والأوربيين والذي عرف بالاستعمار .

(2) الوسيلة الاقتصادية : عبر الشركات الاوربية ومن ثم الشركات متعددة الجنسيات..الخ.

(3) الوسيلة العلمية: وذلك بتطوير تخصصات ينصب اهتمامها على دراسة العالم غير الاوربي وفهم ديناميكيته وأصول حركته ومن ثم كيفية السيطرة عليه.

كل ذلك يؤكد أن العالم الاوربي له دور مباشر فيما يحدث في العالم غير الاوربي ويعتبر ما يحدث في القارة الافريقية بمجملها ما هو الا نتاج لسياسات الاستعمار وما يحدث في الصومال حتى الآن هو نتاج لهذه السياسات وحتى الآن نجد أن القوى الخارجية لها دور مباشر في التأثير على ما يحدث في الصومال سواء عن طريق التدخل المباشر أو دول الجوار الاقليمي التي ترتبط بها بمصالح حيوية وذلك للأهمية الإستراتيجية والحيوية لمنطقة القرن الافريقي عامة والصومال بصفة خاصة ومن ذلك يمكن الوصول للنتائج التالية:-

(1) التنمية هي تحقيق الاستقرار السياسي وهي الأساس الذي تقوم عليه جوانب التنمية الأخرى.

(2) التعدد الأثني والعرقي ليس خطر على الدولة وإنما يأتي الخطر من تسييس هذا التعدد.

(3) الصراعات التي تحدث حتى الآن في القارة الافريقية هي نتاج لسياسات الاستعمار .

(4) تلعب الدول الغربية دور مباشر فيما يحدث بالصومال وذلك للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الصومال.

(5) إن التقسيم التاريخي للصومال بين عدة دول متغيرة أثر بصورة مباشرة على الأوضاع السياسية والعلاقات بين دول الجوار الاقليمي.

التوصيات:

من خلال الدراسة تم التوصل بعدد من التوصيات جاءت على النحو التالي:-

- (1) التكامل الاقليمي بين دول المنطقة لأهميته في تحقيق الاستقرار خاصة وأن مشاكل القارة الافريقية هي نتاج لسياسات الاستعمار.
- (2) الاستفادة من الجوانب الايجابية للتعدد الأثني والعرقي لما له من أهمية في تطوير الدول .
- (3) الاهتمام بالتنمية السياسية باعتبارها الأساس لجوانب التنمية الأخرى فهي التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- (4) تطوير فكرة المواطنة في الدول الافريقية عامة و الصومال خاصة واعتبارها أساس الحقوق والواجبات.
- (5) الدعم المادي والمعنوي للصومال من قبل دول الجوار الاقليمي خاصة وأن هناك تأثير من قبل دول المنطقة على بعضها البعض.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية في افريقيا، القاهرة — الدار الجامعية للنشر، 2003 - 2004 م
2. امين محمد على دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة — الجامعة الاسلامية ، 2011 - 2012 م
3. بهاء الدين مكاوي ، تسوية النزاعات في السودان(نيشا نموذج)، الخرطوم — مركز الراصد للدراسات الافريقية، نوفمبر 2006م
4. حمدى عبدالرحمن، قضايا في النظم السياسية، سلسلة دراسات افريقية رقم 5، القاهرة، 1998م.
5. زاهر رياض، استعمار افريقيا، القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م.

6. شوقي الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، مصر — مكتبة الانجلو المصرية ، الطبع الثانية 1980م.
7. عبد الملك عودة ، السياسة والحكم في افريقيا، مصر — مكتبة الانجلو المصرية ، 1959م.
8. محجوب البasha ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية، الخرطوم — مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1998م.
9. محمد عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا، القاهرة — مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة رقم 1996، 2م.
10. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية، الولايات المتحدة الامريكية — المعهد العالي للفكر الاسلامي ،

ثانياً: البحوث العلمية

1. اشتياق عبدالله، تحديات التنمية السياسية في افريقيا (دراسة حالة السودان) ، جامعة دنقالا — بحث دكتوراه (غير منشور)، 2011م.
2. بها الدين مكاوي، اثر العدد العرقي على الاستقرار السياسي (دراسة حالة السودان)، جامعة النيلين، بحث دكتوراه (غير منشور)، 2002م.
3. علي حسن محمد على ، العشائر الصومالية واثرها على الحكم في الفترة من 1960 - 1995م، جامعة النيلين، بحث ماجستير(غير منشور)، 2001م.
4. علي عبداللطيف، التعديلات الوزارية واثرها على الاستقرار السياسي في السودان من 1953 - 200م، جامعة ام درمان الاسلامية ، بحث دكتوراه (غير منشور)، 2003م.

ثالثاً: الأوراق العلمية

1. ابشر الامام امين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي، جامعة تعز _اليمن.

2. اشقيه الطاهر سعيد ، الديمقراطية والقبلية في إفريقيا، الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر والمستقبل، (نيامي - النيجر)، 2008م.
3. حمد عمر حاوي، معوقات بناء الدولة في إفريقيا، التداخل والتواصل في إفريقيا المؤتمر العلمي الرابع، الخرطوم ، يناير 2006م.
4. حمدى عبد الرحمن ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا ، مجلة قراءات جديدة ، العدد الأول، أكتوبر 2004م.
5. صالح بلحاج ، التنمية السياسية ، نظرة في المفاهيم والنظريات ، جامعة الجزائر، أبريل 2009م.
6. عبدالله عبدالرازق، مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا ، مصر وافريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م.
7. عصام عبد الشافي ، مستقبل الصومال بعد استكمال بناء المؤسسات (الآفاق والتحديات)، مجلة قراءات افريقية ، مارس 2013م.
8. قاسم احمد سهل ، بعد عام من تشكيلها حكومة الصومال في الميزان، الجزيرة نت ، 2013م.
9. كمارا عباس كمار ، الحروب الأهلية واثرها السلبي على التنمية في إفريقيا، التداخل والتواصل في إفريقيا _ المؤتمر العلمي – الكتاب الرابع، يناير 2006م.
10. محمود ابو العينين ، التحولات الراهنة في النظام الدولي ، مصر وافريقيا (الجزء التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م،
- 11.مني محمد طه ايوب، مشاكل التعدد العرقي واثرة في بناء الدولة الحديثة، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد 11.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

د. اشراقة محمد صالح ابراهيم

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

المستخلص

ركزت هذه الورقة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد استخدمت الدراسة الطريقة الميدانية وذلك لجمع بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وقد جمعت البيانات من المستثمرين في السودان، توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر هي: الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والإعفاءات الضريبية المحفزة، كما أظهرت البيانات كذلك أن أهم معوقات الاستثمار هي: ارتفاع العبء الضريبي وتعقد الإدارة الضريبية، طول إجراءات التصدير والاستيراد وتضارب القوانين والسياسات. أوصت الدراسة بعدم تضارب القوانين والسياسات وتبسيط إجراءات تراخيص الاستثمار، وتنفيذ نظام النافذة الموحدة والإعفاءات الضريبية.

Abstract

The paper mainly focused on the determinants of the foreign direct investment (FDI) .This study reports data on FDI in Sudan obtained from surveys of Foreign Investors ,the surveys found that the major motives for FDI are : the security , economical and political stability and taxes exemption. Also the data show that the major obstacles constraining FDI in Sudan are : high tax burden and complication of Taxes administration , long export and import procedures inconsistency of low and policies ,high tax on inputs. The paper recommended not to conflicts of laws and policies, and simplify procedures investment licenses and implementation the system standard window and Tax exemptions.

مقدمة :

أن التدفقات الرأسمالية الخارجية للدول النامية والتي تشمل القروض والمنح والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تزايد مستمر وفي بداية التسعينات تطور هيكل هذه التدفقات وتحول من القروض الرسمية إلى الديون القصيرة الأجل ثم تطور هذا الهيكل إلى دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر كنوع آخر من هم أنواع مصادر التمويل للدول النامية ، وهذا يعني زيادة نصيب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والذي تطور تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وأصبح من أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ، ويرتبط تدفق تلك التدفقات بظروف البلد المضيف لها خاصة السياسية والاقتصادية والأمنية حيث أن الاستقرار في تلك الظروف يخلق مناخاً مناسباً لولوج هذه التدفقات . والسودان كغيره من الدول النامية شهد اقتصاده خلال حقبتي السبعينات والثمانينات تصاعد كبير في مديونيته الخارجية مع تضاؤل حجم المنح المقدمة إليه وقد أدى ذلك إلى ضرورة النظر والتطلع إلى محاولة جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر .

مشكلة الدراسة :

تركز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية : ما هي أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وما هي أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

أهمية الدراسة :

تبعد أهمية تلك الدراسة من الأهمية العلمية للبحث العلمي ومساهمته في التوصل إلى حل كثير من المشاكل من خلال وضع ورسم السياسات والخطط ، كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة نفسه حيث ان دراسة العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان سيسمح كثيراً في معالجة كل العوامل الطاردة وتطوير العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

أهداف الدراسة :

تلخص أهداف الدراسة في الآتي :-

- 1- تحديد أهم العوامل والمحددات التي تشجع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة وفهم المعوقات التي تواجه تلك التدفقات .
- 2- استخلاص السياسات الناجحة والمنسقة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السودان.

فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسة الآتي :-

1. الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والإعفاءات الضريبية من أكثر العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في السودان.
2. تضارب القوانين والسياسات وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية من أكثر العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية في السودان.

منهجية الدراسة :

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في كتابة الإطار النظري لهذه الدراسة، أما مصادر المعلومات فقد شملت المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والدوريات ، اختبرت فرضيات الدراسة من خلال دراسة ميدانية وجهت فيها استبيان استقصاء للمسئولين لتوضيح عوامل الجذب والطرد للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

الإطار النظري للدراسة

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أو Foreign Direct Investment هو استثمار يقوم به المواطنين الأجانب في دولة غير دولتهم وينطوي هذا الاستثمار على السيطرة كاملة أو جزئية على المنشأة والوجود المادي للمنشآت الأجنبية أو الأفراد (مالكوم جلبر وأخرون 1995م)، كما تم تعريفه في كتيب ميزان المدفوعات المنشور

بواسطة صندوق النقد الدولي IMF بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة خلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي ، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في الإدارة عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع (حسين المجموح 2004م).

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة عناصر رئيسية هي المشاركة في رأس المال أو إعادة استثمار الأرباح أو القروض بين الشركات ، كما أنه يتميز بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصة ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا وخبرة ومهارات حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة في نقل التكنولوجيا ويساعد في تمويل الاستثمار المحلي ، بالإضافة إلى أنه يولد فرص التوظيف فقد كان السبب في بلوغ 60% من حجم استخدام التوظيف في الصناعة التحويلية في بعض الاقتصاديات لبعض الدول مثل سنغافورة ، ولكن المكاسب المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مناخ الاستثمار السائد بالبلاد المستقبلة للمشروع الأجنبي عن طريق تطبيقها لقوانين الاستثمار وتنفيذها بصورة عادلة واتخاذها مستوى حماية منخفض ، مع ادنى حد من الاعتماد على الإعفاءات من ضريبة الدخل ، ودعم الائتمان المقدم للمؤسسات الأجنبية وقد أدى تناقص فرص البلدان في الحصول على قروض من المصارف التجارية إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال اللازم لتنفيذ مشاريعها التنموية (غازي عبد الرزاق النقاش 1996م).

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

يمكن تناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه من واقع عرض بعض النظريات في هذا الخصوص وهي تعتبر أكثر شيوعاً وذلك علي النحو التالي :-

1/ نظرية عدم كمال السوق :

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها ، كما أن الشركات الوطنية في

الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال ، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر المواد المالية ، التكنولوجية ، المهارات الإدارية ... الخ) بالمقارنة بالشركات المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية .

وفي هذا الشأن يرى هودوينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق . (N.Hoo and S.Young 1983)

2/ نظرية الحماية :

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها .

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة . ولكي تحقق الشركة هذا الهدف ، فإنه يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع بالدول المضيفة بدلاً عن ممارستها في الأسواق مباشرة .

3/ نظرية دورة حياة السلعة / المنتج :

الغرض من هذه النظرية تفسير مبررات التجارة الدولية ، ولا شك في أنتناول هذه النظرية يمكن أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة . كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهي توضح أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم . تطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها كالتالي:-

المرحلة (1) : مرحلة ابتكار وتقديم السلعة في سوق الدولة الأم وتصديرها إلى الدول الأخرى .

المرحلة (2) : مرحلة قيام بعض الدول المتقدمة غير الدولة الأم بانتاج وتصدير السلعة أيضاً للخارج .

المرحلة (3) : قيام دول نامية بإنتاج السلعة وبيعها في السوق المحلي وتصديرها إلى الدولة صاحبة الاختراع لأسباب تكاليفية . يمكن تطبيق هذه النظرية في الواقع العملي فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل الحاسوب الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشارها في بريطانيا وفرنسا وألمانيا ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دول نامية أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية. (عبد السلام ابو قحف 2001م)

4/ النظرية الانتقائية) جون دينينج :

طور الإنجليزي جون دينينج (J.Dunning) المنهج الانتقائي بما يتفق مع تحليل كيندلبيرجر وهaimer وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حاول من خلاله وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج (John H. Dunningr 2010)، ولهذا فإنه حسب النظرية الانتقائية تقوم الشركة

بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها مزايا تنافسية في سوقها المحلي والذي يعتبر مهم للشركة ، فمزايا الملكية لابد أن تتميز بقابلية الانتقال للأسواق الأجنبية ثم استغلالها ، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبية والتي تسمح للشركة بالاستغلال الأقصى لمزاياها في الدولة المستضيفة ، والمجموعة الثانية من المزايا المشار إليها هي مزايا الموقع حيث أن الأخذ بعين الاعتبار اعتبارات الموقع في الدولة المضيفة تكشف أين يكون من المفيد القيام بالاستثمار في دولة دون أخرى ، ويمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل دفع (push factors) وهي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية ومن أمثلتها القيود على التوسيع والضرائب ، وعوامل جذب (pull factors) وهي العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والتي حصرها دينينج في التقارب الثقافي ، حجم السوق في الدولة المضيفة ، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي والتقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة . (رضا عبد السلام 2000م)

5/ نظرية الموقع :

إن محور اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أي ان هذه النظرية تهتم بالعوامل الموقعة والبيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب . كما ان هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكليف الإنتاج والتسويق والإدارة .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي :

أ/ حجم السوق واحتمالات النمو :

وهو من العوامل الهامة المؤثرة علي قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر والمسبب له فكم حجم السوق يؤدي إلي مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا المقياس يعتبر مؤشراً للطلب الجاري أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

والذي يعبر عن حجم اقتصاد أي دولة وهناك مقياس يمكن الاعتماد عليه وهو حجم السكان والذي يعتبر مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية .

ب/ السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة :

إن وجود بيئه اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتنعم بالاستقرار والثبات من العوامل الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة ، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنها تهتم بتحرير الاقتصاد والافتتاح على العالم الخارجي ، وهذا يُعد من المتطلبات الأساسية لتدفق الاستثمار ، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الهيكلية الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري .

ج/ الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار :

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمارات من العوامل الهامة ، ولcki يمكن هذا الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لا بد أن يتتوفر فيه قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية ، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى وإن يمكن متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر ، كذلك لا بد أن توجد ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأمين والمصادرة وفرض الحراسة ونزع الملكية ، وتتكلف له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه . بالإضافة إلى وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والعقود وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية (أميرة حسب الله محمد 2004م) .

د/ بنية أساسية مناسبة :

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً ورئيساً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة ، إذ أنها تسهم في تخفيض تكاليف الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي ،

كما أن وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية تمكّن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيس في الدولة الأم فضلاً عن إنها تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز.

٥/ مدى اهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير

التكنولوجي :

تشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ، وب يأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية فارتفاع نسبه التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدرية فنياً يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة .

و/ الحوافز الرأسمالية والتمويلية :

تمثل الحوافز الرأسمالية في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، ائتمانات ضريبة الاستثمار ، الاستهلاك المعدل للأصول الرأسمالية إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى ، بالإضافة إلى حواجز التصدير أما الحوافز التمويلية تتمثل في الإعانتات الحكومية المباشرة التي تمنح لتفطية جزء من تكلفة رأس المال الإنتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، وفي الائتمان الحكومي المدعّم ، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة .

ز/ تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي :

من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سعيها نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها ، وبالنسبة للدول

العربية فان المضي قدماً نحو دخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ من شأنه زيادة حركة الاستثمارات البينية العربية من جهة وخلق سوقاً إقليمياً كبيراً يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تتدفق في المنطقة العربية من جهة أخرى .

الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

السودان مثله مثل أي بلد عربي نامي أصبح يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحاول الوصول إلى أهم العوامل التي تحفز هذا النوع من الاستثمار ، كما أصبحت الجهات المسئولة عن الاقتصاد فيه وتمثلة في بنك السودان المركزي ووزارة المالية يحاولون جاهدين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكما ذكرنا سابقاً انه من أهداف هذه الدراسة هو محاولة الوصول إلى أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته بإجراء دراسة ميدانية عن هذه العوامل تتناول هذه الدراسة الميدانية أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في السودان والمعوقات التي تحول دون دفع عجلة الاستثمار في السودان ، وهذه الدراسة الميدانية تهدف إلى ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلى عدة مقترنات يمكن أن تسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السودان . (اشراقه محمد صالح 2008م).

الدراسة الميدانية :

1/ مجتمع الدراسة والعينة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الأجنبية التي سجلت رأس مالها لدى بنك السودان والخاضعة لإشراف وزارة الاستثمار وتزاول نشاطها في ظل القوانين التي تصدرها الوزارة وقد ركزت الدراسة على أهم القطاعات في الاقتصاد وهي القطاع الصناعي والزراعي والخدمي وقطاع البترول باعتبارهم أهم القطاعات التي تؤثر على اقتصاد السودان ، وقد حددنا حجم العينة بأخذ 10% من جملة الشركات الأجنبية المسجلة لدى بنك السودان وأيضاً لدى المسجل التجاري العام .

2 / أدوات الدراسة الميدانية:

أُعدت لهذه الدراسة استبانة استقصاء لجمع البيانات الميدانية من أفراد العينة ونسبة لصعوبة الوصول إلى جميع الشركات الأجنبية وذلك لصعوبة الحصول على عناوينها أو أي وسيلة اتصال أخرى فقد استطعنا توزيع 30 استبانة وقد توزعت تلك الاستبيانات بين كل من القطاع الصناعي ، القطاع الخدمي القطاع الزراعي وقطاع البترول ، وتشتمل أسئلة الاستبانة على العديد من الأسئلة يحتوي السؤال الأول على العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر ويحتوي السؤال الثاني على مجموعة من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

لقد تم تقييم كل عامل من عوامل الجذب والطرد وتوصيفهم ما بين عامل رئيس وعامل ثانوي وعامل ليس له أي تأثير واستخدمنا مقياس 3 نقاط إذا كان عاماً 3 رئيساً و 2 نقطة إذا كان عاماً ثانوياً ونقطة واحدة إذا كان لا يؤثر ، واعتبرت النقطة 2 هي نقطة المنتصف أي هي (المتوسط المتوقع) وبعد ذلك تم حساب قيم متوسطة لكل عامل فإذا متوسط القيمة المحسوبة أكبر من المتوسط المتوقع دل ذلك على أن هناك اتجاهًا قوياً نحو الموافقة على توفر العنصر.

3 / نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً : العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان : تضمنت الاستبانة العديد من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان والتي تحددت في 28 عاملًا قمنا بتوزيعها على العديد من الشركات الأجنبية وبعد ملء هذه الاستبيانات قمنا بتفريغ ما تم الحصول عليه من إجابات في الجدول التالي :

جدول رقم (1) يوضح أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في

السودان

ترتيب العنصر حسب أهميته	المتوسط	لا يؤثر #	عامل ثانوي #	عامل رئيسي #	العوامل المحفزة	
3	2.80	1	4	25	الاستقرار السياسي	1
2	2.83	-	5	25	الاستقرار الاقتصادي	2
1	2.96	-	1	28	الاستقرار الأمني	3
6	2.76	2	3	25	حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج	4
4	2.79	-	6	23	إعفاءات ضريبية محفزة	5
12	2.63	-	11	19	إعفاءات من الرسوم الجمركية	6
8	2.70	1	7	22	سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار	7
7	2.73	-	8	22	إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	8
13	2.50	3	9	18	توفر خرائط استثمارية مدروسة	9
9	2.68	2	5	22	توفر البنية الهيكيلية بنية أساسية جيدة نقل - اتصالات - طرق ممهدة	10
19	2.29	4	9	11	توفر عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية)	11
10	2.66	-	8	16	وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واسقرارها	12
5	2.78	1	3	19	حرية التعامل في النقد الأجنبي	13
14	2.47	3	6	14	استقرار سعر صرف العملة المحلية	14

ترتيب العنصر حسب أهميته	المتوسط	لا يوثر #	عامل ثانوي #	عامل رئيسي #	العوامل المحفزة	
14	2.47	2	8	13	انخفاض معدل التضخم	15
14	2.47	2	8	13	اتساع حجم السوق	16
18	2.30	3	10	10	القرب من الأسواق (الموقع الجغرافي)	17
16	2.39	2	10	11	تحرير التجارة الخارجية	18
15	2.43	2	9	12	ارتفاع معدل النمو	19
22	2.13	4	10	9	توقيع اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول	20
20	2.21	4	10	9	حق تملك الأرض	21
15	2.43	4	5	14	عدم التأمين والمصادر	22
11	2.65	-	8	15	اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية	23
20	2.21	3	12	8	انخفاض تكلفة عنصر العمل المحلي	24
21	2.17	3	13	7	كفاءة عنصر العمل المحلي	25
21	2.17	4	11	8	توفر بيئة صحية مناسبة	26
17	2.31	2	11	9	استقرار التوازن الداخلي والخارجي	27
23	1.91	7	11	5	توفر شريك محلي مناسب	28
	2.5				المتوسط العام	29

المصدر: المسح الميداني 2008

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام للإجابات عن جميع الأسباب التي تدفعهم نحو الاستثمار في السودان بلغ حوالي 2.5 وهو أكبر من المتوسط المتوقع مما

يدل على أن جميع المستثمرين يؤيدون أن تلك العوامل هي العوامل الرئيسية التي تدفعهم إلى الدخول إلى استثمارات إلى السودان ولكن تلك العوامل يوجد بينها اختلاف من حيث درجتها لذا فقد تم ترتيب هذه العوامل على النحو التالي :-

1. الاستقرار الأمني
2. الاستقرار الاقتصادي
3. الاستقرار السياسي
4. إعفاءات ضريبية محفزة
5. حرية التعامل في النقد الأجنبي
6. حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج
7. إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار
8. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار
9. توفر البنية الهيكيلية بنية أساسية جيدة نقل - اتصالات - طرق ممهدة
10. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها
11. اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية
12. إعفاءات من الرسوم الجمركية
13. توفر خرائط استثمارية مدروسة
14. اتساع حجم السوق - استقرار سعر صرف العملة المحلية - انخفاض معدل التضخم
15. ارتفاع معدل النمو - عدم التأمين والمصادرية
16. تحرير التجارة الخارجية
17. استقرار التوازن الداخلي والخارجي
18. القرب من الأسواق
19. توفر عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية)
20. انخفاض تكلفة عنصر العمل المحلي - حق تملك الأرض

21. كفاءة عنصر العمل المحلي - توفر بيئة صحية مناسبة
22. توقيع اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول
23. توفر شريك محلي مناسب.

يتضح من هذا الترتيب أن هناك عوامل لها أهمية كبرى من وجهة نظر المستثمرين وفي مقدمتها الاستقرار الأمني ، الاستقرار الاقتصادي ، الاستقرار السياسي ، حرية تحويل الأرباح واصل الاستثمار إلى الخارج ، وهذه النتيجة من تلك الدراسة تتفق مع الفرضية التي تقوم عليها الدراسة والتي محتواها أن الاستقرار الذي حدث في الاقتصاد السوداني أدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وواكِبَر دليل على ذلك هو أن عوامل الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي قد تصدرت قائمة العوامل وهذا الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني وكذلك السياسات النقدية التي يصوغها بنك السودان والتي اهتمت كثيراً بالنقد الأجنبي قد حفزت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

ثانياً : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان :

تضمنت استبيان الاستقصاء العديد من معوقات الاستثمار المباشر في السودان والتي تحددت في 21 عاملاً وبعد توزيع الاستبيان على المستثمرين قمنا بتقريغ ما تم الحصول عليه من إجابات في الجدول التالي :-

جدول رقم (2) يوضح أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

ترتيب العنصر حسب أهميته	المتوسط	ليست معوق #	معوق ثانوي #	معوق رئيسي #	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	م
11	22.2	4	9	9	نقص الأيدي العاملة المهرة	1
7	2.34	2	11	10	ارتفاع تكلفة الائتمان وصعوبة الحصول على قروض بشروط ميسرة	2
9	2.30	-	16	7	نقص الكوادر الإدارية والفنية	3
5	2.43	3	7	13	تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية	4
9	2.30	2	12	9	عدم توافر مراكز وقنوات التسويق وعدم فاعليتها	5
12	2.13	3	14	6	عدم تلبية نظم التعليم خاصة التعليم الحرفي لمتطلبات العمل	6
12	2.13	5	9	8	عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي	7

ترتيب العنصر حسب أهميته	المتوسط	ليست معوق #	معوق ثانوي #	معوق رئيسي #	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	M
13	2.00	5	13	5	طول إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها	8
15	2.04	3	16	4	ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي	9
1	2.65	2	4	17	ارتفاع العبء الضريبي وتعقد الإدارة الضريبية	10
9	2.30	3	12	10	ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات	11
6	2.39	1	12	10	انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية وارتفاع أسعارها	12
2	2.56	1	8	14	طول إجراءات التصدير والاستيراد	13
3	2.52	2	7	14	تضارب القوانين والسياسات	14
7	2.34	3	9	11	عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي في السودان	15
4	2.47	2	8	13	ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج	16

ترتيب العنصر حسب أهميةه	المتوسط	ليست معوق #	معوق ثانوي #	معوق رئيسي #	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	M
8	2.31	3	9	10	تعدد الجهات التي يعامل معها المستثمر	17
16	1.90	6	12	4	عدم كفاية مصادر تمويل وخدمات تأمين وضمان الصادرات	18
10	2.26	2	13	8	عدم كفاءة وارتفاع بعض خدمات البنية الأساسية	19
14	2.08	6	9	8	جمود تشريعات العمل	20
15	2.04	5	12	6	مشاكل في تحديد شروط واضحة للملكية	21
	2.2				المتوسط العام	22

المصدر: المسح الميداني 2008م

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لكل الإجابات هو 2.2 وهو أكبر من المتوقع مما يدل على موافقة المستثمرين على أن تلك المعوقات هي التي تواجههم وقد جاء ترتيب هذه المعوقات على النحو التالي :-

1. ارتفاع العبء الضريبي وتعقد الإدارة الضريبية

2. طول إجراءات التصدير والاستيراد

3. تضارب القوانين والسياسات

4. ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج
5. تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية
6. انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية وارتفاع أسعارها
7. ارتفاع تكلفة الائتمان وصعوبة الحصول على قروض بشروط ميسرة - عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي في السودان
8. تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر
9. ارتفاع تكلفة تأسيس المشروعات - عدم توافر مراكز وقوف التسويق وعدم فعاليتها - نقص الكوادر الإدارية والفنية
10. عدم كفاءة وارتفاع بعض خدمات البنية الأساسية
11. نقص الأيدي العاملة المهرة
12. عدم تلبية نظم التعليم خاصة التعليم الحرفي لمتطلبات العمل
13. طول إجراءات التقاضي وارتفاع تكلفتها
14. جمود تشريعات العمل
15. ضعف أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي
16. مشاكل في تحديد شروط واضحة للملكية
17. عدم كفاية مصادر تمويل وخدمات تأمين وضمان الصادرات.

يتضح من هذا الترتيب أن هناك عوامل تمثل معوقات حقيقة للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وفي مقدمتها ارتفاع العبء الضريبي والذي يأتي في مقدمة المعوقات وقد أوضح العديد من المستثمرين أن العبء الضريبي من أكثر العوامل الطاردة للاستثمار في السودان حيث أوضح بعضُ منهم أنه عندما أرادوا الجيء إلى السودان بغرض الاستثمار كانت هناك بعض القوانين التي تحفظهم للاستثمار وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية ولكن بعد بداية التنفيذ للمشروع تفاجئوا بضرورة دفع العديد من الرسوم والجبايات عند كل إجراء أو معاملة ، أما المرتبة الثانية فقد كان هو طول

إجراءات التصدير والاستيراد حيث طالب بعض المستثمرين بضرورة إتباع النافذة الواحدة لتسهيل عمليات الاستثمار ومتابعة أنشطتها ، وفي المرتبة الثالثة جاء تضارب القوانين والسياسات والتي كثيرة ما شكي منها بعض المستثمرين في ملاحظاتهم حيث طالبوا بالالتزام بقوانين الاستثمار ، وهذه النتيجة من تلك الدراسة تتفق مع الفرضية الثانية للدراسة والتي تقول تضارب القوانين والسياسات وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية من أكثر العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية في السودان.

الخاتمة

تمثل الخاتمة في النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :-

1. هناك عوامل رئيسية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، من خلال الدراسة الميدانية التي أعدت لتحديد هذه العوامل. وخلصت إلى أن أهم العوامل التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان تتلخص في الاستقرار الأمني ، الاستقرار الاقتصادي ، الاستقرار السياسي إعفاءات ضريبية محفزة ، حرية التعامل في النقد الأجنبي وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج ، وهذه النتيجة من تلك الدراسة تتفق مع الفرضية الأولى للدراسة والتي محتواها أن الاستقرار الاقتصادي السياسي والأمني والإعفاءات الضريبية المحفزة في السودان من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

2. ان أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر تتلخص في ارتفاع العبء الضريبي وتعقد الإدارة الضريبية ، طول إجراءات التصدير والاستيراد تضارب القوانين والسياسات ، ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، تقسيبي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية. وهذه النتيجة تتفق

مع الفرضية الثانية للدراسة والتي محتواها ان ارتفاع العبء الضريبي والرسوم الجمركية ، من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية في السودان .

ثانياً: التوصيات

- 1- الوصول إلى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحقيق التناسق بين أدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية.
- 2- وضوح القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تضاربها وتبسيط إجراءات تراخيص الاستثمار ، وضرورة الترويج المتكامل للاستثمار في السودان وضرورة إتباع النافذة الواحدة لتسهيل عمليات الاستثمار ومتابعة أنشطتها.
- 3- تطبيق الإعفاءات الضريبية والجممركية ، وتقليل عدد الجبايات والرسوم ، وتخفيض معدلات الضرائب على الشركات وتبسيط الإدارة الضريبية .
- 4- إعداد خريطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الأنشطة الاستثمارية في السودان مع تنويع هذه الأنشطة لتشمل كل قطاعات الاقتصاد .

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

أ/ الكتب :

1. أميرة حسب الله محمد - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر) - الدار الجامعية للنشر : القاهرة 2004 م.
2. رضا عبد السلام - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أوروبا مع التطبيق على مصر- مكتبة دار الإسلام- القاهرة : 2000 م

3. عبد السلام أبو قحف - نظريات التدويل - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية : 2001م
4. غازي عبد الرزاق النقاش - التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية - دار وائل للنشر : عمان 1996م
5. مالكوم جلبر وآخرون - اقتصاديات التنمية زن ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى - دار المريخ للنشر : الرياض 1995م

ب/ الرسائل والبحوث :

1. إشرافه محمد صالح إبراهيم ، أثر مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان على التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى السودان في الفترة من 1990- 2006 ، رسالة ماجستير ، جامعة دنلا ، 2008م

ج/ الدوريات والمقالات والتقارير :

1. حسين بن رفدان الهجهوج - اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي - ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتمويل : شرم الشيخ 2004م

ثانياً : المصادر باللغة الإنجليزية :

1. N.Hood and S.Young , The Economics of Multinational enterprise,op. cit.
2. John H. Dunning and Howard Archer, the eclectic paradigm and the growth of UK enterprise 1870-1983.

دور حجم المنشأة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

(دراسة ميدانية على عينة من المنشآت العاملة في السودان)

د. الوليد مصطفى إبراهيم موسى

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد

والعلوم الإدارية

المستخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور حجم المنشأة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والتي من خلالها يتم تقييم المنشآت من وجهة نظر المستخدمين وأنه كلما زاد حجم المنشأة زاد ميلها للبحث عن فرص استثمارية جديدة وبالتالي مزيد من الإفصاح ، حيث يعتبر المعيار الأساس لتحديد حجم المنشآت هو عدد العاملين بالمنشأة . وأفادت الدراسة ولتحقيق متطلبات الإفصاح إلزام المنشآت بمختلف أحجامها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المختلفة ، وان إعداد القوائم المالية لا بد أن يتم في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم المالية .

Abstract

The aim of this paper is to identify the role of the size of the enterprise in the information to be disclosed in the balance sheet .the study concluded that the balance sheet is considering the main source of financial information and through which the installations are evaluated from the point of view of users, and that the greater the size of the facility increased tendency to search for new investment opportunities and the more disclosure, the standards basis for determining the size of the installations is the number of facility personnel. According to the study and to achieve the disclosure requirements compel enterprises of all

sizes the requirements of international accounting standards when preparing balance sheet is different, and that the preparation of balance sheet must be under the basic premise is the presence of different levels of efficiency in the interpretation of accounting information to the categories used in balance sheet.

دور حجم المنشأة في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

(دراسة ميدانية على عينة من المنشآت العاملة في السودان)

مقدمة :

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية المهمة لشرائح مختلفة وواسعة في المجتمع سواء اتفقت المصالح أو تعارضت مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس واقع المنشآت من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتبعين لاقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين الحاليين والمحتملين والمساهمين الحاليين والمحتملين والهيئات الحكومية .

إنطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أساس تتفق مع متطلبات الإفصاح الضرورية عن الأمور ذات التأثير النسبي في عمليات اتخاذ القرارات إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدتها مصداقيتها وبالتالي يؤثر على القرارات المتتخذة والتي تستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية .

حتى يتشنى لمستخدمي التقارير والقوائم المالية إجراء المقارنات بصورة سليمة والوصول إلى آراء صائبة عن أداء المنشأة ينبغي أن يتم استخدام الأسس السليمة لعرض المعلومات والإفصاح عنها في صلب القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ، حتى لا تكون القوائم المالية مضللة وغير مفيدة ، وكذلك يتطلب الأمر أن تكون هذه القوائم والتقارير المالية واضحة ومفهومة لمستخدميها من غير إدارة المنشأة كالمواطنين

الحاليين والمحتملين والآتى الحاليين والمحتملين والهيئات الحكومية وهذا هو صلب مبدأ الإفصاح المحاسبي.

مشكلة الدراسة :

نظراً لازدياد حاجة مستخدمي المعلومات إلى مزيد من الإفصاح وإعتبار المعلومات هي الوسيلة الفعالة لإتخاذ القرارات فإن التوسيع في الإفصاح من زواياه الفكرية والعملية يعتبر المناسب لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات من التقارير المحاسبية ، عليه تمثل مشكلة البحث في كيفية الإجابة في التساؤل التالي :

❖ كيف يمكن قياس العلاقة بين حجم المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية ؟

أهمية الدراسة :

- توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال دراسة مفهوم ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وامكانية التوسيع فيه وفق متطلبات حجم المنشأة .
- إلقاء الضوء على الطرق والأساليب الأنسب لعرض المعلومات في القوائم المالية مهما أختلف حجم المنشآت وطبيعة نشاطاتها .
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع حجم المؤسسات .

أهداف الدراسة :

- دراسة ومعرفة أثر اختلاف حجم المنشأة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .
- تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي للمنشآت في حال اختلاف حجم المنشأة .

فرضية الدراسة :

تقوم الورقة على اختبار الفرضية الآتية :

- هناك علاقة بين حجم المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية .

مناهج الدراسة :

اتبع الباحث المناهج الآتية :

المنهج الاستباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي و المنهج الوصفي
التحليلي للدراسة التطبيقية المقارنة .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : عينة قصدية من المنشآت العاملة بالسودان ذات الاختلاف في
الحجم .

الحدود الزمنية : 2007 م - 2008 م .

خطة الدراسة :

قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور هي:

- 1- الإطار النظري والدراسات السابقة .
- 2- الدراسة التطبيقية .
- 3- ملخص النتائج والتوصيات .

الإطار النظري للدراسة :

تعريف المنشأة :

من الواضح أن فكرة المنشأة ليست بسيطة ولم تحدد بشكل قاطع حتى الآن فلا يزال هذا المفهوم يخضع للعديد من الإتجاهات ، وخير دليل على ذلك هو تعددية التعريفات الخاصة بالمنشأة والتي لم يتفق حتى الآن على تعريف محدد لها ، ويستعرض الباحث بعض التعريفات الخاصة بالمنشأة في الآتي :

عرف (عمر وصفي، 1994) المنشأة على إنها كيان قانوني يأخذ شكل تجمع بشري يعمل حسب نظام خاص بشكل متعاون ومتضامن لتحقيق هدف معين محدد بشكل مسبق وفق أدوار يرسمها ويحدها أبعاد هذا النظام وذلك بما يتعلق بمهام ومسؤوليات وسلطات كل فرد من هذا المجتمع .

كما عرف (مؤيد سعيد السالم ، 2005) المنشأة بأنها وحدة اجتماعية هادفة وأنها تكوين إجتماعي منسق يوعي بتفاعل فيه الأفراد ضمن حدود محددة وواضحة نسبياً من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، وهذا التعريف رغم اتساعه يشير إلى أربع خصائص رئيسية هي :

- 1- أن المنشأة سواء أكانت مدرسة أو مصنع أو مستشفى أو وزارة ... الخ يوجد فيها أفراد أو مجموعات من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم وأن وجودهم في المنشأة تحدد وفقاً لعقد عمل يقتربن بفترة زمنية معينة وليس مدى الحياة .
- 2- إن سبب وجود المنشأة هو من أجل إنجاز أو أغراض محددة كما أن سبب وجود الأفراد هو لتحقيق أهدافهم الشخصية من خلال تحقيق أهداف المنشأة.
- 3- من أجل تحقيق أهداف المنشأة يتفاعل الأفراد فيما بينهم تفاعلاً واعياً ومنسقاً بشكل مسبق من قبل الإدارة لكي تضمن تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وتقلل في الوقت نفسه من التفاعلات العشوائية أو غير المنتجة .
- 4- كما تمتلك المنشآت بيئة تعمل فيها وهي واضحة المعالم نسبياً أي يمكن التعرف عليها إلى حد ما وهذه المعالم أو الخصائص عرضة للتغيير عبر الزمن .

خصائص المنشأة :

أوضح (عمر وصفي عقيلي ، 1994م) أن للمنشأة خصائص متعددة هي بمثابة الصفات المميزة لها ، وتمثل هذه الخصائص في الآتي :

1. الأهلية : ويقصد بها شكليات وإجراءات التأسيس التي يحددها القانون والتي يجب إتباعها عند تقديم طلب التأسيس للجهة المختصة ذات العلاقة ، كما يقصد

بالأهلية لا تكون أهداف المنشأة مخالفة للقانون والأنظمة السائدة ومبادئ الأخلاق العامة والمعارف عليها في المجتمع.

2. النظام الداخلي : ويطلق عليه تسمية أخرى هي الدليل التنظيمي ، والنظام الداخلي ما هو في الواقع إلا عبارة عن هوية تثبت شخصية المنشأة وتميزها عن غيرها من المنشآت ، ويتضمن النظام الداخلي في العادة كافة المعلومات التي توضح هوية المنشأة كالاسم ، والعنوان ، والهدف ، وماهية النشاط ، والمؤسسين ، ولعلاقات مع المنشآت الأخرى . كما يتضمن القواعد والتعليمات الواجب إتباعها من قبل العاملين فيها ، والنظام التأديبي وما تشتمل عليه من مخالفات والعقوبات الخاصة بكل نوع من المخالفات ... الخ .

3. القيادة : لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك منظمة أيًّا كان نوعها دون أن يكون فيها سلطة رئاسية أو قيادة إدارية تقود المجتمع البشري فيها نحو تحقيق الهدف المنشود ، فالقيادة هي التي توجه وتشرف على سير العمل داخل المنشأة وبدونها لا يمكن أن يتم العمل .

4. التعاون : كما يقال في الاتحاد قوله فلا يمكن أن يقوم المجتمع البشري بدونه فهو وسيلة أساسية تميز المنشأة الناجحة عن المنشأة غير الناجحة .

5. خدمة المجتمع : الإدارة يجب أن تحمل في طياتها مسئولية إجتماعية هي خدمة ومنفعة المجتمع ، وبناءً على ذلك لا يمكن أن تؤسس منظمة لخدمة أعضائها فقط بل لا بد من أن تقدم خدمة تعود على المجتمع الذي تعيش في كنفه بالنفع ، والمنشأة التي لا تأخذ في حسبانها هذه المسئولية أو هذا الإعتبار لا شك في أن المجتمع المتواجدة فيه سينفر منها وتخسر تأييده .

6. الشكل العام : لا بد أن يكون لكل منظمة بناءً أو هيكل تنظيمي محدد يتاسب مع ظروف العمل فيها ، هذا البناء يحدد فيه المستويات التنظيمية التي يتكون منه ، وسلسل الرئاسة من القمة وحتى القاعدة وخطوط الاتصال التي تتساب فيها الأوامر والمعلومات .

أهداف المنشآة :

ذكر (محفوظ جودة ، 2004) أن أهداف المنشآة تتمثل في الآتي :

- 1 الكفاية في تحقيق أهداف وحاجات المجتمع الذي تعمل في كنفه .
- 2 تحقيق السعادة للأعضاء العاملين فيها .
- 3 الإهتمام بالمجتمع وضمان إستمراره وبقاءه .
- 4 تحقيق إشباع حاجات ورغبات العاملين ومن ضمنها :
 - أ- الاستقرار الوظيفي للفرد العامل .
 - ب- الحاجة للعلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي .
 - ج- الحاجة للسيطرة على الآخرين أو الاعتماد عليهم .
 - د- الحاجة للنمو الشخصي وتحقيق الذات في مجال معين .

حجم المنشآة :

ذكر (فلاح تاية النعيمي ، 1990) أن التوسيع في حجم المنشآت المعاصرة أدى إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة قاد الباحثين إلى قياس تأثير الحجم على الأبعاد التنظيمية الأخرى . وتشكل إسهامات رواد النظرية الموقفية إضافة فكرية مهمة في هذا المجال ، والتي تقوم على أساس أن التغير في الحجم (عدد الأفراد ، صافي المبيعات ، صافي الموجودات ، ... الخ) يقود إلى تغيرات جوهرية في الإستراتيجية والتركيب .

أوضح (زكي محمود هاشم ، 1988) أن حجم المنشآة يبدو أنه يؤثر على هيكلها التنظيمي وقد أشارت دراسات عديدة على أن تأثير حجم المنشآة على هيكلها التنظيمي يمتد ليشمل عدداً من الجوانب التنظيمية مثل درجة التقيد بالرسوميات أو الشكليات (مدى وجود قواعد وإجراءات وتعليمات مكتوبة). وكذلك درجة مرکزية السلطة ودرجة تقسيم العمل والتخصص.

تعريف حجم المنشآة :

ذكر (مهدي حسن زويلف ، 1996) إن تعريف حجم المنشآة يكتنفه الغموض، حيث أن مفاهيم متعددة قد استخدمت أربعة جوانب للحجم هي:

- 1 الطاقة المادية للمنشأة .
- 2 العاملون الموجودون بالمنشأة .
- 3 المدخلات أو المخرجات التنظيمية كحجم المبيعات السنوية .
- 4 ما تمتلكه المنشأة من موارد .

ومن المفترض أن حجم المنشأة يحدد هيكلها التنظيمي إذ كلما كبر حجم المنشأة كانت أرضاً خصبة للحصول على مزايا التخصص، وزيادة عدد الوحدات الفرعية، وزيادة الوحدات المتخصصة، وبروز الاختلاف بين تلك الوحدات وتطلب الأمر مزيداً من التنسيق والرقابة وزيادة في الإجراءات الرسمية وزيادة التفويض للمستويات الدنيا لتأخذ نصيبها في ممارسة عملية اتخاذ القرار . إلا أن التباين في مدى تأثير الحجم على الهيكل التنظيمي أو إحداث تلك التغيرات كان مثار جدل عميق بين المعنيين في الدراسات التنظيمية وكان من أبرز تلك الدراسات:

1- دراسات أستون : Aston Studies

حيث قام مجموعة من الباحثين ببرمنجهام في إنجلترا بإجراء بحث يحدد الأهمية الشكلية لعدد من المتغيرات في التبؤ بالهيكل التنظيمي والتي أظهرت ما لحجم المنشأة من أثر على التبؤ بالهيكل التنظيمي يفوق كافة المتغيرات الأخرى كالتقنية والملكية والإشراف ، وكان تأثير الحجم على التخصص ومركزية اتخاذ القرارات وتعقيب الصيغ الرسمية واضحأً.

2- دراسة بلاو وشونهير : Blau and Schoenherr Studies

حيث أكدت دراستهما على أهمية حجم المنشأة كمحدد هيكلٍ ممكن . وهو أكثر أهمية عند مقارنته بالتقنية . وله أثره على متغيرات عده منها اللامركزية. إلا أن الدراسة هذه نفت أن تكون العلاقة بين الحجم والهيكل التنظيمي علاقة خطية وهي لا تستمر إلى ما لا نهاية. ذكر (عمر وصفي عقيلي ، 1994م) أن كثير من العلماء والباحثين أفادوا أن المقياس المثالي لحجم المنشأة هو حجم العاملين فيها وذلك للأسباب الآتية :

1. إن حجم العاملين يعكس حجم القدرة الفعلية للمنشأة على إدارة الأعمال .
2. إن حجم العاملين يعكس بشكل واضح حجم العمل والجهد والأداء الكلي للمنشأة .
3. حجم العاملين يؤثر على درجة المركزية والرسمية والتسيير في المنشأة وبالتالي يؤثر في طبيعتها ونوعها .
4. إن حجم العاملين يعكس حجم الهيكل التنظيمي للمنشأة في كون الهيكل يتحدد من خلال حجم العلاقات التبادلية بينهم وكذلك تفاعلات هذه العلاقات مع بعضها .
5. حجم العاملين هو المؤشر الأساسي في نمو المنشأة وحركتها وتطورها كونه يعكس بشكل واضح دورة حياة المنشأة واتجاهات تطورها .

ووفقاً لهذه المؤشرات فإن حجم المنشأة يتحدد بحجمين أساسيين هما :-

الحجم الكبير - المنشأة الكبيرة Large Organization

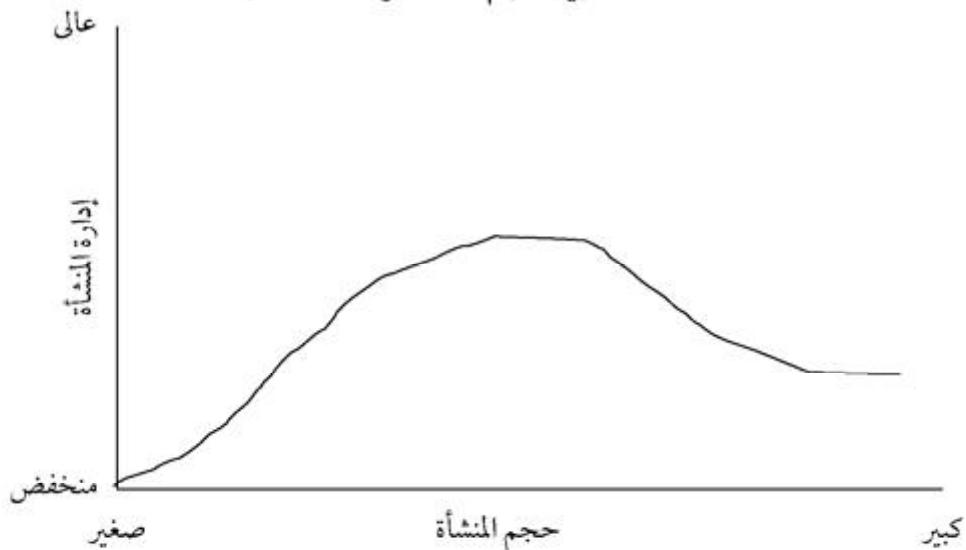
الحجم الصغير - المنشأة الصغيرة Small Organization

هذه الأحجام نسبية وليس فعلية ذلك لأن اعتماد اعتبار المنشأة كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم هو شيء نسبي ، فلا توجد حدود رقمية فاصلة لعدد العاملين لتحديد الحجم كأن نقول مثلاً إذا زاد عدد العاملين عن (2000) كانت المنشأة كبيرة ، وإذا قل عن هذا العدد كانت المنشأة صغيرة . إن مثل هذا المعيار غير منطقي لذلك اعتمدت المقاييس النسبية لهذا الغرض كأن يقاس حجم أي منشأة من خلال مقارنته مع حجم منشأة أخرى أو من خلال مدى توفر المواصفات القياسية للمنشأة الصغيرة أو الكبيرة فيها ، وهذا المقياس الأخير قد يكون مقياساً متخيلاً لأنه ليس هناك معيار واضح للتمييز بين مواصفات المنشأة الكبيرة والمنشأة الصغيرة ، وإن كانت الكثير من الدراسات قد أيدت وجود مواصفات محددة لكل نوع منها ، ولهذا السبب فإن اعتماد وتقسيم منشأة كبيرة ومنشأة صغيرة تبني على نظرية الباحثين والدارسين في تحديد مقاييس الحجم المطلوب ، ذلك لأن قواعد الكبر والصغر ليست ثابتة فالمنشأة الصغيرة اليوم تكبر غداً والمنشأة الكبيرة قد تصغر لأسباب عديدة .

وعليه فإن الثبات في حجم المنشأة هو حالة ليست مستمرة بل متغيرة بشكل دائم اعتماداً على قواعد نمو المنشأة وحركتها وظروفها . وإن دراسة حجم المنشأة مهم جداً لتحديد مدى فاعلية المنشأة مع مرور الوقت فحجم المنشأة له تأثير بالغ على الأداء في المنشأة ، فعندما تكون المنشأة صغيرة جداً (في بدايات التكوين) فإنها تفتقد إلى الخبرة والتتنوع في الأداء ومع ذلك فكلما تكبر المنشأة يكون أداؤها أفضل وأحسن ، وإذا كان حجم المنشأة كبيراً جداً فإن هناك مشاكل كبيرة في الإتصالات والتسيير مما يؤدي إلى تدهور أدائها وضعفه . والشكل التالي يوضح ذلك :

(1) شكل رقم (1)

العلاقة بين حجم المنشأة وكفاءة أدائها



المصدر: عمر وصفي عقيلي ، قيس عبد على المؤمن ، نظرية المنظمة ونظرية التنظيم ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1994 م ، ص 84

صفات المنشآت الصغيرة :

تتصف المنشآت الصغيرة بما يأتي :

1. عدد الأفراد في المنشأة قليل .

2. درجة التخصص قليلة حيث يسود الأداء الشامل .
3. تحتاج إلى عدد قليل من الموارد .
4. تعمل من خلال وقواعد إجراءات ونظم قليلة ومحدودة .
5. إتخاذ القرارات فيها مركزي أي تسود في أدائها المركزية العالية .
6. تمتلك سلطة ضعيفة على بيئتها ، وتكون البيئة مؤثرة فيها بدرجة عالية .
7. لديها قدرة محدودة على مواجهة المتغيرات المفاجئة .
8. علاقات العمل مباشرة وعميقة نتيجة قلة العاملين .

أوضح (مصطفى محمود ، 2005) أن من خصائص المنشأة صغيرة الحجم

الآتي :

- 1- أنشئت المنشأة حديثاً وتقوم بنشاطات بسيطة ومحدودة .
- 2- بساطة الرؤية الإستراتيجية للمنشأة ومحدوديتها .

صفات المنشآت الكبيرة :

تنتصف المنشآت الكبيرة بما يأتي :

1. عدد الأفراد العاملين في المنشأة كبير .
2. درجة التخصص فيها عالية وتوزيعات الأعمال محدودة وواضحة .
3. تحتاج إلى أعداد كبيرة من القيادات والمدراء لإدارة وتجهيز العدد الكبير من العاملين
4. تسود فيها نظم وإجراءات وقواعد عمل كثيرة ومتعددة .
5. تسودها اللامركزية في كثير من الأحيان ، حيث يكون فيها تحويل الصلاحيات .
6. تمتلك قوة كبيرة وسلطة واسعة على بيئتها وبالتالي تؤثر فيها بشكل مباشر بالحد من قوة هذه التأثيرات.
7. لديها قوة كبيرة على مواجهة المتغيرات المفاجئة بسبب سعتها وكبر حجمها.
8. علاقات العمل فيها متشربة ومتعددة .

9. تحتاج إلى عمليات تنظيمية وتنسيقية عالية بسبب حجم التعقيد فيها نتيجة تعددية الإرتباطات والعلاقات وكثرة عدد الأفراد فيها .

شكل رقم (2)

تأثيرات حجم المنشأة على بعض السمات الهيكلية للمنشأة

المنشأة كبيرة	المنشأة صغيرة	السمات الهيكلية للمنشأة
وظائف متخصصة	وظائف عامة / شاملة	التخصص في العمل
عالية	منخفضة	درجة التفريق
عالية	منخفضة	درجة التوحيد
كبيرة / عظيمة	قليلة جداً	استخدام المناصب الاستشارية
عالية	منخفضة	درجة الرسمية
لا مركزية	مركبة	اتخاذ القرارات

المصدر: عمر وصفي عقيلي ، قيس عبد على المؤمن ، نظرية المنظمة ونظرية التنظيم ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994 م ، ص 86

أهداف التقارير والقواعد المالية :

ذكر (عصام الدين محمد متولي ، 2001 م) أنه في عام 1971 قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بتكوين لجنة لتحديد أهداف التقارير والقواعد المالية ، عرفت بلجنة تروبلود (True blood) وقد جاء تقرير اللجنة أن هذه الأهداف تمثل في الآتي :

- توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- خدمة الطوائف التي ليس لها السلطة أو القدرة والإمكانيات على طلب المعلومات .
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل إعداد التقويمات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة .

- 4 إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التباينات والمقارنات وتقييم مقدرة المنشأة على تحقيق الدخل .
- 5 توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة .
- 6 توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد على التبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل .
- 7 تقديم قائمة بالمركز المالي تكون مفيدة في مجال التبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة الإدارية للمنشأة .
- 8 تقديم قائمة بالدخل الدوري بالشكل الذي يمكن من الاعتماد عليها في إعداد التباينات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل .
- 9 تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في عمل التباينات والمقارنات وتقييم المقدرة الإيرادية للمنشأة .
- 10 تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل .
- 11 في الأجهزة الحكومية والمنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعلية الإدارة في تحقيق أهداف التنظيم .
- 12 التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها تأثيرها الواضح على المجتمع .

أنواع التقارير المالية :

أوضح (جبرائيل كحالة ، 1997م) أن تعدد التقارير المالية وسيلة توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات ، وعلى ذلك تقسم التقارير إلى نوعين رئисيين هما :

1/ التقارير المالية الداخلية :

وتتمثل في التقارير التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية في المنشأة سواء كانت تتعلق بالنشاط العادي للمنشأة أو تتعلق بالمشكلات التي تواجهها إدارة هذه المنشأة ، ويمثل هذا النوع من التقارير واحدة من مقومات النظام المحاسبي الإداري .

2/ التقارير المالية الخارجية :

تستخدم هذه التقارير كوسيلة إتصال بين المنشأة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، الدائنين الحاليين والمرتقبين ، البنك وأجهزة الحكومية المختلفة . وتحتوي على نتائج الأداء المالي للمنشأة في لحظة معينة . وهي متمثلة في القوائم المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى تحليلية مصدرها البيانات المالية .

من الشكل التالي يتضح أن القوائم المالية تعتبر جزء من التقارير المالية ، فالتقارير المالية أعم وأشمل من القوائم المالية ، وهي الإطار العام الأوسع التي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية .

القوائم المالية :

أوضحت (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ، 2001م) أن القوائم المالية تعتبر المحتوى الإعلامي وأداة الاتصال بين المنشأة ومستخدمي تلك القوائم ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ؟ ، تجدر الإشارة إلى أن الفقرة (8) من معيار العرض والإفصاح العام نصت على أنه :

" يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات اللازمة والهامة لكي تكون القوائم المالية كافية وموثوقة بها وملائمة لمستخدميها " .

ذكر (أبوبكر عبد الباقى محمد ، 2005م) أن هناك من يرى أن المستخدمين تتضارب احتياجاتهم من حيث المعلومة التي تحتاجها كل فئة دون الأخرى ، لكنهم يشتركون جميعاً في احتياجهم لمعلومة تساعدهم في اتخاذ قرار مالى ، فالقوائم المالية تظهر المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة وعلى ضوء ذلك يستطيع

مستخدم القوائم المالية من تقييم كل منشأة ، وبمقارنة النتائج وتقدير الأهمية الاقتصادية لتلك النتائج يمكنه اتخاذ قرار مالي .

المعلومات التي يتم الإفصاح عنها :

ذكر (رضوان حلوة حنان ، 2001) أن النظم المحاسبية تقوم بتشغيل الأحداث المالية المتعلقة بالمنشأة كوحدة محاسبية مستقلة وإخراجها في شكل معلومات وبيانات محاسبية تحقق منفعة لمستخدمي القرارات . فمنذ بداية نشأة المحاسبة وهي تعد أداة فعالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية سواء للمستخدمين المباشرين داخل وخارج المنشأة أو المستخدمين غير المباشرين خارج المنشأة ، أي أن الهدف الأساسي الأول هو تزويد متخذلي القرارات والمجتمع بصفة عامة بالمعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية .

أوضح (مصطفى الشامي، 1997) أن المعلومات المحاسبية كمحظى إعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية والمالية تعرف بأنها الأداة التي تزيد من كفاءة الأفراد في قدرتهم على التنبؤ المستقبلي بما يعطي لهم قدرة أفضل للقيام باتخاذ القرارات المختلفة ، ويرى البعض أن المعلومات المحاسبية أصبحت في ظل المتغيرات المتعددة سلعة اقتصادية من ناحية أخرى تعتبر العنصر الذي يضمن تفاعل العناصر الأخرى في السوق . وتوفير المعلومات ليس هدفاً في حد ذاته ولكن كيف يمكن للمستخدمين المختلفين الاستفادة منها .

ذكر (محمد فداء الدين عبد المعطي ، 1990) أن بعض الكتاب يرى أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة . وكمية المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها يمكن أن تشمل كل ما يسحل في الدفاتر من معلومات محاسبية بالإضافة إلى قائمة طويلة من المعلومات غير المحاسبية ، ولذلك لا بد من وضع حدود لكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، وذلك بتحديد بعض الصفات أو المعايير أو الشروط الواجب توافرها في

المعلومات المفصح عنها، وكذلك الأحوال والظروف التي تستدعي الإفصاح عن معلومات معينة ، ولعل أهم ما يجب أن تتميز به هذه المعلومات هو أن تكون غير مضللة. ذكر (فالتر ميجرس ، 1998) أن هناك من يرى أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توفير معلومات عن الوحدات الاقتصادية في مجال الأعمال ، على أن تكون هذه المعلومات لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية ، فهناك أطراف متعددة تعتمد على القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات المجتمعات ، ومن هذه الأطراف المستثمرين ، والمديرين ، والاقتصاديين ، ومديري البنوك ، ومديري الأجهزة الحكومية . ولذلك فهناك أهمية حيوية أن تتضمن القوائم المالية معلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة ويمكن تفهمها بوضوح ، وهناك أهمية أخرى حيث يجب أن تعد القوائم المالية بالطريقة التي تسمح بمقارنتها بالقوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة وبالقواعد المالية الخاصة بالمنشآت الأخرى .

الدراسات السابقة :

أجرت رولا لايقة (2006) دراسة بعنوان الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) (حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري) وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي :

- إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، وتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أغلبية المصارف وخاصة في سوريا تابعة للقطاع العام وبالتالي فإن عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات الحكومية وبالتالي يقتصر الإفصاح الموجود في مثل هذه الدول على المعلومات المختصرة .

2- نلاحظ في الوقت الحاضر ظهور المصادر الخاصة وبالتالي ذادت الحاجة إلى التقييد بمتطلبات الإفصاح الكلي وفقاً للمعايير الدولية .

3- عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية .

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير في إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، وتمثلت فرضيات الدراسة في :

1. عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

2. ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية نظراً لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف .

توصلت الدراسة إلى الآتي :

1. إلزام المصادر بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) .

2. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين بالمصرف للتعریف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي وهذا سيؤدي إلى التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية .

3. تعد عمليات التحليل المالي من ضروريات الإفصاح المحاسبي لذلك يتوجب على المصادر القيام بها لتوفير المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة وتقدير أداء المصادر .

قدم محمد آدم محمد (2006) دراسة بعنوان الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساعدة العامة السودانية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي :

يرتبط الإفصاح التام في المحاسبة بالقوائم والتقارير المالية والمستخدمين لما يرد بتلك التقارير والقوائم من معلومات مالية وغير مالية ، وعليه فإن هناك عدة تساؤلات في هذا المجال هي :

- من هم مستخدمي القوائم المالية ؟
 - ما حاجة هؤلاء المستخدمين من تلك المعلومات ؟
 - ما مدى وفاء القوائم والتقارير المالية المنشورة بالمعلومات الازمة لخدمة متخذى القرارات الاقتصادية ؟
 - ما مدى وفاء القوائم والتقارير المالية المنشورة مع متطلبات الإفصاح التام من جهة ومع احتياجات المستخدمين من جهة أخرى ؟
- جاءت فرضيات الدراسة كالتالي :

- ليس هناك اتفاق تام بين فئات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح التام .
- لا تفي متطلبات الإفصاح التام بمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية المنشورة ذات الغرض العام في السودان .
- تختلف درجة الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة السودانية على الرغم من وجود متطلبات محددة للإفصاح التام .

- توصلت الدراسة إلى الآتي :
- أن القوائم المالية المنشورة ذات الغرض العام لا تفي بكل متطلبات احتياجات فئات المستخدمين .
 - إن إعداد القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام وفقاً لمتطلبات الإفصاح التام لا تلبي متطلبات المستخدمين الخاصة بالإفصاح .
 - إن درجة الإفصاح تختلف من منشأة لأخرى حسب طبيعة عملها وظروفها .

قام عمر محمد إبراهيم (2007) بإجراء دراسة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في :

- هل الإفصاح المحاسبي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

- 2- إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي في تضييف الفجوة بين احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية .
- 3- ما هي طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين .
- تمثلت أهمية الدراسة في أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بإعتبارها وسيلة لاتخاذ القرارات وأهمية القوائم المالية لجميع المستخدمين بإعتبارها مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية ، وجاءت فرضيات الدراسة كالتالي :
1. الإفصاح المحاسبي لا يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية .
 2. الإفصاح المحاسبي الملائم يؤدي إلى تضييق الفجوة بين احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية .
 3. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة يؤدي إلى إتخاذ مستخدمي القوائم المالية لقرارات سليمة .
- خلصت الدراسة إلى :
1. تتعدد الفئات المستخدمة للقوائم المالية وبالتالي صعوبة حصر وتحديد متطلباتهم واحتياجاتهم .
 2. أهمية تقديم القوائم المالية في التوقيت المناسب لمستخدميها وأن تأخيرا يترتب عليه عدم الملائمة لاحتياجات المستخدمين .
 3. تعدد بدائل الإفصاح المحاسبي يترك تأثيرات مختلفة على المستخدمين من ناحية إتخاذ القرار .
- أجرى فلاح تاية ونعمه عباس (1990م) دراسة بعنوان : الحجم ، الإستراتيجية والتركيب التنظيمي - مدخل موقفي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التوسع في حجم النشاطات المعاصرة أدى إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة مما قاد الباحثين إلى قياس الحجم على الأبعاد التنظيمية الأخرى ، وجاءت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

1- تأثير التغير في الحجم كعامل موقفي على قيادة المنشأة للاستراتيجية والتركيب الوظيفي

2- الإنسجام بين الحجم والإستراتيجية والتركيب الوظيفي .

جاءت فرضيات الدراسة كالتالي :

1- إن التغير الحاصل في حجم المنشأة يؤدي إلى التغير في إستراتيجيتها ،

ومن هذه الفرضية اشتقت الفرضيات الفرعية التالية :

أ- كلما إزداد حجم المنشأة إزداد ميلها للبحث عن فرص جديدة .

ب- كلما أزداد حجم المنشأة إزداد وعيها بالتهديدات الخارجية .

2- إن التغير في حجم المنشأة يؤدي إلى اتخاذها تركيباً تنظيمياً معيناً ،

ومن هذه الفرضية اشتقت الفرضيات الفرعية التالية :-

أ- كلما إزداد حجم المنشأة انخفضت درجة التخصص فيها .

ب- كلما إزداد حجم المنشأة انخفضت درجة الشكلية فيها .

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- وجود علاقة ضعيفة بين الحجم والإستراتيجية .

وجود علاقة ضعيفة بين الإستراتيجية والتركيب التنظيمي للمنشأة .

الدراسة الميدانية :

توضح الدراسة الميدانية (في هذه الدراسة) بدء التعريف بالمجتمع وعينة الدراسة، والأداء المستخدمة في جمع البيانات الأولية للدراسة ، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدم في تحليل البيانات إضافة إلى تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة :

حجم المنشأة وهو الجزء المطلوب في الدراسة تم اختيار عينات من مجتمع الدراسة ذات أحجام كبيرة وصغرى وذلك بمقارنتها بالمنشآت المماثلة لها في النشاط اعتماداً على عدد العاملين بهذه المنشآت حيث يعتبر عدد العاملين بالمنشآة المقياس المثالي لتحديد حجمها كما اتفق عليه أغلب الباحثين إضافةً إلى الانتشار الجغرافي في

الكبير لفروع هذه المنشآت . تم تحديد بنك السودان المركزي ليمثل المنشآت التي تعمل في النشاط المالي ، وجامعة دنقالاً لتتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط الخدمي ، والشركة السودانية للإتصالات (سوداتل) لتتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط التجاري ، و شركة السكر السودانية لتتمثل المنشآت التي تعمل في النشاط الصناعي وشركة الشمالية للمدخلات والخدمات الزراعية لمتمثل المنشآت ذات الأحجام الصغيرة .

تعتبر هذه العينة عمدية (قصدية) (*Purposive sample*) حيث تم اختيارها بشكل مقصود من الباحث لاختبار فرضية الدراسة حيث تمتاز هذه العينة بسهولة الإختيار وقلة التكاليف .

وسائل جمع البيانات :

قام الباحث بتوزيع عدد (120) استبانة لأفراد العينة حيث تم توزيع عدد (25) استبانة لعينة بنك السودان المركزي وعدد (25) استبانة لعينة جامعة دنقالاً وعدد (25) استبانة لعينة الشركة السودانية للإتصالات المحدودة (سوداتل) وعدد (25) استبانة لعينة شركة السكر السودانية وعدد (10) استبانة لعينة شركة الشمالية للمدخلات والخدمات الزراعية . كما تم توزيع عدد (10) استبانة لأساتذة الجامعات (جامعة دنقالاً ، جامعة النيلين ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة امدرمان الإسلامية ، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية) من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال وذلك دعماً للعياد في إجابات الاستبانة . حيث تم إستلام عدد (112) استبانة من المبحوثين (24 استبانة من بنك السودان ، 23 استبانة من جامعة دنقالاً ، 24 استبانة من الشركة السودانية للإتصالات ، 21 استبانة من شركة السكر السودانية ، 10 استبانة من شركة الشمالية للمدخلات والخدمات الزراعية ، 10 استبانة من أساتذة الجامعات) بنسبة (93.3%) وهي نسبة صالحة للتحليل الإحصائي .

وسائل تحليل بيانات البحث :

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) (Statistical Package for Social Sciences) لمعالجة بيانات الدراسة

إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية ، منها التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات ، واستخدام طريقة مربع كاي (Chi square) عند مستوى معنوية 5٪ (0.05) فأكثر كما هو متبع في العلوم الاجتماعية تعني ذلك إنه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5٪ (0.05) أو درجة ثقة 95٪ أكثر من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي يرفض صحة فرضية عدم وجود الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً ، أما إذا كانت قيمة مربع كاي أقل من قيمتها في جدول توزيع مربع كاي أو عند مستوى معنوية أكثر من 5٪ (0.05) فذلك معناه قبول فرضية عدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح .

توزيع المبحوثين حسب العمر :

تم سؤال المبحوثين عن العمر وجاءت إجاباتهم محسوبة في (4) فئات كما موضح أدناه :

جدول رقم (1)

توزيع عينة البحث حسب العمر

النكرار	النسبة	العمر
15	13.4	أقل من 30 سنة
74	66.1	40 – 30 سنة
17	15.2	50 – 41 سنة
6	5.4	51 سنة فأكثر
112	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ،

2010م

من بيانات الجدول رقم (1) يتضح أن الغالبية العاملة في منشآت عينة البحث هم من ذوي الخبرات العملية .

توزيع المبحوثين حسب المسمى الوظيفي :

تم سؤال المبحوثين عن المسمى الوظيفي للوظيفة التي يعملون بها في منشآتهم وجاءت إجاباتهم كالتالي :

جدول رقم (2)**توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي**

المسمى الوظيفي	النسبة	النكرار
مدير	4.5	5
مساعد مدير	13.4	15
محاسب	63.4	71
مراجعة داخلي	5.4	6
كاتب حسابات	4.5	5
محاضر	1.8	2
أستاذ مساعد	7.1	8
المجموع	100	112

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2010م

من بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن أغلبية عينة البحث مؤهلين مما يجعلهم لهم معرفة بموضوع الدراسة .

توزيع المبحوثين حسب المؤهل:

تم سؤال المبحوثين عن المؤهل الذي يحملونه وجاءت إجاباتهم كالتالي :

جدول رقم (3)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل

النوع	النسبة (%)	المؤهل
ثانوي عالي	9.8	11
دبلوم وسيط	6.3	7
بكالوريوس	46.4	52
دبلوم عالي	10.7	12
ماجستير	17.9	20
دكتوراه	8.9	10
زمالة	0	0
المجموع	100	112

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2010م

من بيانات الجدول رقم (3) يتضح أن الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة على علم و دراية بمحتويات الأسئلة التي وجهت إليهم وبالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة والشكل التالي يوضح ذلك .

توزيع المبحوثين حسب نوع التخصص :

تم سؤال المبحوثين عن نوع التخصص للمؤهلات التي يحملونها وجاءت إجاباتهم

كالآتي :

جدول رقم (4)

توزيع عينة البحث حسب نوع التخصص

النوع	نوع التخصص	النسبة	النوع
محاسبة		51.8	58
ادارة		17.0	19
اقتصاد		13.4	15
آخر		17.9	20
المجموع		100	112

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2010
 من بيانات الجدول رقم (4) يتضح أن عينة المنشآت محل الدراسة تعتمد على تخصص المحاسبة بصورة كبيرة ومن ثم تخصص الإدارة والاقتصاد وبالتالي فإن الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان أكثر فهماً بموضوع الدراسة والشكل التالي يوضح ذلك .

توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة :

تم سؤال المبحوثين عن عدد سنوات الخبرة وجاءت إجاباتهم كالتالي :

جدول رقم (5)

توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة في النشاط

سنوات الخبرة في النشاط	النسبة	النوع
سنة 5 - 1	25.9	29
سنة 10 - 6	27.7	31
سنة 15 - 11	27.7	31
سنة 20 - 16	15.2	17
سنة فأكثر	3.6	4
المجموع	100	112

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2010

من بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن مجمل المبحوثين سنوات خبرتهم عالية مما يدل على أن إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة معضدة بخبرات متراكمة وبالتالي تأثيرها الإيجابي على موضوع الدراسة والشكل التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (6)

قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لعلاقات الفرضية

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	العلاقة	M
0.024	9	19.182	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المعلومات المفصح عنها بعدد العاملين بالمنشأة .	1
0.001	12	32.023	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المنشأة على المعلومات المفصح عنها بالقواعد المالية.	2
0.002	12	31.696	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والقواعد المالية لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه القواعد في اتخاذ القرارات .	3
0.029	9	18.592	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والمعلومات المحاسبية المفصح عنها لابد أن تتصرف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها .	4
0.022	9	19.416	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والتوضيح في حجم المنشآت أدى إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبى .	5

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	العلاقة	م
0.007	12	27.348	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وكبر حجم المنشأة يحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح .	6
0.147	12	17.061	العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والتاسب الطردي بين حجم المنشأة وحجم الإفصاح المطلوب .	7

المصدر: إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الاستبانة ، 2010م

من بيانات الجدول رقم (6) يتضح للباحث الآتي :

١/ العلاقة الأولى : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المعلومات المفصح عنها بعدد العاملين بالمنشأة ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المعلومات المفصح عنها بعدد العاملين بالمنشأة) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (6) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (9) درجات ومستوى معنوية (0.024) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (19.182).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.024) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المعلومات المفصح عنها بعدد العاملين بالمنشأة ، وقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية

التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

2/ العلاقة الثانية : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المنشأة على المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المنشأة على المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (40/3/3) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.001) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (32.023) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.001) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وتأثير حجم المنشأة على المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلاليّة الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

3/ العلاقة الثالثة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والقوائم المالية لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعده مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية

جديدة ومزيد من الإفصاح والقوائم المالية لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعده مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (3/40) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.002)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (31.696).

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.002) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والقوائم المالية لابد أن توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تساعده مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات، وقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

4/ العلاقة الرابعة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والمعلومات المحاسبية المقصح عنها لابد أن تتصف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والمعلومات المحاسبية المقصح عنها لابد أن تتصف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (3/40) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (9) درجات ومستوى معنوية (0.029)، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (18.592) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.029) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح والمعلومات المحاسبية

المفصح عنها لابد أن تتصف بالملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعليم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

5 / العلاقة الخامسة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وأدى التوسيع في حجم المنشآت المعاصرة إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وأدى التوسيع في حجم المنشآت المعاصرة إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي) وللحصول من صحة الفرض فإن الجدول (40/3/3) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (9) درجات ومستوى معنوية (0.022) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (19.416) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.022) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وأدى التوسيع في حجم المنشآت المعاصرة إلى ظهور مشاكل وتعقيدات تنظيمية عديدة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعليم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

6 / العلاقة السادسة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وكلما كبر حجم المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من

صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وكلما كبر حجم المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (40/3/3) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.007) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (27.348) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.007) أقل من (0.05) فإنه يرفض فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وكلما كبر حجم المنشأة تحتاج إلى مستوى أعلى من الإفصاح ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلالية الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

7 / العلاقة السابعة : تشير هذه العلاقة إلى وجود مؤشرات لوجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وهناك تاسب طردي بين حجم المنشأة وحجم الإفصاح المطلوب ، تم الاعتماد على الإحصاء الاستقرائي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة ، والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وهناك تاسب طردي بين حجم المنشأة وحجم الإفصاح المطلوب) وللحقيق من صحة الفرض فإن الجدول (40/3/3) يوضح قيمة مربع كاي عند درجة حرية (12) درجة ومستوى معنوية (0.147) ، وقيمة مربع كاي المحسوبة = (17.061) .

عليه يستنتج الباحث بما أن قيمة مستوى المعنوية (0.147) أكبر من (0.05) فإنه يقبل فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث غير صحيح . ويمكن القول بأن هناك دلالة إحصائية بين العلاقة بين إزدياد حجم المنشأة والذي يؤدي للبحث عن فرص استثمارية جديدة ومزيد من الإفصاح وهناك تاسب طردي بين

حجم المنشأة وحجم الإفصاح المطلوب ، ولقد كشفت الدراسة الاستدلاليّة الإحصائية التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنّه صحيح ويمكن تعميم هذه النتيجة على مجتمع البحث .

يخلص الباحث من الجدول (6) أن قيمة مستوى المعنوية لعبارات الفرضية أقل من 0.05 ما عدا العلاقة السابعة، لذلك يرفض فرض العدم، وبالتالي يكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح.

بما أن الاختبارات الإحصائية ماعدا العلاقة السابعة أثبتت وجود ارتباط معنوي أو علاقة معنوية بين جميع عبارات الفرضية الثانية مما يدل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات فرضية البحث وبذلك تكون الفرضية صحيحة.

من خلال ما ورد في الجدول (6) فقد تم التحقق من صحة الفرضية والتي تنص على أن هناك علاقة بين حجم المنشأة وبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية .

ملخص النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

مما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:-

1. وجدت الدراسة أن هناك علاقة(إحصائية، معنوية) بين حجم المنشأة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير والقوائم المالية .
2. توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والتي من خلالها يتم تقييم المنشآت من وجهة نظر المستخدمين .
3. وجدت الدراسة أنه كلما زاد حجم المنشأة زاد ميلها للبحث عن فرص استثمارية جديدة وبالتالي مزيد من الإفصاح .
4. أفادت الدراسة أن المعيار الأساس لتحديد حجم المنشآت هو عدد العاملين بالمنشأة .
5. توصلت الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية في المنشآت لمختلف أحجامها يرتبط بمبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها .

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة من خلال ما تم عرضه من النتائج إلى التوصيات الآتية:-

1. لتحقيق متطلبات الإفصاح إلزام المنشآت بمختلف أحجامها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية المختلفة .
2. توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعلية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة .
3. توصي الدراسة بعرض المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية بطريقة يسهل فهمها للمستخدمين لتقييم أداء المنشأة .
4. أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الأثر الاقتصادي المهم على قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية ، في حين يتم الإفصاح عن بقية المعلومات في شكل ملاحظات أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية .
5. توصي الدراسة بأن إعداد التقارير والقوائم المالية لابد أن يتم في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير والقوائم المالية .

قائمة المراجع**الكتب:**

- 1/ جبرائيل كحالة وآخرون ، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997م.
- 2/ رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2001م.
- 3/ زكي محمود هاشم ، التنظيم وطرق العمل ، دار السلسل للطباعة والنشر ، الكويت ، 1988م.
- 4/ عمر وصفي عقيلي ، قيس عبد على المؤمن ، نظرية المنظمة ونظرية التنظيم ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1994م.
- 5/ عمر وصفي عقيلي وآخرون ، وظائف منظمات الأعمال ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1994م.
- 6/ فالتر ميجرس ، روبرت ميجرس ، المحاسبة المالية ، ترجمة وتعريب: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، مراجعة: أحمد حامد حاجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988م
- 7/ مؤيد سعيد السالم ، نظرية المنظمة البيكل والتصميم ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005م.
- 8/ محفوظ جودة وآخرون ، منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004م.
- 9/ مصطفى محمود أبوبكر ، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2005م.
- 10/ مهدي حسن زويلف ، علي محمد عمر العضالية ، إدارة المنظمة نظريات وسلوك ، دار مجذلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996م.

الرسائل الجامعية :

- 11/ أبوبكر عبد الباقى محمد الطيب ، دور الإفصاح المحاسبي في تضييق فجوة

التوقعات في المراجعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2005م.

12/ عمر محمد إبراهيم آدم ، دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2007م.

13/ محمد آدم محمد هارون ، الإفصاح التام في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2006م.

الإصدارات :

14/ رولا لايقة ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) ، العدد (2) ، 2006م.

15/ عصام الدين محمد متولي ، تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتشييط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، مجلة العلوم الإدارية ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، الخرطوم ، 2001م.

16/ فلاح تاية النعيمي ، نعمة عباس خضرير ، الحجم - الاستراتيجية والتركيب التنظيمي ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (61) ، 1990م.

17/ محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت ، عبد الله قاسم يمانى ، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، العلوم الإدارية ، 1990م.

18/ مصطفى الشامي ، البعد الإعلامي المحاسبي لترشيد القرار الاستثماري في دعم سوق المال في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 1997م.

الهيئات :

19/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين ، 2001م .

تداول السلطة السياسية والاستقرار في السودان

د. خنساء على محمد صالح

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

مقدمة :

يعتبر السودان من الدول التي تميز بالتباین الثقافي والإثنی وتقطنه العديد من القبائل متعددة الأعراف والتي تمثل الشعب السوداني متعدد الثقافات والسلالات مما يشكل نسيجاً اجتماعياً متفرداً.

كما يتمتاز السودان بمساحته الواسعة والتي تتباين فيها المناخات كتباین شعبه، فنجد مناخات السافانا بمختلف درجاتها والمناخات الصحراوية، كما نجد نهر النيل وروافده المتعددة والمياه الجوفية ومياه الأمطار الموسمية كلها تشكل عوامل اقتصادية إذا أضفنا لها التربة الصالحة للزراعة والرعي والمساحات المتيسطة، وتجعل هذه المميزات السودان دولة إذا استقلت هذه الإمكانيات وتطورتها في مصاف الدول المنتجة للفداء العالمي بشقيه النباتي والحيواني.

لقد شهد السودان تطويراً اقتصادياً مع دخول الأتراك حيث ارتبطت سياسته الاقتصادية بمصر والتي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية كالزراعة التي اهتمت بها الدولة التركية.

أما فترة الحكم الثاني فقد شهد فيها الاقتصاد السوداني تطويراً ملحوظاً حيث أعيدت صياغة الاقتصاد بما يتناسب مع السياسة البريطانية فأدخلت الصناعات واستحدثت المشاريع الزراعية كمشروع الجزيرة ومشروعات الدلتا وغيرها.

أهمية الدراسة :

تبعد أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً يمثل في التطورات السياسية التي مر بها السودان خلال تاريخه السياسي الحديث، وهي تشكل إرثاً هاماً لإدارة الدولة في المستقبل كما تبع أهميتها في كونها تدرس نشأة الأزلية السياسية في السودان وتطورها باعتبارها من أهم الأحزاب الديمقراطية في القارة الأفريقية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عن الأدوار التي يلعبها الشعب السوداني في إرساء دعاء الحكم من خلال التطورات السياسية التي شهدتها السودان فكان الشعب هو محور كل التطورات السياسية.

كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الأحزاب السياسية في السودان وتطورها.

المستخلص

تعرض السودان في تاريخه الحديث للاستعمار والغزو من قبل الأتراك والأوربيين. فقد كانت الدول الاستعمارية تسعى لتحقيق أهداف تجارية وذلك لجلب المواد الخام والعملة الرخيصة وضم أسواق رأسمالية في تلك البلدان، ولكي تستفيد هذه الدول من المناطق التي تستعمرها تدخل في العديد من التحسينات الاقتصادية. فقد قامت الدولة التركية بتطوير الاقتصاد السوداني من خلال السياسات الاقتصادية فأدخلت المشروعات الزراعية وسعت لاستغلال الموارد الطبيعية.

أما فترة الاستعمار الإنجليزي والتي امتدت بنصف قرن فقد شهدت فيها قيام مشروعات زراعية كبرى كمشروع الجزيرة والاهتمام بالصناعات التحويلية مما أدى إلى إرساء دعائم الاقتصاد السوداني وربطه باقتصاديات العالم كالبورصات والمضاربات في المحاصيل الزراعية كالقطن.

Abstract

Throughout its modern history, Sudan has been exposed to colonization and invasion by the Turks and the Europeans. The colonial countries were trying to accomplish business purposes and this is through obtaining raw material and cheap labour. They also wanted to join capital markets in those countries so that they can benefit from the colonial countries and improve their economy .

The Turkish country had improved the Sudan economy through the economic policies So, the Turks introduced agricultural projects and managed to exploit the natural resources in Sudan .

As for the British era of colonization and which extended for half a century, the agricultural projects witnessed the establishment of huge agricultural projects such as the Gazira board and also the consideration of processing industries and the led to the stability and consolidation of the Sudan economy and linking it with the international economy such as bourses and speculations in agricultural crops such as cotton .

تمهيد:

يشكل السودان بتركيبته الجغرافية والسكانية نموذجاً مصغرًا للقاراء الأفريقية . فتباعين عناصره السكانية التي تتراوح بين القبائل الأفريقية والقبائل العربية والقبائل المشتركة تجعل منه نسيجاً اجتماعياً وسياسياً متميزاً انعكساً اثره على الواقع السياسي والاجتماعي . فتراوحت النظم السياسية في السودان بعد الاستعمار بين البرلمانية والعسكرية .

سعت كل من هذه النظم بفتراتها المختلفة إلى ايجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها السودان ، ووضعت العديد من الاهداف للخروج من الازمات المختلفة . ان الدولة السودانية عبر تاريخها السياسي الحديث واجهت العديد من العقبات من اجل ارساء دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، لكنها تعثرت للعديد من الاسباب المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الاحيان .. حيث تسود الامية وتفتقر الدولة للبنية التحتية في كافة المجالات، اضافة إلى الحروب الاهلية التي اخذت طابعاً قليلاً في كثير من الاحيان.

تداول السلطة السياسية والاستقرار في السودان

يقع السودان في قلب القارة الأفريقية في مساحة تبلغ 1.865.813 كيلو متر مربع بين دائري 4 و 22 شمال خط الاستواء وخطي الطول 22 و 38. هذا الامتداد الجغرافي جعل السودان تسوده أقاليم مناخية متعددة تمثل في :

1. الإقليم الصحراوي : الذي يعتبر امتداداً طبيعياً للصحراء الأفريقية الكبرى الممتدة من سواحل البحر الأحمر الشمالية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً .
2. إقليم السافانا الفقيرة : ويمتد في شكل حزام عريض يلي الإقليم الصحراوي ويغطي القارة الأفريقية من الغرب إلى الشرق .

3. إقليم السافانا الغنية : و يتميز هذا الإقليم بمحاصيله المتعددة مثل الفول السوداني والصمغ العربي والسمسم والذرة والدخن والبطيخ إضافة إلى أشجاره السامة .

و يمر بالسودان من أقصى جنوبه حتى أقصى شماله نهر النيل و روافده المتعددة ، حيث ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات في وسط أفريقيا ليلاقي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا و يتوجه شماليًّا حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط . بالإضافة إلى الروافد الكثيرة التي تصب فيه والتي تحرق الأراضي السودانية كالمثل : نهر السوباط و بحر الجبل و بحر العرب و بحر الزراف و بحر الغزال و نهر عطبرة و نهري الدندرو والرهدو وغيرها من الأنهر الموسمية . و تعتبر هذه الأنهر وغيرها من المياه التي لا تصب في النيل مصدراً هاماً من مصادر المياه التي يتمتع بها السودان كما تمثل مصدراً من مصادر القوة الاستراتيجية في عالم تشكل فيه المياه بعداً هاماً .

و تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في السودان ثمانين مليون فدان (نبلوك - 1994، ص 237) و تمتاز أراضيها بالخصوبة العالية ووفرة المياه السطحية والخصوبة إضافة إلى الأراضي الصالحة للمراعي وتقدير مساحتها بمائتي مليون فدان . (نبلوك - 1994، ص 238)

و تحد السودان تسعة دول أفريقية هي مصر وليبيا في الشمال والشمال الغربي وتشاد وأفريقيا الوسطى في الغرب وأثيوبيا وأرتيريا في الشرق . و يعتبر البحر الأحمر في الشرق حداً طبيعياً مع المملكة العربية السعودية ، كما تحده من الجنوب دولة جنوب السودان .

و هذه الحدود الممتدة والكبيرة شكلت مصدراً للهجرات الأفريقية إلى السودان منذ قديم الزمان وحتى يومنا هذا .

تشير كلمة السودان إلى الرقعة الجغرافية التي تقيم عليها جمهورية السودان بحدودها الحالية الموضحة بخطوط الطول والعرض .

لقد شهد السودان تطويراً عبر العصور في أنظمة الحكم . فقد نشأت أول دولة في السودان في العهد القديم مملكة نبطة (725 إلى 350 ق.م) في جبل البركل وقد كان دائم الارتباط بمصر في الشمال (محمد بشير س.ت، ص7) وقامت بعدها مملكة مروي التي تعتبر امتداداً للحضارات النوبية : وظهرت الممالك المسيحية في السودان مثل مملكة دنقالا المسيحية التي تحولت إلى الإسلام عام 1317م ومملكة علوة التي كانت عاصمتها سوبا¹ . (قاسم - عدد 2، ص79).

وجاءت المرحلة الثالثة الهامة في تاريخ السودان نتيجة دخول العرب والإسلام في ربوعه فقد نشأت علاقات بين السودان وبلاد العرب ودخل العرب إلى السودان عبر صحراء سيناء ثم مصر ومن جنوب بلاد العرب عبر باب المندب مروراً بأثيوبيا وعبر الطريق المباشر إلى السودان عبر البحر الأحمر ونتيجة لضعف الممالك المسيحية والكثافة العددية للعرب الذين دخلوا من الطرق الثلاثة استطاعوا أن يخضعوا هذه الممالك لحكمهم وأنشأوا مملكة الفونج وأقيمت عاصمتها سنار (محمد بشير س.ت، ص10) في القرن السادس عشر الميلادي . كما قامت ممالك إسلامية مثل مملكة الفور وتقليل في الغرب . وكذلك مملكة العبدلاب وعاصمتها أربجي ومملكة الجعليين وعاصمتها شندي ومملكة الميرفاب وعاصمتها بريبر ومملكة الرياطاب وعاصمتها أبو حمد ومملكة المناسير وعاصمتها (سلامات) ومملكة الشايقية وعاصمتها مروي . وكل هذه الممالك تدين بالولاء لمملكة الفونج وكان الدافع لهذا الولاء هو حماية طرق القوافل التجارية وتطوير التجارة الداخلية والدفاع عن نفسها. (محمد بشير س.ت، ص16).

واستمرت هذه المملكة حتى انهيارها على أيدي جيوش محمد على وإلى مصر عام 1821م التي غزت السودان .

لقد شهد السودان في العهد التركي المصري (1821 - 1885م) سياسة اقتصادية وإدارية جديدة تستند في نظمها وقوانينها إلى ما كان سائداً في مصر. (حمدنا الله - 1985 ، ص 33).

وقد أنشأت الإدارة التركية المصرية المدن فأنشأت مدينة الخرطوم وبدأ فيها النشاط العمراني ونقل فيها عثمان بك الوالي على السودان (1824 - 1826م) قلاع الحكومة ومخازنها بعد أن كانت بمدينة (ودمني) كما عمل على إقامة بعض المنازل للموظفين واعطاها أهمية تجارية. (حمدنا الله - 1985 ، ص 34)

كما تم إنشاء مدينة كسلا (1840م) على أثر فتح أحمد باشا أبو ودان إقليم التاكا . (حمدنا الله - 1985 ، ص 32) ومن ثم أنشأ مدينة دنقلا الجديدة أو (الأورطي) لأن جيش إسماعيل باشا كان قد أقام معسكراً بها وقد حرف هذا الاسم بعد ذلك إلى (دنقلا العرضي) . (شمير ب.ت، ص 84) كما شهدت الفترة التركية المصرية تطويراً في نظم الإدارة ، وحاول الإداريون المختلفون اصلاح الإدارة والقضاء على تجارة الرقيق إلا أن الضرائب الباهظة والفساد والقهر وتدور الحالة أدى إلى انفجار التمرد في الجيش وفي أوساط الطوائف الدينية وعم السخط طبقة الفقهاء الذين كانوا موضع حب واحترام المسلمين في السودان والذين وجدوا أنفسهم تحت ظل الحكم التركي المصري في وضع غير لائق بهم ، مما أدى إلى اندلاع نيران الثورة المهدية.

Holy 4p.9))

وقد أقام المهدى دولة إسلامية على نمط الدولة الإسلامية الأولى حيث أسس المهدى نظاماً كان يشبه إلى حد كبير النظام الذي كان سائداً في عهد الخلفاء الراشدين من حيث رؤيته وتصوره إلى ما يجب أن تكون عليه الدولة إلا أنه تويف قبل أن ينجز ما يصبو إليه وخلفه على إدارة الدولة الخليفة عبد الله التعايشي.

الذي أدار البلاد في ظروف صعبة ونجح في إدارتها بفضل إصراره على فرض تعاليم الإمام المهدى والمحافظة على ولاء اتباعه وایمانهم بالدعوة التي قامت من أجلها المهدية^١. (بشير-ب.ت، ص 26)

وقد حاول الخليفة الذي كانت تورقه الظروف والملابسات الشاقة تدعيم سلطانه عن طريق جهاز إداري بالغ الدقة يعتمد على المركزية في الحكم وكانت قبضته على الجهازين العسكري والإداري قوية مما افشل كل محاولات الإطاحة به .
بيد أن الظروف كانت أقوى حيث انهزمت جيوش الخليفة في الشرق عام 1888م بقيادة عثمان دقنة وجيوش ود النجومي عام 1889م عندما حاولت غزو مصر .
مما جعل القوات البريطانية تهاجم الدولة وظهرت عام 1890م بوادر التمرد في شتي الأقاليم وبدأت الحملات الأوربية الاستعمارية تطوق الدولة المهدية . وبذلت إعادة احتلال السودان من قبل الجيوش الغربية في عام 1896م وانتهت عام 1898م بعد هزيمة جيوش الخليفة في موقعة كرري بأمدرمان واستشهاد الخليفة ومن معه في معركة أم دبيكراط في نفس العام . وبذلك طويت صفحة الدولة المهدية وببدأ عهد جديد من الاستعمار الإنجليزي المصري بعد توقيع اتفاقية الحكم الثاني بين بريطانيا ومصر عام 1899م. (بشير-ب.ت، ص 27)

وبذلت حقبة جديدة للحكم في السودان تمثل في الحكم الاستعماري الذي استمر حتى قيام الحركة الوطنية وإنجاز الاستقلال عام 1956م وقد حطم الحكم الثاني الدولة المهدية وعمل على تحطيم نظام الطائفية المهدية والطوائف الأخرى التي شاركت في الثورة . ويعتبر تاريخ السودان الذي أعقب المهدية تاريخ صراع بين مصر وبين بريطانيا وبين السودانيون أنفسهم ممثلين في طائفة الختمية والأنصار والمثقفون وجماهير الشعب في الشمال والجنوب (بشير-ب.ت، ص 28)

لقد قاوم السودانيون الاستعمار بصمود وعزيمة قوية منذ دخوله وحتى الاستقلال وتمثلت هذه المقاومة في ثورات أنصار المهدية إلى أن تتوحد بقيام ثورة

1924م التي جاءت بدافع حواجز سياسية ومستهدفة انجاز أهداف سياسية معينة لعب الجيش فيها دوراً رئيسياً كما انخرط طلاب المدرسة الحربية والجنود في الثورة (بشير سبت، ص 108)

إلا أن الفشل لازم الثورة بعد أن تم اخمادها وسجن قادتها ونفي بعضهم إلى مصر . إلا أن السودانيين وجدوا أن عليهم الاعتماد على أنفسهم بعد أن كانوا يرون في مصر مسانداً لهم في مواجهة الإدارة البريطانية . ورفع شعار (السودان للسودانيين) وقامت الإدارة الأهلية وتم إنشاء مشاريع مثل مشروع الجزيرة وبدأ التعليم في السودان رغم مقاومة الحكومة توسيعه . وأسس المتعلمون نادي الخريجين افتتح رسمياً في 1931م بأمدرمان. (بشير سبت، ص 47)

الأحزاب السودانية والتطور السياسي :

ويفي نادي الخريجين بأمدرمان ظهرت جماعتان أو مدرستان للفكر الأولى بقيادة أحمد السيد الفيل وحظيت بتأييد السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية والثانية بقيادة محمد على شوقي ومحمد صالح الشنقطي وحظيت بتأييد ورعاية السيد عبد الرحمن المهدى . وكان الخصم والنزاع يظهر جلياً كل عام لدى الانتخابات السنوية للجنة النادي.

لقد أصبح النادي مركزاً للخريجين وظهرت أصوات تنادي للالتفاف حول النادي لكي ينظم الخريجون تحت لواء واحد ويبدأون العمل بتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام في النادي يقر مبادئ المجموعة والعمل والمسؤولية (مجلة الفجر : المجلد الثالث العدد 12، ص 253 - 256). وانعقد المؤتمر التأسيسي في 1938م واطلق على المؤتمر (مؤتمر الخريجين العام) وأهدافه خدمة أهداف البلاد والخريجين (مجلة السودان : عدد 293 ، 28/10/1937م) وتم انتخاب إسماعيل الأزهري سكريراً للمؤتمر . واستمر المؤتمر في خدمة أهدافه . لقد وجد السيد عبد الرحمن المهدى تأييداً من الطبقة المستبررة واعتبرته أنساب الشخصيات السودانية لقيادة الحركة

الوطنية(بشير س.ت، ص 194) وكان زعماء القبائل والعشائر يجلونه ويؤيدونه مما حدا بالإدارة البريطانية بمحاربته ويليه كثير مما منحته له من قبل . وكذلك وجد السيد على الميرغني أن المهدى قد سحب البساط من تحته . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استطاع المهدى أن يؤسس حزب سياسى يعبر عن مطامع وأهداف السيد عبد الرحمن المهدى وطائفة الأنصار (حزب الأمة) وقد انقسم مؤتمر الخريجين عام 1945م عندما عرضت الحكومة البريطانية فكرة تأسيس مجلس استشاري لشمال السودان بعد المذكورة التي رفعها المؤتمر إلى الحاكم العام فمنهم من أيد السيد على الميرغني فكانوا يرون أن مصر ستساعدتهم في تحقيق أهدافهم. (الأمين - 1998م، ص 48)

وتولى بعد ذلك تكوين الأحزاب والجماعات السياسية الصغيرة وكان لها دوراً مؤثراً على مجري تاريخ الحركة الوطنية وكان من بين هذه الأحزاب حزب الاتحاديين وحزب وادي النيل وحزب الوطن والحزب الاشتراكي الجمهوري . إلا أنها في نهاية المطاف اندمجت في الحزبين الكبارين . فاندمجت أحزاب الأشقاء ، الاتحاديين ، الأحرار ووحدة وادي النيل في حزب واحد هو (الوطني الاتحادي) بزعامة إسماعيل الأزهري . كما تم في العام 1964م تكوين حزبين سياسيين جنوبيين هما حزب الاتحاد السوداني الأفريقي وحزب جبهة الجنوب وتم إنشاء حزب الوحدة السوداني كما ظهرت على المسرح السياسي السوداني جماعة الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي السوداني قبل عام 1964م وأصبح لها نشاط في مجري السياسة السودانية.(الأمين - 1998م، ص 46)

لقد شهدت الأحزاب السودانية تطوراً جديداً في مسار النظم السياسية في السودان فهي جماعة منظمة ولها أهداف واضحة ومؤيدون ، وخطت أنسنة واضحة لممارسة العمل السياسي بالسودان . وكان المسرح السياسي تحت سيطرة الأحزاب ذات الصلة بمصالح المؤسسة السودانية حيث كان السودان على اعتاب الاستقلال . وتم اعلان الاستقلال في ديسمبر عام 1955م .

ومنذ الاستقلال وحتى اليوم شهد السودان فترات حكم وتجارب كثيرة منها فترات برلمانية وأخرى عسكرية مدنية . وكل هذه الفترات وتجارب الحكم طبقت نظماً سياسية تختلف عن الأخرى ويمكن أن نوضح أشكال وممارسات هذه النظم فيما يلي:

أولاً : النظم البرلمانية :

لقد شهد السودان عدة أنظمة برلمانية يمكن استعراضها فيما يلي :-

1 / فترة البرلمان الأولى 1956م - 1958م :

لقد انضمت الأحزاب الاتحادية تحت راية حزب واحد بفضل الجهود المصرية هو الحزب الوطني الاتحادي عام 1952م تحت رئاسة إسماعيل الأزهري ويرعاه السيد على الميرغني وقد حصل هذا الحزب في انتخابات 1953م على أعلى نسبة لمقاعد البرلمان ولما برز نجم الأزهري احتمم النقاش بينه وبين الميرغني الذي سعى لأقصائه إلا أن ذلك لم يتحقق له حتى اعلن الاستقلال من داخل البرلمان الذي كان يعارضه الميرغني في 23 ديسمبر 1955م والذي أصبح نافذاً في مطلع 1956م. وفي نهاية 1956م نجح حزب الأمة في دفع الأزهري للاستقالة وتم تشكيل حكومة ائتلاف في الحزبين برئاسة عبد الله خليل. (الأمين - 1998، ص 55)

وطوال الفترة من 1935 - 1958م ظهرت عوامل تأثير على تقرير المصير والاستقلال بصورة سلبية على جنوب السودان فقد أدت الأحداث والصراعات الحزبية في الشمال إلى احساسه بالعزلة السياسية مع انعدام التنظيمات التي تعبر عن آماله وتدفعه عن أهدافه. وفي عام 1955م تمردت الفرقة الاستوائية في قوة دفاع السودان وطالب الجنوبيون بحكومة فدرالية وتم رفض طلبهم وعندما تشعبت المشاكل وازدادت الضغوط على عبد الله خليل قام بتسليم السلطة إلى العسكريين في نوفمبر 1958م.

2/ الفترة البرلمانية الثانية 1964_1969:

لقد أسقطت المظاهرات الشعبية في أكتوبر عام 1964 نظام الفريق عبود العسكري وتم تشكيل حكومة جبهة الهيئات برئاسة سر الختم الخليفة. وأجريت انتخابات عام 1965 في الشمال نسبة لاضطراب الأحوال الأمنية في الجنوب واسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزبي الأمة والوطني الاتحادي بعدد واخر من المقاعد البرلمانية. وقد شهدت الفترة من 1965_1969 تعاقب عدد من الحكومات فقد ترأس محمد احمد محجوب حكومة تحالف من مايو 1965 إلى يونيو 1966 بين حزب الامة والوطني الاتحادي. ومن يونيو 1966 إلى مايو 1967 ترأس الصادق المهدي حكومة ائتلاف بين جناحه المنشق والحزب الوطني الاتحادي ومن مايو 1967 إلى مايو 1969 ترأس محمد احمد محجوب حكومة ائتلاف بين حزب الامة جناح الامام الهادي المهدي والحزب الوطني الاتحادي. وظل الصراع في الجنوب مستمرا رغم انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة لحل قضية الجنوب. وقد أدت الازمة في الجنوب والصراعات حول السلطة إلى الإطاحة بهذه الحكومة البرلمانية بعد انقلاب عسكري بقيادة نميري في مايو 1969.

3/ الفترة البرلمانية الثالثة 1985_1989:

لقد اسقطت نظام نميري في ابريل 1985 ثورةً شعبية شبّهها بالثورة التي اسقطت نظام عبود في 1964. وتم تشكيل حكومة انتقالية مكونة من الجيش والمدنيين لمدة عام بعدها اجريت الانتخابات التي احرز حزب الامة فيها أعلى نسبة من المقاعد تلاه الحزب الديمقراطي الذي تكون من اندماج الأحزاب الاتحادية وفي المركز الثالث جاءت الجبهة الإسلامية القومية وقد حقق هذه الأحزاب الثلاثة أعلى نسبة من المقاعد ولم يتم اجراء الانتخابات في 10 دوائر في الجنوب. نسبة لاستمرار التدهور الأمني وقد شكل حزب الامة حكومة ائتلاف مع الحزب الديمقراطي رأسها الصادق المهدي. الا ان هذا الائتلاف لم يستمر طويلا حيث عندما أراد الصادق المهدي اشراك الجبهة الإسلامية في حكومة قومية فشكلت حكومة قومية خرج منها الحزب الاتحادي الديمقراطي.

واستمر الصراع داخل البرلمان حول هذه القضايا غير المصيرية المتمثلة في الصراع حول السلطة. وفي ذات الوقت كانت الحرب في الجنوب مستمرة مما حدا بقيادات الأحزاب بالقيام بمبادرات فردية لحل المشكلة. كانت أهمها مبادرة محمد عثمان الميرغني التي وقع فيها اتفاقية سلام مع زعيم التمرد جون قرنق. ولم يتم تطبيقها كما قدم الصادق المهدى مبادرة أخرى . ولكن الحرب في الجنوب ازدادت والأوضاع الاقتصادية تدهورت والأزمات ازدادت مما اثار المظاهرات والتذمر بين المواطنين فقام الجيش بالإطاحة بالحكومة في يونيو 1989م.

ثانياً: الفترات العسكرية:

1 / فترة الحكم العسكري الأول 1958 _ 1964م:

كان انقلاب 27 نوفمبر 1958 م اشبه بتسليم المدنيين السلطة بمبادرة من رئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل إلى الجيش بزعامة الفريق إبراهيم عبود وطوال الستة أعوام من عمر الانقلاب وجد الضباط تأييداً من قطاعات مؤسسة السودان. وقد قام النظام بأجراء انتخابات للمجالس المحلية عام 1963 على أساس شخصي حيث حلت الأحزاب منذ الوهلة الأولى للانقلاب، وقد جاءت غالبية من تم انتخابهم من زعماء العشائر زعماء دينيين وكبار التجار والمهنيين والإداريين الا ان وحدة التوتير في الجنوب قد تزايدت وأدت إلى اندلاع العمل العسكري عام 1964. وقد تزمر الطلاب من معالجات النظام لقضية الجنوب وعمت المظاهرات الشعبية والاضراب العام مما ادي إلى الإطاحة بالنظام في أكتوبر 1964م.

2 / فترة الحكم العسكري الثاني مايو 1969 _ 1985م:

لقد كانت الدولة التي ظهرت بعد انقلاب مايو 1969 م تختلف كثيراً عن تلك التي سادت قبل ذلك التاريخ . فقد شهدت الدولة تغيرات كثيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية . كما شهدت تفاعلاً بين السلطة السياسية والمجتمع تمثل في الأسلوب الذي ارتبطت به السلطة السياسية بقوى المجتمع .

وقد شكل نميري نظاماً سياسياً من ستة عناصر تمثل في : (نبلوك - 1994 م، ص 225).

1. الميثاق الوطني وهو الوثيقة التي حددت شكل المجتمع والنظام والوسائل التي تتبع لأنشاته والذي من المفترض أن يوجه كل نشاطات واهداف المؤسسات الحكومية. وقد تمت مناقشة واجازة الوثيقة في مجلس قيادة الثورة وبعد تعديلات أدخلت عليها اجيزت نهائياً في عام 1972م واعتبرت الفلسفة الأساسية للثورة.
2. المنظمات الجماهيرية والفتوية ويقصد بها الاتحادات المحلية كاتحاد المزارعين والعمال ومنظمات الشباب والنساء واللجان المحلية.
3. مجالس الحكم المحلي وقد نص قانون 1971 على شكل هرمي للمجالس المحلية في قاعدته مجالس القرى ومجالس المدن والأسواق والمناطق الصناعية والفرقان فوق المجالس القاعدية مجالس المدن والأرياف.
4. الاتحاد الاشتراكي السوداني وهو التنظيم السياسي الوحيد وتم تشكيله في مايو 1971م وحدد النظام شكلاً من التنظيم المركزي للاتحاد الاشتراكي وتحنى في قاعدته شبكة تغطي كل الوحدات الأساسية في كل أنحاء القطر. وقد اكتمل بناء الاتحاد في عام 1974 بعد انعقاد المؤتمر الأول . وفي تقريره أعلن نميري عن قيام 6381 وحدة أساسية و1892 فرع 325 قسماً و34 لجنة منطقة وعشرون لجان مديريات(نبلوك - 1994 م، ص 224).
5. ترتيبات الحكم الإقليمي فقد نصت اتفاقية أديس أبابا التي تم توقيعها في مارس 1972م على تكوين حكومة إقليمية في الجنوب تمارس صلاحيات محددة وتؤول السلطة الإدارية في الإقليم لمجلس تنفيذي عالي والسلطة التشريعية لمجلس الشعب الإقليمي .

6. مؤسسات الحكومة المركزية كما حددها الدستور في عام 1973م وأهم هذه المؤسسات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب . وقد حدد الدستور طبيعة عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية وقد واجه النظام صعوبات كثيرة تمثلت في التدهور الاقتصادي في مطلع الثمانينات وابعاث حرب الجنوب والديون الخارجية . وقد أدى الفشل الاقتصادي إلى التمزق السياسي . إضافة إلى الجفاف الذي ضرب السودان 1984م - 1985م كل هذه الأسباب جعلت النظام يقوم بمبادرة لإطالة عمره فحاول تعديل الدستور ولكن المظاهرات الشعبية والاضرابات السياسية شلت الحياة مما أدى إلى سقوطه في أبريل 1985م .

3/ فترة الحكم العسكري الثالث في 1989 :

استولى الجيش في يونيو 1989 على السلطة بعد المعاناة التي عاشها الشعب السوداني نتيجة للممارسة غير الرشيدة من قبل الأحزاب للسلطة وقصور النظر السياسي والتعنت (حرير - 1994 ، ص17) فقد حل النظام الأحزاب السياسية والنقابات وأعلن قوانين الطوارئ . وحكم بأوامر من مجلس قيادة الثورة وأعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان . وقد قام هذا النظام على أساس سياسية تتمثل في الآتي:

1. نظام المؤتمرات كنظام سياسي يبدأ بقاعدة في الأرياف لجان شعبية يتم تصعيدها إلى مؤتمرات المحافظات فمؤتمرات الولايات فالمؤتمر العام .

2. الفدرالية أو الحكم الاتحادي وقد تم اقراره كنمط للحكم في البلاد في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد في عام 1989 بالخرطوم فتم إنشاء الولايات والمحليات باعتبارها أهداف اللامركزية للسلطة والمسؤولية والثروة والتنمية ويتعلّق إلى تحقيق الأهداف التالية: (عبد القادر - 1995م، ص41)

1. ربط أهل البلاد بهوياتهم الحضارية والثقافية ومعالجة قضيائهم السياسية والخدمية والتنموية والاقتصادية عن طريق اشراكهم مباشرة أو غير مباشرة

- في حكم وإدارة شؤونهم المحلية على وجه الخصوص عن طريق الإدارة الشعبية الذاتية في الريف والحضر وفي المدن والقرى .
2. تقوية الشعور بالمسؤولية والسلطة وروح الانتماء المحلي والإقليمي والقومي في إطار الوحدة الوطنية .
 3. تقليل الظل الإداري والسياسي بما يتيح للمواطنين ويمكّنهم من حكم أنفسهم عبر مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإدارات الأهلية .
 4. خلق أجهزة إقليمية ومحليّة متعددة الأغراض والأنشطة الخدمية والتنموية تعمل في إطار سلطات مخولة .
 5. التعبئة السياسية من أجل حل مشكلة الجنوب عسكرياً فقد تم استخدام كل سبل التعبئة الإعلامية وحشد الجيوش والتدريب العسكري للمواطنين .
 6. الدستور الذي تمت اجازته عام 1998م والذي حدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية و اختصاصات الولايات والحكومة الاتحادية والتنظيمات السياسية والمشاركة في عملية الحكم .
 7. حل مشكلة الجنوب عبر اتفاقية الخرطوم للسلام والتي تدعو إلى السلام من الداخل ودعت إلى فترة انتقالية مدتها أربعة سنوات بعدها يتم تقرير المصير للولايات الجنوبية إلا أن الموقعين على الاتفاقية من الأطراف الجنوبية نكصوا عن مبادئ الاتفاقية مما أدى إلى انهيارها .

مستقبل السلطة والحكم في السودان :

بعد انفصال جنوب السودان تغيرت جغرافية السودان وازداد الوضع السياسي توتورا وظهرت مشكلات أكثر تعقيداً وازمات مختلفة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الامر الذي ادى إلى تدخل المجتمع الدولي ممثلاً في الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ، وذلك لمساعدة الحكومة في حل القضايا الانسانية والازمات وال الحرب الاهلية في مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق.

ولكي يصبح السودان دولة مستقرة ويتم تداول السلطة فيه بصورة عادلة لا بد من مناقشة كل القضايا بصورة علمية وجادة من قبل الحكومات واطراف الصراع والتوزيع العادل للموارد والتنمية والوصول إلى نتائج لكل المشاكل.

الخاتمة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تعالج فترة من فترات التاريخ السياسي المعاصر للدولة السودانية، والتلوّع في الحكومات التي شهدتها السودان وطبيعة الأحزاب السودانية كلها شكلت نمطاً متميزاً من أنماط الحكم في العالم الثاني.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى الآتي:-

أولاً: النتائج

1. استطاع الشعب السوداني أن يصنع كل الحكومات التي مرت بالبلاد بمختلف أشكالها الديمقراطية والعسكرية.
2. حدّت الحكومات التي مرت بالبلاد هوية الشعب السوداني وأرسّت دعائم الدولة السودانية بعد الاستعمار.
3. شكلت التعددية في ظل ضعف إدارة الدولة في فترات تاريخية نوعاً من عدم الاستقرار السياسي خاصة مناطق جنوب السودان بمختلف مكوناتها العرقية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية حتى يصبح السودان دولة قوية ومؤثرة في كافة المجالات الدولية.
2. ضرورة الاهتمام بدراسة التاريخ السياسي السوداني القديم حتى يكون التاريخ الحديث امتداداً له.

المصادر

1. تيم نيلوك : صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني و محمد على جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ط2 الخرطوم 1994م .
2. حمدنا الله مصطفى : التطور الاقتصادي في السودان (1841 - 1881) دار المعارف القاهرة 1985م
3. زكريا الأمين : أزمة الديمقراطية والأحزاب السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 1998م .
4. عون الشريف قاسم : الإسلام والثقافة الدينية في أفريقيا ، التحديات وآفاق المستقبل ، المجلة السودانية بالدبلوماسية العدد 2 مايو
5. قبيلة التعايشة قبيلة عربية في منطقة غرب السودان ينتمي إليها الخليفة عبد الله .
6. محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969م ، ترجمة هنري رياض الدار السودانية للكتب ، الخرطوم بدون تاريخ ،
7. مجلة الفجر : المجلد الثالث العدد 12 ، .
8. مجلة السودان : عدد 293 ، 28/10/1937م .
9. نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ط1 ، مطبعة المعارف القاهرة بدون تاريخ.

Hole .P.M. Holy Famines and Islam In the Sudan .Princeton.10
Near east Papers -10

دور البطالة في تغذية الحركات الإرهابية وتعطيل حركة التنمية في دول الربيع العربي

د. احمد عبد السميم علام

أستاذ مساعد - الاقتصاد - جامعة ابوظبي

المستخلص

أصبحت دول الربيع العربي ساحة للحركات الإرهابية والمناهضة لنظام الحكم، فأحدثت تخريباً اقتصادياً واجتماعياً داخل هذه الدول ، وعلى الرغم من أن البطالة وعدم العدالة الاجتماعية في الأنظمة السابقة كانت السبب الرئيس في اندلاع ثورات الربيع العربي، إلا أن الوضع قد تغير تماماً من المطالبة بتغيير النظام السياسي القائم إلى الاتجاه إلى اسقاط هذه الدول وشتنان ، إلا أنه وإذا نظرنا عن السبب الرئيس في حال هذه الدول نجد أنها تتحضر في الأنظمة السابقة التي أهملت الشباب ولم توفر لهم فرص عمل حقيقة فصار هؤلاء الشباب متعطل وانعدمت طموحاته ، فكانت فرصة حقيقة لاتجاه الحركات الإرهابية النائمة والتي لم تستطع أن تتحقق أغراضها في ظل أنظمة ديناستورية ، أن تتلقف هؤلاء الشباب وتتوفر لهم كافة المطالب المالية والعائلية وتجندهم من أجل تخريب وإسقاط هذه الدول للاستيلاء على الحكم في النهاية ، وهكذا أصبحت البطالة معل لتغذية الإرهاب وتدعميه .

ABSTRACT

Arab Spring countries has become an area for terrorist movements and anti-regime, inciting economically and socially destructive within these countries, and despite the fact that unemployment and lack of social justice in the previous systems was the main reason for the outbreak of the Arab Spring, but the situation has completely changed from the claim of changing the political system based in the direction to bring down these countries and a far cry, however, and if we look at why the president in the event of these countries found confined in previous systems that have been neglected youth did not provide them with real jobs became these young people unemployed and there is a lack ambitions, was a real opportunity for the direction of the sleeper terrorist movements, which did not can achieve its objectives under the dictatorship of systems, that these young and Adopting new provide them with all the financial and family demands and recruited for sabotage and drop these countries to seize power in the end, and so unemployment has become a hotbed of terrorism and strengthen nutrition.

منهجية البحث :

- المقدمة :

تبعد الدول دائمًا عن وسائل ومتطلبات تطورها وتقدمها ، ولاشك أن رعاية وتطوير مواردها البشرية من أهم ثرواتها التي يجب رعايتها بالتعليم والتدريب ، والقوى العاملة هي مصدر تقدم الأمم ، على نقيض ذلك نرى أن الدول النامية لا تراعي ذلك بل تهمل الموارد البشرية إلى حد حدوث ما يسمى بالجريمة في حق شبابها ، وبسبب هذا الالهام قامت الثورات في دول الربيع العربي وتضخم الإحداث فيما بعد ، فتدخلت القوى الإسلامية المتشددة والتي أصبحت فيما بعد عناصر إرهابية ، تدخلت لاحتواء هؤلاء المعطلين وقدمن لهم يد العونه وتم تجنيدهم لضرب الاقتصاد ثم إسقاط هذه الدول ، فسقط ما سقط ولا يزال سيناريو الإسقاط والمحاولات مستمرة ، بمعنى تحولت بطالة الشباب إلى عناصر ضرب الدولة واستقرارها ، لذا نقوم بالقاء الضوء على هذه القضية الهامة ومحاولة وضع حلول لها من خلال المحاور الآتية :

- مشكلة البحث :

تضمن مشكلة البحث وضع القوى العاملة في الدول النامية وخاصة الدول التي تعانى من الأضطرابات السياسية والجماعات التي تناهض حكومات ونظم الحكم وعلى رأسها دولة مصر التي تعانى من البطالة بصورة سافرة ، حيث يوجد أعداداً بالملايين المؤهلين والقادرين ويعانون منه ولا يجدوه لعدم قدرة الحكومة على وضع الخطط الاقتصادية الناجعة لاستيعاب أكبر قدر من هؤلاء وبالتالي :

- 1 - هل المناخ السياسي يعكس معدلات البطالة في مصر .
- 2 - هل عجزت الحكومة على وضع خطة اقتصادية لانعاش الاقتصاد هو سبب البطالة
- 3 - هل تراكمات الماضي هو السبب الرئيسي لدفع الشباب للانخراط في الحركات الإرهابية .

- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى وضع المعايير الهامة التي تسببت في الدول النامية ومصر بصفة خاصة وكيفية علاجها .

- فروض البحث :

تتضمن فروض البحث حلولاً افتراضية نتجه إلى تحليلها للوصول إلى نتائج تؤكد صحتها :

- 1 - استقرار المناخ السياسي يحقق معدل معقول من عرض العمل .
- 2 - وضع خطة ناجحة لارتفاع معدل النمو يخوض من معدل البطالة
- 3 - احتواء الشباب والتأثير الفكري يبعدهم عن الانخراط في المعامل الإرهابية .

- أهمية البحث :

يهم البحث بمعرفة سبب البطالة والبحث عن كيفية الوصول إلى حلول لها لارتفاع بالحالة الاقتصادية والهدوء السياسي في الدول النامية .

- مناهج البحث :

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الاستيباطي التحليلي للوصول إلى نتائج البحث

- تقسيمات البحث :

المبحث الأول :

مفهوم كل من البطالة والحركات الإرهابية وأنواعها وأسبابها .

المطلب الأول : مفهوم البطالة وأنواعها

الفرع الأول : مفهوم البطالة

مصطلح البطالة unemployment يعبر عن الشخص البالغ العاقل قادر والراغب في العمل ثم يبحث عنه في ضوء الاعتبارات القانونية والاجتماعية السائدة ولاستطيع الحصول عليه .

ولو نظرنا إلى هذا التعريف سنجد أنه ينقسم إلى أكثر من معيار :

- فتجد معيار البالغ العاقل ، معنى ذلك أن يكون الشخص يبلغ السن القانوني للعمل وهو ثمانى عشر عاماً فلا يجوز أن يكون صبياً صغيراً ممن تمنع قوانين العمل تشغيلهم ، كما يجب أن يكون عاقلاً مدركاً لقيمة العمل ومسؤولياته فلا يجوز تشغيل المجنون أو السفيه أو من أصابته لوثة تعيق تحقيق الهدف من العملية الانتاجية .

- القادر والراغب :

والقدرة تعني المقدرة الصحية healthy ability والمهنية على العمل ، ولذلك لا بد من إجراء الكشف الطبي للتأكد من خلو المتقدمين من الأمراض المعدية أو التي تعيقه عن أداء عمله بكفاءة ، أما المقدرة المهنية فهي أن يكون مؤهلاً للوظيفة التي يتقدم لها من حيث الخبرة والمؤهل الدراسي أو المعرفة الفنية .

- البحث عن العمل :

بلا شك أنه قد انتهى عهد ما يسمى بخطاب العمل الذي كان نتيجة إجبار الدولة على تعيين كافة الخريجين والذي يتبعه النظام الاشتراكي على عكس النظام الاقتصادي الحر الذي يتطلب بحث الشخص عن العمل بنفسه ليكون راغباً فيه ، وبالتالي تتطابق قوى طلب العمل مع عرض العمل الموجود لينعقد عقد العمل ويصبح شريعة للمتعاقدين .

- في ضوء الاعتبارات القانونية والاجتماعية :

الاعتبارات القانونية يقصد بها الشروط القانونية المعلن عنها لحصول المتقدم على الوظيفة مثل شروط السن ، والمؤهلات المطلوبة ، والخبرات العملية للوظائف العليا والمتخصصة ، أما الاعتبارات الاجتماعية كالجنسية والحالة الاجتماعية والاستثناءات الاجتماعية الواردة في القانون مثل حق ذوى الاحتياجات الخاصة في تحديد نسبة الحصول على هذه الوظائف علاوة نسبة المتقوفين علمياً والذي يجب تعيينهم وفقاً للشروط الواردة بالقانون المنظم لها .

عدم الحصول على الوظيفة :

على الرغم من استيفاء متطلبات الوظيفة وفي ضوء الاعتبارات الواردة إلا أن المتقدم للوظيفة يعجز عن الحصول عليها ، إما بسبب الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبيّة ، وإما بسبب عجز الحكومة عن توفير هذه الفرص وهذه هي البطالة السافرة .

الفرع الثاني : أشكال البطالة وأنواعها وأسبابها
تتضمن البطالة عدة أشكال تقسم إلى عدة أنواع وفقاً لطبيعة كل شكل نقوم بتحليلها على التحول التالي:

1/البطالة السافرة

ويقصد بها حالة التعطل الظاهرة في المجتمع والتي تطبق على اعداداً كبيرة من القادرين الراغبين والباحثين عن العمل في ظل الشروط القانونية السائدة ولم يوفقاً في الالتحاق به ، وهذه البطالة لا تقتيد بفترة زمنية معينة ولكنها تتوقف على الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع قد تطول أو تنقص وفقاً لجهود الحكومة في تغيير هذه الظروف (١)

(4) :Structural unemployment 3/2

تظهر البطالة الاحتكمائية بسبب عدم التوافق بين خبرات ومؤهلات المتعطلين وفرص التوظيف المتاحة في سوق العمل ، فقد تكون بسبب تغير الدورات التجارية أو بسبب التقدم التكنولوجي .

2/البطالة المقنعة : وهي البطالة المشغلة التي يحضر فيها العامل إلى جهة العمل ولا ينتج ولا تستفيد الدولة منه شيء ، بل تحمل الدولة راتبه بلا مقابل وبالتالي يعتبر عبأً على الاقتصاد القومي .

2/البطالة الموسمية:

ترتبط البطالة الموسمية بالقطاع الزراعي نظراً لموسميته الواضحة في الدول النامية ، فالموسمية ومن وجهة نظرى ليس في القطاع نفسه وليس في القائمين على

القطاع ، فالدول المتقدمة أو الأكثر تطوراً ليس لديها موسمية العمل ، فهناك موسم الزراعة **cultivation** وهناك موسم استصلاح الاراضي **Land Reclamation** وهناك فترة زيادة الرقعة الزراعية **Increase the agricultural area** ، فإذا كان هناك ربط بين حجم الطلب على العمالة ومتطلبات القطاع فلن تحدث البطالة بهذه الصورة التي عليها في الدول النامية .

البطالة الاختيارية voluntary unemployment

البطالة الاختيارية تحدث بفعل وارادة المتعطل لأسباب متعددة قد تكون شخصية للبحث عن وظيفة أفضل تتلام مع مستوى العلمي ومؤهلاته ، وقد تكون لأسباب مهنية لإعادة تقييم النفس **self assessment** كما في قطاع الإعلام والسينما الذي يتجه فيه الفنان أو الإعلامي للتوقف عن العمل فترة قد تطول أو لا تطول وفقاً لإعادة ترتيب أفكاره واتجاهاته ، فقد يشعر في هذه اللحظة أنه لن يتم جديداً لفره أو فنه ففضلاً الانسحاب فترة لإعادة ترتيب أوراقه من جديد .

البطالة الإجبارية involuntary unemployment

هي تلك البطالة القسرية التي تحدث في النشاط الصناعي بصفة خاصة نتيجة للاستغناء عن العمالة الزائدة أو المعاش المبكر الإجباري أو نظام الخصخصة **specialization** التي منيت بها الدول النامية بدون علم بتتفيدوها ودون تحطيط لتحقيق فوائدها والحد من سلبياتها

المطلب الثاني - أسباب البطالة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى البطالة في الدول النامية نحاول شرح بعض الأسباب الآتية :

- 1) ارتفاع سعر الفائدة على القروض ، وبالتالي فإن توقعات المستثمر ليست غير إيجابية الأمر الذي يحد من الطلب على الاستثمار ، فيؤدي ذلك إلى قلة إنشاء أو افتتاح مشروعات جديدة تقلل من حجم البطالة .

- (2) عدم كفاية عناصر الانتاج المكملة لعنصر العمل في العملية الانتاجية ، وبالتالي ضعف عنصر الكفاءة الانتاجية الذي يؤثر سلباً على العملية الاستثمارية بصورة عامة والبطالة بصورة خاصة .
- (3) الاضطرابات السياسية وسوء المناخ السياسي والاقتصادي في الدول النامية (دول الربيع العربي) نخص منها مصر ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم جذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى إغلاق الآلاف من المصانع والشركات الخاصة وتسرير الآلاف من العمال .
- (4) سوء التخطيط وعجز الحكومات عن توفير الاستثمارات البديلة للاستثمار الأجنبي وتباطؤ معدلات النمو ، وهذا في حد ذاته انعكاس لحالة البطالة السافرة . (5)
- (5) سوء تفريز خصخصة القطاع العام والتي أدت إلى وجود بطالة إجبارية تتضمن حالات المعاش المبكر الإجباري وتسرير آلاف من العاملين بعد شراء القطاع الخاص لهذه المشروعات العامة .
- (6) عدم اهتمام الدولة بالمشروعات الصغيرة وعدم مساعدة صغار المستثمرين نظراً لارتفاع سعر الفائدة والتعقيد في والإجراءات الادارية .
- (7) محاولة ضرب القطاع السياحي في الدول المضطربة سياسياً انتقاماً من النظام الحاكم ، مما يعكس لحالة البطالة في القطاع السياحي التي بلغت ذروتها على جميع القطاعات (الفندي - الاستجمامي)
- (8) استمرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التعمّت وإثارة الفتنة بين نسيج الوطن الواحد وإثارة روح الفرقة بين الدول العربية وإعطاء صورة مضللة للأوضاع السياسية في دول الربيع مما ينعكس على حالة عرض الاستثمارات الأجنبية والعرض السياحي فيؤثر بلا شك بصورة سلبية على وضع العمالة في هذه القطاعات.

المطلب الثالث : مفهوم الحركات الإرهابية وأنواعها وأسبابها

الفرع الأول : مفهوم الحركات الإرهابية : (6)

علم الاجتماع السياسي الإرهاب هو كل تصرف أو سلوك بشري يتوجه إلى استخدام القوة القسرية والإكراه والأذى الجسدي والاستخدام غير المشروع للسلاح

وأساليب التعذيب التقليدية والحديثة المخالفة لحقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في التعامل مع الإنسان بهدف تحقيق غايات في المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية تراوح بين الإخضاع والضغط والتعديل والتهبيش (الإقصاء) وغالباً ما يطال آخرين غير مستهدفين، هذا السلوك يحدث بين الأفراد أو الجماعات أو السلطات بعضها تجاه بعض داخل مجتمع معين أو بين مجتمعات معينة وعناصر معينة. فالإرهاب قد يكون أحياناً (فعل) وفي أحياناً كثيرة (رد فعل)، وفي كلتا الحالتين يستهدف من ورائه جماعة معينة أو أشخاص معينين بهدف إيقاع الرعب والفزع في نفوسهم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون الطرف الذي وقع عليه فعل الإرهاب ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة لإيقاع التأثير في طرف آخر بحيث تتولد لديه الرغبة أو الإجبار في الخضوع لإرادة الطرف القائم بفعل الإرهاب فالطرف الأول المستهدف بالإرهاب غالباً ما يكون هو الطرف الأضعف لهذا يتم استهدافه ، في حين أن الطرف الثاني المستهدف الأصلي (غالباً يكون الدولة) يمتلك من عوامل القوة أكبر بحيث يتم تجنب الصدام المباشر معه . مما تقدم ، نستنتج أن الإرهاب ظاهرة خطيرة في حياة المجتمعات الإنسانية وهو أسلوب متدين للوصول إلى الأهداف فالإرهاب ليست له هوية ولا ينتمي إلى بلد وليس له عقيدة إذ أنه يوجد عندما توجد أسبابه ومبرراته وداعيه في كل زمان ومكان وبكل لغة ودين .

الفرع الثاني - اسباب الإرهاب : (7)

من خلال البحث عن أسباب الإرهاب وجدنا أن هذه الأسباب تكاد تحصر في :

1. التخلف: والناتج بصورة رئيسة عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة ، بحيث يبني عنها فجوة تتسع تدريجاً بين الفقراء والاغنياء وبين المتعلمين وغير المتعلمين وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين فئات اقتصادية مهمشة ، أي بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية باي المجتمع وبين من لا يملك ومستعد للتضحية ولو كان بحياته .

2. البطالة: استكمالاً لما تقدم أعلاه، مع ملاحظة أن فصل هذه العوامل عن بعضها البعض هو لأغراض الدراسة الأكاديمية في حين أنها في الواقع متربطة ومترابطة، فالبطالة وانتشارها بصورة واسعة لدى فئة الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقة أم بطالة مقنعة، فإنها تولد شعوراً بالعجز واليأس من ناحية، وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور هؤلاء الشباب المرتبط بواقع الحياة المريض بأنهم ليس لديهم ما يغيروه أو يحافظون عليه بالاستمرار بالحياة، هذا الواقع متربط مع جهات أو جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء أعمال صغيرة يستشعر معها الشباب أنهم يقومون بعمل ما وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي ولكنه بالنسبة إليهم عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالشاب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفاً سهلاً ل مختلف الاتجاهات المتطرفة دينياً أو سياسياً أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح.

3 - الغلو الديني :

قد يفضي الفهم الخاطئ للدين الإسلامي الحنيف ولغایاته ومقاصده إلى الجنوح للغلو والتشدد في الدين وتکفير المجتمعات والانتقام من كل ما يختلف مع هؤلاء . كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى إحداث ردود أفعال عند الشباب ، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو ، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف .

- 4 - سوء توزيع الثروة: والموارد الالزمة للتنمية وتوفير الحاجات الأساسية للناس وعلى نحو غير متوازن بعبارة أخرى وجود خلل في العدالة الاجتماعية تفرز قدرًا متعاظماً من الظلم الاجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى قطاعات متزايدة من السكان.
- 5 - عمليات الفساد الإداري الحكومي: التي تسهم بها معظم البلدان والأزمات الاقتصادية المستمرة ابتداءً من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير

المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة أو الدخول في صفقات غير قانونية لتمرير العشرات من أنواع البضائع الفاسدة بجهود أشخاص ذوي نفوذ في الدولة مثل هذه الممارسات تولد لدى الشباب أو الناس المحروميين سلوكاً عدوانياً عنيفاً من الكبت والحرمان.

المبحث الثاني : البطالة والاضطرابات السياسية في الدول النامية

المطلب الأول - الحركات الإرهابية Terrorist movements معقل للبطالة :

مما لا شك أن الدول العربية تواجه الآن تحديات غاية في الخطورة ، فترى قواها على وشك أن تنهار ، بسبب حالات التدمير والتخريب التي تعيش فيها ، والأهم خطورة أن هذا التخريب يجيء من أهلها ومواطنيها ، كيف ؟ !!

الحقيقة أن سوء التخطيط الاقتصادي ورواسب حقبة سوداء من تاريخ هذه الأمة انعكس سلباً على مقدراتها ، فالاستبداد والتعسف والفساد الإداري الذي كان موجوداً داخل قطاعات الدولة خلق قطاعاً عريضاً من المتعطلين يعانون من الاكتئاب والكره لأجهزة الدولة ، ومع وجود حركات التحول السياسي political convert في هذه الدول ظهرت الحركات التكفيرية أو مايسماون أنفسهم بالحركات الإسلامية المناهضة لأنظمة الحكم في هذه الدول مثل مصر وتونس ولبيبا .

ومع الزيادة المضطردة في اعداد البطالة والشعور بالاضطهاد والفراغ والفقر ، استطاعت هذه الجماعات التكفيرية أن تجند أعداداً كبيرة من هؤلاء الشباب المتعطل بعد ملاً عقولهم بأفكار دينية مريضة ليست لها أي أساس من الصحة واستطاعت ان توفر لهم المال والسلاح لضرب استقرار وأمن أوطانهم (٨) .

ومع عجز الحكومات في تلك المرحلة عن توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب المتحفظ لتحقيق طموحاتهم وأحلامهم ، نجد على الجانب الآخر رؤوس الشياطين من الجماعات الإرهابية تعرض المال والأفكار الخطيرة باسم الدين والإسلام فينصاص هؤلاء الشباب متخذين هذه الأفكار الكاذبة الهدامة سندًا لتدمير أوطانهم والنتيجة قضية

خطيرة تحتاج إلى تكاتف وحلول جذرية وسريعة من المسؤولين ليس بالحلول الأمنية فقط ولكن بالحوار مع هؤلاء الشباب لاستقطابهم مرة أخرى في أحضان الأمة .

المطلب الثاني : البطالة والفقر poverty والانتحار

تشير معظم الإحصائيات بأن الفقر أصبح يمثل أهم أسباب الانتحار أو اللجوء لتنظيم القاعدة Al-Qaeda الإرهابي الذي يدمر كل شيء من أجل اللاشيء سوى أفكار وخذل عبادات هدامه يؤمنون بها ، ولا يستطيعون إقناع الأسواء ذهنياً ودينياً بها .

وعلى كلٍّ فليست هذه قضيتنا حالياً ، ولكن قضيتنا في البطالة التي هي مصدراً للنقد ، والذي أدى إلى نزوح ملايين الصوماليين مثلًا والذين يعانون من فقر ومدقع وجوع مستمر يتسبب في حدوث الوفاة عند المؤمنين والانتحار عند الضعفاء منهم ، نزحوا هؤلاء إلى اليمن واستدرجهم تنظيم القاعدة في اليمن يقاتلون دون هدف أو مبدأ سوى الحصول على المال حتى ولو كان على حساب أمن واستقرار الأوطان ، والدليل على ذلك قيام القوات المسلحة اليمنية في الكشف عن جثث الموتى في منطقة البيضاء فوجدت مئات الجثث الصومالية تقاتل في صفوف القاعدة ضد النظام اليمني تلك العناصر التي دخلت اليمن عبر التهريب ، واتضح أن هؤلاء ليس لهم أي انتماءات سياسية أو عرقية متطرفة سوى البطالة والفقر تحولوا إلى خلايا نائمة يتم الاستعانة بهم عند الطلب لضرب استقرار وأمن الدولة (9) .

وفي سيناء مصر، يوجد علاوة على الجماعات الإرهابية متعددة الجنسيات من سوريا والفقير فانتقلوا إلى سيناء لضرب مصر . Multinational

والحقيقة أن هؤلاء الشباب نهايتم الإعدام من هذه الجماعات التكفيرية عندما يشعرون أن مهمتهم قد انتهت وأصبحوا عالة ، أو القيام بعمليات انتحارية لضرب المنشآت العسكرية الحيوية في الدولة بعد إيهامهم بتأمين ذويهم مالياً ومعنوياً ، وبالتالي خسروا دنياهم وأخريتهم ، ولكن في الحقيقة أن حكومات هؤلاء هم الجنة الحقيقيين بعد أن تمدوا أو عجزوا عن توفير حياة آدمية لهؤلاء ففرقوا في منتفع الإرهاب الأسود (10) .

سواء النظام السياسي مصدر للبطالة**المطلب الثالث:**

لاشك أن الأنظمة السياسية المستبدة تخلق نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي ، وتعكر صفو الأنظمة الاجتماعية ، فهى تخلق فجوة بين الارتباط النفسي وإفراد المجتمع من خلال انعدام العدالة الاجتماعية بين هؤلاء ، وبالتالي بات شباب يائس ناقم على كل صنوف السلطة فانخرط في الجريمة والإرهاب فنجد قد ظهرت فتنان على أثر هذا الاستبداد :

-الفئة الأولى : الفتاة العمرية من 15 - 16 عاماً ، هذه الفئة من الشباب لم تكمل تعليمها لظروف الفقر وعدم قدرة ذويهم على الانفاق على تعليمهم ، بالإضافة إلى عدم حصولهم على فرص عمل تتناسب مع مستواهم العلمي والاجتماعي على الرغم البحث عنه ورغبتهم فيه ، هؤلاء الشباب يتعرضون لإغراءات التطرف من قبل مجموعات متطرفة تماماً عقولهم بسوء الادارة وضرورة مناهضة السلطة للحصول على حقوقهم ولو بالقوة.

-الفئة الثانية : هي من المثقفين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والذين انهوا دراستهم وكلهم أمل ونشاط وحيوية لبناء مستقبل باهر وبناء أسرة والاستقرار العاطفي والنفسي فيفاجئوا بواقع أليم يتراقص تماماً مع ما يأملون فيه ، وبالتالي ينخرطون مع الجماعات التكفيرية المتطرفة يضربون أمن بلادهم انتقاماً من السلطة. (11)

المبحث الثالث : التنمية ورعاية الشباب أهم معايير القضاء على البطالة**تنوير :****مفهوم التنمية ومكاسبها النفسية والاجتماعية :**

يجب أن نتبني مفهوماً حديثاً للتنمية ، فقد عفا الزمن عن المفهوم التقليدي الذي يركز على النواحي الاقتصادية فحسب.

فقد تداخلت المعايير السياسية والاجتماعية في مفهوم التنمية الشاملة بحيث أصبحت تتضمن تحديداً للنظام السياسي بحيث يساير التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع بحيث ليتبني ثقافة سياسية واقتصادية ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة محلية بعيدة كل البعد عن النظريات الغربية التي لا تلائم بيئه وثقافة الشعوب العربية .

لذا فالتنمية هي انتقال حركة التطور في قطاعات الدولة من معايير ساعية إلى النمو إلى دولة اكتملت عناصر التطور في كل قطاعات الدولة في ضوء نظاماً سياسياً يتبنى العلم والمعرفة الفنية والمشاركة المجتمعية كثقافة أساسية تحقق الإزدهار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع.

المطلب الأول : انعكاسات الإرهاب على المعدلات الاقتصادية في ظل الحركات الإرهابية والمناهضة : في دول الربيع العربي

بالرجوع إلى تأثير الحركات الإرهابية التي حدثت على أثر ثورات الربيع وغياب الحكومات في غالبية هذه الدول وتأثير هذه الحركات على الرغم من وجود حكومات نجد التأثير كان مخيفاً وينذر بسقوط هذه الدول اقتصادياً وبالتالي سياسياً، لذلك سنقوم بتوضيح المعدلات الاقتصادية وتحليلها وفقاً لما ورد بالمصادر الرسمية لها .

المعدلات الاقتصادية لدول الربيع العربي قبل وبعد وجود الحركات الإرهابية .

المعدلات الاقتصادية من عام 2009 / 2014 جدول رقم 1

الدولة	السياحة عدد السائحين بـمليون 2008 2014	معدل البطالة %	معدل النمو% 2008 2014	الاحتياطي النقدي بالمليار	
				36	18.5
مصر	6.3	7	2.3	16.737	36
ليبيا	XXXX	6.2	2.8	15	30
اليمن	0.8	7.8	2.2	3.6	47
العراق	1	XXXX	4	XXXX	42
سوريا	6	5	0.8	4	17.6
تونس	9	1.9	2.8	5.80	12.9

تم تصميم الجدول بمعرفة البحث من خلال المصادر الآتية:

- 1 عبد الحافظ الصاوي ، الاختيارات الاقتصادية الصعبة لدول الربيع العربي (الجزيرة نت)

جريدة (<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/1/11/>)
القدس العربي 2 (<http://www.alquds.com> -

- 3 تقرير البنك الدولي 2013

- 4 إحصائيات السياحة العالمية لعام 2009 - 2010

- 5 مجلة العرب الدولية عن :

<http://www.magalla.com>

التحليل الاقتصادي والسياسي:

إذا نظرنا للجدول السابق سنجد أنه يتضمن كثيراً من المحاور التي تتم عن مدى تأثر اقتصاديات دول الربيع العربي بالحركات الإرهابية التي حدثت بعد الثورات، هذه المحاور يمكن إجمالها في النقاط الآتية

- 1 بالنسبة للاقتصاد المصري سنجد أنه يعاني منذ ثورة يناير من الإحداث الجارية واليومية من قبل حركات الإرهاب والتدمير المستمر لأملاك الدولة ومؤسساتها ، وعلى أثر ذلك نجد انخفاضاً ملحوظاً في الإيرادات السياحية ناتجاً عن انخفاض عدد السائحين من 13 مليون عام 2008 حتى 2010 إلى 6,3 مليون عام 2014 ، ولاشك أن هذا الانخفاض ساهم كثيراً في عجز الميزانية العامة للدولة ، والدليل على ذلك انخفاض معدل النمو من 7٪ عام 2010 إلى 2,3٪ عام 2014 ، وبالتالي تدهور الاحتياطي النقدي إلى 16,737 مليار دولار بعد أن كان 36 مليار عام 2010 ، كما تلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في البطالة ليصل إلى 18,5٪ بعد أن كان 12٪ عام 2010 وهي مرتفعة من حيث الأصل .

الاقتصاد الليبي : تدهور تام لهذا الاقتصاد الذى أصبح بلا سياحة ومعدل نمو فى دولة بتروлиمة 2,8٪ بطاقة 30٪ ، احتياطي نفطى 15 مليار ، فقد أهملها النظام السابق وقضت عليها الحركات المسلحة الارهابية (داعش والنصرة والسلفية الجهادية وفجر ليبيا) لتصبح كيان بلا دولة .

الاقتصاد اليمني : أصبحت اليمن أيضاً كيان بلا دولة وبلا اقتصاد البطالة وصلت 47٪ عدداً كبيراً منها فى صفوف داعش والنصرة ، سياحة لا يوجد بالمرة أما الاحتياطي النفطي 3,6٪ نتيجة تدهور الصادرات وزيادة الواردات ، حيث لا تصدر إلا البن والأسماك المملحة والغاز السائل وكميات من النفط الخام .

الاقتصاد العراقي : العراق أصبح تقريباً في يد داعش المسلح ، فأصبح بلا سياحة وبلا احتياطي نفطى (صفر) في دولة عريقة اقتصادياً وثقافياً .

كذلك سوريا أصبحت أسوأ دولة (حاكم مرفوض من الكثير، داعش يسيطر على كثير من المناطق ، تشرد الكثير من أهلها ، بطاقة 48٪ ، معدل نمو 8.0٪ ، كل ذلك بسبب الحركات الارهابية .

أما تونس فعلى الرغم من أن النظام السابق كان مستبداً إلا أنه حقق طفرة اقتصادية كبيرة هي عهدة ومنذ اندلاع ثورة تونس والحركات الارهابية تنهش في الاقتصاد ولعل فوز قائد السبسي مؤخراً في انتخابات ديمقراطية يحقق الاستقرار .

المطلب الثاني : الاستقرار السياسي يحقق عرض العمل الفعال

لاشك أنه لا يوجد استثمار بدون استقرار سياسي يحقق الطمأنينة لرجال الاعمال ، فالاستقرار السياسي يحفزهم على الإنفاق الاستثماري إذا وجدوا ان مردود هذا الإنفاق سيكون مربحاً في الأجل القصير .

أما الانفلات الأمني والارهاب الذي يحدث في غالبية الدول العربية وعلى رأسهم مصر في السنوات القليلة الماضية جعل جانب كبير من المستثمرين يعزفون عن استثمار

أموالهم ، والجانب الآخر اصحابهم خسائر فادحة جراء الوضع السياسي الأمر الذي جعل عدد كبير منهم يغلق مشروعاته .

لذا يجب على الدول الاهتمام بالجانب الأمني أولاً ، ووضع أكمنة أمنية أمام جميع المؤسسات الانتاجية لحمايتها ، واعتبار تكلفة جميع المؤسسات التي تستخدم شركات امن خاصة من تكاليف الانتاج المفاهيم من ضرائب الدخل .

فإذا حدث ذلك سيتحقق انفراجه اقتصادية وتشجع المستثمرين على معاودة الاستثمار وبالتالي يكون هناك عرض عمل يشجع الشباب على التقدم له ، بعد ان بحثوا عنه كثيرا ولم يجدوه .

المطلب الثالث : وضع خطة تتضمن مجموعة برامج لرفع معدل النمو

يجب بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ، والقضاء على الإرهاب وحالة الانفلات الأمني ، إعداد خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم ، تتضمن عدة خطط وبرامج محددة وبتقديرات زمنية معروفة ، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، فمن شأن ذلك أن يساعد الاقتصاد المصري على النهوض من كبوته ، والمواطن المصري على تحسين أوضاع ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية (12)

تتضمن البرامج الآتى : (13)

- وضع رؤية مستقبلية لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ووضع الملاحظات عليها من خلال تحديث قاعدة بياناتها .

- توفير الدعم المادي والمعنوي للقدرات المؤسسية العامة والخاصة وتحديد كفاءات فرق العمل التي تقوم بهذا الدور الوطني .

- تحديد القطاعات التي الأولى بالرعاية التنموية حسب أهميتها للمواطن ، وليكن القطاع الزراعي بوصفه الأول في تلبية متطلبات المواطن من حد الكفاف لكثير من الأسر الفقيرة والمعدمة .

- الاستعانة بالخبرات الشبابية الموجودة والتي لم يستعن بها حتى الآن ، والاستغناء عن العناصر القديمة التي لم تفعل شيء خلال نصف قرن من الزمان .

- ترجمة البرامج إلى خطط تنفيذية باستغلال الموارد المالية والبشرية الطموحة والقادرة على إعادة بناء بلدها بقوة اصرار الشباب .
- خلق نظام متابعة دقيق ، تقوم به مجموعة أخرى من خبرات الشباب المثقفين وخريجي الجامعات الاوربية وخلق نظام قياس لما تم انجازه واخطار ادارة التخطيط بكافة السلبيات والانجازات مشفوعة بتقرير شامل ودقيق .
ولاشك ان هذه البرامج التي تتضمن الاستعانة بالشباب ستسنون عدد لا يأس به من الشباب المتعلّم والطموح وبالتالي تقليل معدل البطالة .

المطلب الرابع : احتواء الشباب والتأثير الفكري عليهم

من البديهي أن الشباب لديهم طاقات كبيرة يريدون تفريغها ، وبالتالي نجد أن السلوكيات جميعها سواء كانت إيجابية أو سلبية أو مدمرة تأتي من الشباب ، فإذا لم يجد الشباب قنوات شرعية يحقق من خلالها طموحاته ونشاطه الزائد ، فسنجد أن ذلك سينعكس سلباً على المجتمع أجمع ، فالدول التي لم تستطع احتواء شبابها وخلق فرص عمل ولو بأجره متدرجة أو احتواهـم في أنشطة اجتماعية مفيدة لهم وللمجتمع مع اقناعهم أنها مرحلة مبدئية يكتسب من خلالها خبرة ، لذا فلا يمكن ان نترك شبابنا تتلقفه الجماعات الارهابية وتمدهم بالأموال في سبيل تخريب بلادهم ولذلك يجب :

- 1 - التأكيد على دور الأسرة في احتواء أبنائها والاهتمام بهم من خلال الرقابة اللصيقة للأبناء والتدقيق في اهتماماتهم وأصدقائهم ، والتأثير الفكري عن طريق مناقشتهم في الأمور الهامة التي تمس حياتهم ومستقبلهم .
- 2 - منح الفرصة كاملة للشباب المتفوق صاحب الفكر المعقول في المشاركة في الحياة السياسية وتأثير ذلك إعلاميا على الشباب ذو الأفكار المتطرفة ، بتعديل أفكارهم والتفاعل مع الفكر الوسطى وبذلك يتم احتواء هؤلاء وملاً وقت فراغهم في أشياء نافعة واحتواهـم وضمهم إلى الانتماء الوطني .

3 - خلق فرص عمل حقيقة بقدر المستطاع إن لم يكن كاملة ، او تجنيد شباب الخريجين في خدمات شبابية وفقاً ل مجال تخصصهم بأجور ول رمزية ، وبالتالي يتغير فكر هؤلاء الشباب عن الخلفية السيئة التي تبناها الجماعات الإرهابية في حق الدولة وتسيطر بفكرة المتطوع على هؤلاء الشباب .

النتائج والتوصيات :

: من خلال شرح محتويات البحث نجد أننا قد توصلنا إلى النتائج الآتية

1. هناك علاقة حقيقة فيما بين البطالة والحركات الإرهابية ، فالتحليل الاقتصادي المرفق بعد الجدول رقم 1 يؤكد ذلك .
2. انعدام الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي ، وبالتالي انعدام الاستقرار الاقتصادي ، فهناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي .
3. أن وجود برامج تمويلية في الدولة وتطبيقها يقلل بلا شك من استمرارية البطالة ويعيق استمرارية استغلال الشباب المتعطل .
4. ضرورة اهتمام الدولة بالشباب واحتواهم فكريأً ، فلا بد من أن يكون هناك علاقة حوار بين الدولة والشباب ، فالشباب هو مستقبل الدول ، فإذا فقدت الدولة طموحات الشباب وجهودهم ، فقدت الدولة كل مقومات النجاح في المستقبل .
5. تأكيد دور الأسرة وهي اللبننة الأولى لبناء الشباب والتي يستقبل منها هؤلاء النسيج والخيوط الأولى لتشكيل الهيكل المادي والنفسى والفكري ، فإذا كانت صالحة صلح الشباب ، أما إذا أهملت أو كانت غير صالحة فسدت الأمة كلها .

المقترحات والتوصيات :

1. غرس روح الانتماء الوطنى لدى الشباب منذ الصغر ، وهنا دور الأسرة والمدرسة ، فالتعليم ليس مواد دراسية فقط ولكن لابد من إدخال مناهج كانت تدرس في الماضي مثل التربية الوطنية وال التربية العسكرية ، وكلها مواد تساعده

التلميذ وهو في أول حياته على معرفة حقوقه وواجباته قبل الدولة ، وكيف أن الدولة هي كيان منفصل على الحكم ندافع عنها بأرواحنا .

2. تدريس مناهج التربية الدينية وفقاً لمبادئ الشريعة السمحاء ، والبعد عن المغالاة والتطرف ، وضرورة توجيه الخطاب الديني وفقاً لتعاليم الإسلام السمعة الوسطى لتغيير فكر هؤلاء الشباب الذين انصاعوا وراء فتاوى كاذبة.

3. غرس روح العمل البناء مهما كان المردود المادي ضئيل ، وضرورة توفير فرص عمل للشباب في مقتبل عمرهم ، فالعمل هو وسيلة لتقدير الامم فإذا اتفقنا على أن التقدم هو غاية الشعوب فإن الوسيلة هي العمل ، فإذا كان هناك صعوبات فالعمل نستطيع القضاء عليها .

4. ضرورة أن تكون التنمية واعادة البناء هو الهدف الأول والأخير للحكم وليس مصالحهم الشخصية ، فبناء المؤسسات وبناء وتدريب الشباب سيحقق دائماً عرضاً للعمل وبالتالي لن يجد الشباب صعوبة حقيقة في الحصول على فرص العمل في حالة البحث عنها .

5. وجود هيبة الدولة وقوتها المادية والداعمة لمواجهة الجماعات الإرهابية والتكفيرية التي تستغل الشباب العاطل ومحاولتهم تضليلهم ، فالبرامج الدينية النابعة من الإسلام الحقيقي ودور الفن والإعلام هم القوة للدولة تعديل من خلالهم أفكار هؤلاء ، فإذا لم يستجيبوا فلا بد من مواجهتهم بالقوة المادية حفاظاً على كيان الدولة ومؤسساتها .

6. ضرورة وضع نظام علاوات البطالة التي تصرف للمتعطلين وشباب الخريجين في أول حياتهم العملية مع اعطاء فترات زمنية للبحث عن العمل جنباً إلى جنب مع بناء الدولة لمؤسساتها الانتاجية .

بلا شك أن أي دولة تحقق هذه الأفكار فإنها ستكون قد قطعت شوطاً لا بأس به في القضاء على البطالة وبالتالي الإرهاب .

المصادر**المراجع العلمية :**

1. زينب ابراهيم الخضيرى ، مجلة اليوم السعودية ، البطالة السافرة العدد بتاريخ 2011/7/13
2. د / عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، ص 790.
3. <http://forumelwlid.comOr>
4. <http://www.rawateb.org>
5. كمال النيس ، دراسات وأبحاث قانونية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3419 في 2011/7/7
6. محمد الهوارى ، الإرهاب ، الاسباب وسبل العلاج ، موقع الإسلام
<http://www.al-islam.com>
7. البطالة طريق مبعد للإرهاب ، مؤسسة الحوار المتمدن عن <http://www.ahwar.org>
8. عبد الفتاح البتوسى ، البطالة والانتحار والفقير ، الجمهورية ، مجلة سياسية العدد 16055 / 2013 .
9. هدى وهدان ، الإرهاب الاخوانى متعدد الجنسيات ، أخبار الحوادث ، موقع مصرى الاخبارى عن <http://www.masress.com>
10. الجمل ، مجلة سياسية عن <http://aljaml.com>
Arabic news . c n
11. د/صلاح جودة ، Arabic news . c n
12. عن <http://arabicabic.cn>
13. وزارة التخطيط والتعاون الدولى الأردنى ، مديرية خطط وبرامج التنمية عن : http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=486&local_type=0&local_id=0&local_details=0&local_details1=0

14. د/على بن فايز الحجى ، العوامل المتسيبة للانحراف الفكري عن
http://adl.moj.gov.sa/topic_d_d.aspx?ID=39&IDd=777
- 15.
16. المرجع السابق

**أسس تطبيق مشتقة لصيغة التأجير التمويلي في النظام المالي السوداني مع
مراجعة المعايير الدولية ومعيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية**

(1) د. مصطفى أحمد حمد منصور -

جامعة سلمان بن عبد العزيز

(2) أ. الصادق بابكر محمد ابراهيم -

موظف المملكة العربية السعودية

المستخلص

تهدف هذه الورقة إلى إمكانية تطبيق أسس مشتقة التأجير التمويلي في السودان و التعرف على أهم ملامح النظم التمويلية و الضوابط و المعايير التي تتناسب مع سياسات التمويل المصري في السودان مع مراعاة المعايير الدولية و معيار هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات الإسلامية محققاً إضافة صيغة جديدة للتمويل المصري في السودان تختلف عن الصيغ المطبقة حالياً باعتبارها ذات عقود مستقلة تجمع بين أصحاب الأصول وبين أصحاب التشغيل و المهارة الجيدة في إدارة الأصول وبين أصحاب مستقبل الخدمة من تشغيل هذه الأصول للاستفادة منها في تنمية المجتمع مستقبل الخدمة كمردود اجتماعي و اقتصادي لصيغة التأجير التمويلي .

Abstract

The aim of this paper is to identify the foundations and accounting treatments Leasing and cancellight on the accounting problems associated with thistype of contractand keep track of its documentary on the books of the lessor and the lessee, with themention of the most important international standards, international and Islamic standards which govern the operation offinancial leasingin order to reachthe efficiency and effectiveness of this formula new fundingand the extent of their applicability in Sudan.

الكلمات المفتاحية : العقد ، المؤجر ، المستأجر ، التأجير التمويلي ، معايير محاسبية .

المقدمة :

يُلاحظ استخدام صيغة التأجير التمويلي منذ عهد قدماء المصريين قبل سنة (3000) قبل الميلاد حيث كانوا يقومون بتأجير المعدات الزراعية. كما عرفه السومريين في عهد الملك البابلي حمورابي حيث تم استخدامه في على شكل تأجير تشغيلي في الأدوات الزراعية

علمًا بأنه تطورت صيغة التأجير التمويلي حتى منتصف القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الفكرة الأساسية تقوم على استئجار المعدات اللازمة لانتاج المواد الغذائية المطلوبة في السوق، وذلك عندما طلبت القوات المسلحة الأمريكية من رجل الأعمال بووث سنة 1950 م - خلال الحرب الكورية؛ في صفقة ضخمة توفير المواد الغذائية للجيش الأمريكي، ولما كانت الصفقة تفوق امكانياته الحالية ، فكر السيد بووث بأنه إذا قام بالاقتراض لتزويد قدرته الصناعية، فستترتب عليه ديون، فخطرت له فكرة استئجار الأصول التشغيلية اللازمة بدلاً من شرائها. وبذلك يكون قد أمن رأس المال. ومن ثم قام بتأسيس أول شركة للتأجير التمويلي عام 1952م. والتي عرفت باسم (United States Leasing Corporation). وكانت هذه الشركة هي نقطة الانطلاق الحقيقة للتأجير التمويلي. وسرعان ما لاقت فكرة هذه الشركة نجاحاً كبيراً وحققت أرباحاً ضخمة خلال فترة زمنية قصيرة.

مشكلة البحث :

أهم سؤال لماذا تأخر السودان عن تطبيق هذه المشتقة ؟ هل من النظم واللوائح أم من المعايير ؟ وهل هناك تطابق بين المعايير الدولية و المعايير الإسلامية لهذه المشتقة ؟

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى إمكانية تطبيق صيغة التأجير التمويلي في السودان مستخدماً النظم والضوابط المعمول بها في السودان مراعياً في ذلك المعايير الدولية و معيار المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية .

أهمية البحث: تتحدد أهميته من خلال تباين المدارس المحاسبية و ندرة تطبيق الصيغة
- إلا في بعض دول الخليج - ولا توجد في السودان فضلاً عن البحث لتميز تطبيقها
كمدرسة محاسبية في السودان من بين المدارس الأخرى.

فرضيات البحث:

- (1) كلما تقارب الإختلافات الجوهرية في تطبيق معايير عمليات القياس والإثبات المحاسبي للتأجير التمويلي بين المعيار الإسلامي والمعايير الدولية؛ كلما يؤدي إلى إمكانية التطبيق في السودان .
- (2) كلما كان هناك تقارب في العلاقة بين المؤجر المستأجر و مستقبل الخدمة من المستهلكين؛ كلما يؤدي إلى تنظيم الدورة المستدية والمحاسبية في ظل التكيف الشرعي لصيغة التأجير التمويلي .
- (3) هناك علاقة بين أطراف عقد مشتقة التأجير التمويلي وبين كفاءة المشتقة المالية في إدارة حجم الموارد بين أطراف العقد .
- (4) كلما الخطوات والإجراءات المحاسبية تتجانس في تطبيقها بين الدول كلما أدى إلى تحقيق نموذج عالمي لصيغة التأجير التمويلي .

طرق ومنهج البحث:

يتبع البحث المنهج التحليلي لظاهرة صيغة التأجير التمويلي وفق النظم المحاسبية ودورتها المستدية ، وكذلك المنهج الاستباطي والاستدلالي و التطبيقي في وضع النماذج المحاسبية بين المعايير الدولية والإسلامية .

أولاً : الإطار النظري لمحاسبة التأجير التمويلي : النشأة والتطور والداعي

ازدادت عمليات التأجير التمويلي عالمياً خلال الثلاث عقود الماضية لدرجة أصبحت تمارس في معظم الصناعات ، ويرجع السبب في تزايد الإتجاه نحو التأجير التمويلي بدلًا من الشراء إلى عدة متغيرات أهمها :

1. كثافة الاعتماد على التجهيزات الرأسمالية في معظم القطاعات الاقتصادية.
2. ضخامة أسعار هذه التجهيزات .

3. ظهور شركات متخصصة في نشاط التأجير التمويلي .
4. تزايد معدلات التطور التقني للتجهيزات الرأسمالية ومن ثم زيادة معدلات إحلالها في فترات قصيرة نسبياً .

وقد نشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار عندما أختلف شكل بعض العقود عن مضمونها الاقتصادي ، ففي بعض العمليات يكون العقد في مظهره استجاراً وفي جوهره شراء بالتقسيط .

وإذا كانت المحاسبة وفقاً لمبادئها الراسخة : تهتم فقط بتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تتطوّي على عمليات تبادل بين الوحدة المحاسبية وأى أطراف خارجية : وإذا كان العقد في مظهره عقد إيجار وفي جوهره عقد تمويل أو عقد بيع : فعندئذ يثار التساؤل عند معالجة هذا النوع من العقود ، هل نهتم بشكل العقد أم مضمونه ؟ وإذا كنا أمام بديلين فهذا يجعلنا نتساءل عن اثر المفاضلة بينهما على قياس الدخل والمركز المالي للشركة ؟ (العربيد، نضال، 2000).

وهذا وقد تباينت آراء كتاب المحاسبة حول طرق المحاسبة والإفصاح عن هذا النوع من العقود في سجلات المستأجرين ويمكن إيجاز هذه الآراء على النحو التالي :

1. عدم رسملة أي أصول مستأجرة باعتبار أن المستأجر لا يحوط إليه حق ملكية الأصل ، ومن ثم فإن رسملة عقود الإيجار يعد أمراً غير ملائم .
2. رسملة عقود الإيجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط ، ومبرر هذا الرأي وجوب تسجيل العمليات وفقاً لجوهرها الاقتصادي ، ولذلك إذا كانت المشتريات بالتقسيط ترسمل فمن الواجب رسملة عقود الإيجار التي تتطوّي على خصائص عقود الشراء بالتقسيط نفسها .
3. رسملة عقود الإيجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط ، ومبرر هذا الرأي وجوب تسجيل العمليات وفقاً لجوهرها الاقتصادي . ولذلك إذا كانت المشتريات

بالتقسيط ترسمل فمن الواجب رسملة عقود الإيجار التي تتضمن على خصائص عقود الشراء بالتقسيط نفسها .

4. رسملة عقود الإيجار طويلة الأجل ، وفي ظل هذا البديل تكون مبررات الرسملة هي مجرد وجود حق لاستخدام الأصل لفترة طويلة.

5. رسملة عقود الإيجار المؤكدة التي تتضمن على غرامات عند عدم إلتزام المستأجر بتنفيذ العقد ، ووفقاً لهذا الرأي ترسمل فقط الحقوق والإلتزامات التعاقدية غير القابلة للإلغاء .

هناك ثلاث مداخل رئيسة تؤيد وتدعم رسملة عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر وهي كالتالي :

1. المدخل القانوني : هذا المدخل لرسملة عقد الإيجار يحل المشكلة باللجوء إلى المفاهيم والتعريفات القانونية ، حيث يرى هذا المدخل أن كل العقود غير القابلة للإلغاء تخلق حقوق ملكية وإلتزامات قانونية ، يجب أن تظهر في ميزانية المستأجر ، حتى إذا كانت هذه العقود قد نشأت عن اتفاقيات وعقود تأجير.

2. مدخل حقوق الملكية الجوهرية : وهو يقوم على أساس أن شروط عقد الإيجار التي تجعل من المستأجر يدفع مبلغاً أكبر من القيمة الإيجارية للفترة الحالية عن الأصل ، وأن فترة العقود تغطي الجزء الهام من العمر الاقتصادي للأصل ، وتعني اكتساب المستأجر حقوق ملكية ضمنية للأصل المؤجر وأنها تمثل اتفاقيات مبادلة مشروطة مع دفعات بالتقسيط .

3. مدخل نقل منافع ومخاطر الملكية : يمثل هذا المدخل الذي جاء به المعيار الأمريكي رقم (13) المدخل الأوسع لحجية الرسملة وبهذا المدخل أُسقطت عدم قابلية الإلغاء كشرط أو متطلب أساسى للرسملة وأكده مفهوم الحقوق الجوهرية. (بارود، أحمد توفيق 2011).

يشترط المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) للقياس المحاسبي للتأجير التمويلي باستخدام مدخل الرسملة في المعيار رقم (13) ضرورة توافر شرط على الأقل من الشروط التالية في بداية عقد التأجير التمويلي حتى يمكن رسملة القيمة الحالية للأقساط السنوية التي ستدفع طوال فترة التعاقد طبقاً لمعدل خصم معين (يفضل أن يكون هو معدل الفائدة على الاقتراض السائد في السوق في ذلك الوقت) ، ثم إهلاك هذه القيمة دوريأً ، ويضاف إليه فقط الفائدة السنوية باعتبار أن المنشأة حصلت على قرض معين بنفس سعر الفائدة السائد على الاقتراض ، مع تحفيض مقدار الالتزام المعادل للإيجارات التمويلية المرسملة بمقدار القسط المسدد فعلاً سنوياً وهذه الشروط هي :

1. أن ينص العقد على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر .
 2. أن يمنع العقد المستأجر حق شراء الأصل بسعر تحفيزي .
 3. أن تساوي فترة العقد 75 % أو أكثر من العمر الانتاجي للأصل المستأجر .
 4. أن تساوى القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد (Minimum Leaser Payments) 90 % أو أكثر من القيمة السوقية للأصل المستأجر .
- وإذا لم يتوفّر في عقد الإيجار أحد هذه الشروط الأربع ، يجب المحاسبة عنه في سجلات المستأجر كعقد إيجار تشغيلي . (محمد عبد العزيز ، سمير 2000م).
- تطلب المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر الخطوات التالية :
1. التأكد من نوع عقد التأجير وأنه يمثل عقد تأجير تمويلي .
 2. البحث عن مدى توافر أحد شروط رسملة عقد التأجير التمويلي .
 3. دفعات الإيجار (الأقساط) ومراعاة تحليلها إلى عنصرين (الفائدة والجزء المسدد من أصل الالتزام – قيمة الأصل) .
 4. احتساب الاحلاك .
 5. فيما يتعلق بالتكاليف المباشرة المبدئية المتصلة بأنشطة الإيجار يتم رسمتها مع الأصل .

6. بالنسبة للمصروفات التي تتطلب مقتضيات العقد التمويلي مثل العمولات والرسوم القانونية يمكن تحميلاً على مصروفات الفترة إذا كانت مبالغ زهيدة أو توزع على مدة العقد إذا كانت ذات أهمية نسبية .
7. مدفوعات الإيجار التشغيلية يتم الاعتراف بها كمصاروف في قائمة الدخل . كما تتطلب المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في دفاتر المؤجر القيام بالخطوات التالية :
1. التأكد من العقد وأنه يمثل عقد تأجير تمويلي مباشر .
 2. البحث عن مدى توافر شروط الرسملة .
 3. تحديد قيمة إجمالي الاستثمار وتكلفة الأصل والقيمة الباقية للأصل في نهاية العقد .
 4. يجب توفير المعلومات التالية عند إعداد القيود اللازمة لإثبات العقد التمويلي :
 - أ- إجمالي الاستثمارات (Gross Investment) ويشتمل على الحد الأدنى لقيمة العقد بالإضافة إلى قيمة الأصل المتبقية ويمثل إجمالي الاستثمارات هذا مقدار إجمالي مديني عقود الإيجار.
 - ب- إيرادات الفوائد غير المحققة (Unearned Interest Revenue) وتساوي الفرق بين إجمالي الاستثمارات والقيمة الدفترية للأصل .
 - ج- صافي الاستثمار (Net Investment). ويساوي الفرق بين إجمالي الاستثمارات وإيرادات الفوائد غير المحققة وهذا مما يدلل أهمية عقد التأجير التمويلي حسب المعايير المحاسبية حالياً بما شمل جميع مركبات الأنشطة الاقتصادية منذ نشأته وتطوره حتى ظهور المعايير المحاسبية ليفرق بين تداول المنعة من جهة و تداول الأصل من جهة أخرى بالرغم من اختلاف المدارس المحاسبية .

جدول رقم (1)

ثانياً : مقارنة المعالجات المحاسبية للتأجير التمويلي بين الفقه التقليدي والإسلامي

التأجير التمويلي في الفقه الإسلامي	التأجير التمويلي في الفقه التقليدي
1 - تسجيل القيد باعتباره عقد إجارة فقط .	1- تسجيل القيد باعتباره عقد تملك
2- تقيد الإلتزامات بأقساط إجارة .	2- تقيد الإلتزامات طويلة الأجل بمدفوعات إجارية
3- توزيع القسط السنوي للايجار : - يخفض إلتزامات عقد الإجارة . - إثبات إهلاك الأصل . - إثبات الأرباح المستحقة على الأصل من عقد الإجارة . - إثبات مصاريف الضرائب و الصيانة و التأمين .	3- يوزع القسط السنوي للايجار كالتالي : - يخفض به إلتزام الناشر من عقد التملك - إهلاك الأصل من عمره الانتاجي . - تقيد الفائدة حسب نوعها على الأصل . - تقيد التكاليف من ضرائب و صيانة للأصل .
4- تكرار القيود خلال سنوات الإجارة بدون تملك .	4- تكرار القيود خلال سنوات التأجير.
5- في نهاية عقد الإجارة يعرض الأصل للبيع بالخيارات . - إثبات القيمة العادلة للأصل عند عقد العقد . - سداد قيمة الأصل المباع بالخيارات .	5- في نهاية عقد الإيجار يكون : - استفاد قيمة الأصل المستأجر - سداد قيمة الإلتزام الرأسمالية .

المصدر: إعداد الباحث

طبيعة المعالجات المحاسبية بين المؤجر و المستأجر :

1. المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر .

يقوم المؤجر باستبدال حساب الأصل المؤجر بحساب (مديني عقود الإيجار) ويتم إثبات قيمة إجمالي الاستثمارات في حساب مديني عقود الإيجار عند بداية تنفيذ عقد الإيجار . ثم استفاد جزء من إيرادات الفوائد غير المحققة في نهاية كل سنة خلال سنوات عقد الإيجار باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلى ، وبذلك يحقق المؤجر عائد ثابت على صافي استثماراته في الأصل المؤجر.

يقوم المؤجر بشراء الأصول المطلوب تأجيرها عند ابرام عقد التأجير التمويلي ، ويتم تسجيل عملية الشراء في دفاتر المؤجر في الجانب المدين حساب الأصل (موضوع عقد التأجير) والجانب الدائن حساب النقدية. وهذه المعالجة تقيد عملية شراء الأصل من المورد ، وعند توقيع عقد التأجير التمويلي مع المستأجر تتبع الخطوات التالية في عملية الإثبات :

أولاً : عند توقيع العقد :

هناك بديلين أمام المؤجر لتسجيل عملية تأجير الأصل في الجانب المدين حساب مديني عقود التأجير التمويلي . (إجمالي القيمة الإيجارية المستحقة خلال مدة العقد) وفي الجانب الدائن يتم تسجيل حساب الأصل موضوع العقد. و حساب ايرادات الفوائد الغير محققة (غير مكتسبة). أو في الجانب المدين حساب مديني عقود التأجير التمويلي . (صافي القيمة الإيجارية خلال مدة العقد) وفي الجانب الدائن حساب الأصل المؤجر.

وبصورة عامة يتم حساب قيمة إجمالي مديني عقود الإيجار كالتالي :

$$\text{مديني عقود الإيجار} = \text{قيمة عقد الإيجار} - \text{تنفيذ نفقات العقد} + \text{القيمة المتبقاة للأصل المؤجر غير المضمونة} .$$

ويتم حساب ايرادات الفوائد الغير محققة (غير مكتسبة) كالتالي :

$$\text{ايرادات الفوائد الغير محققة} = \text{مديني عقود الإيجار} - \text{القيمة الدفترية للأصل المؤجر} .$$

ثانياً : عند تحصيل القيمة الإيجارية الأولى (القسط).

عند سداد قسط الإيجار يسجل في الجانب المدين حساب النقدية و يجعل حساب مديني عقود التأجير التمويلي في الجانب الدائن.

وهذا القيد يعبر عن سداد الدفعة الأولى للإيجار في السنة الأولى .

ثالثاً : في نهاية السنة الأولى .

في نهاية العام الأول لعقد الإيجار يسجل حساب ايرادات الفوائد غير المحققة (المكتسبة) في الجانب المدين وحساب ايرادات الفوائد في الجانب الدائن .

وهذا القيد يعبر عن تحفيض رصيد الفوائد الدائنة غير المحققة والذي يخص العام .

وسيتم إعداد نفس القيود أعلاه خلال سنوات الإيجار ، وبانتهاء عقد التأجير التمويلي سيكون قد تم الانتهاء من اقفال حسابات مديني عقد التأجير التمويلي والفوائد غير المحققة . وسيتم الإفصاح عن قيمة صافي الاستثمار في عقد الإيجار ضمن الأصول غير المتدالة ، مع فصل المبلغ الذي سيحصل خلال العام التالي ضمن الأصول المتدالة في الميزانية العمومية كما يلى : (محمد عبد العزيز ، سمير ، 2000 م) .

جدول رقم (2)

قائمة المركز المالي كما في ××/12/31 م

الخصوص	الأصول
	<u>الأصول المتدالة :</u> ××× صافي الاستثمار - عقود التأجير التمويلي . <u>الأصول غير المتدالة :</u> ××× صافي الاستثمار - عقود التأجير التمويلي .

المصدر: إعداد الباحث

رابعاً : عند نهاية عقد التأجير التمويلي

عند بيع الأصل المستأجر للمستأجر في نهاية مدة العقد ، لا تجري لدى المؤجر أي قيود إهلاك ويعتبر المبلغ الذي بيع به الأصل في نهاية مدة العقد بمثابة مكاسب

للمؤشر ، في حالة عدم وجود قيمة خردة يتم تقييمها للأصل عند التعاقد. ويسجل القيد المحاسبي يجعل حساب النقدية في الجانب المدين وحساب مكاسب بيع الأصل المؤجر في الجانب الدائن.

وفي حالة استرداد القيمة المتبقية للأصل المؤجر يسجل حساب القيمة المتبقية للأصل المؤجر في الجانب المدين وحساب مديني عقود التأجير التمويلي في الجانب الدائن.

وفي حالة انخفاض القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر عن القيمة المتبقية المضمونة بواسطة المستأجر ، يقوم المستأجر بسداد الفرق نقداً ، ويسجل: (سمير الصبان، محمد وآخرون ، 2003 م) حساب النقدية في الجانب المدين وحساب القيمة المتبقية للأصل المؤجر وحساب مديني عقود التأجير التمويلي في الجانب الدائن.

المفاهيم الأساسية للتأجير التمويلي وفق معيار هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية:

صنف المعيار الإسلامي عقود الإجارة إلى نوعين وهما:

1. عقد الإجارة التشغيلية وهي الإجارة التي لا يسيقها وعد بالتمليك .
2. عقد الإجارة المنتهية بالتمليك (التأجير المنتهي بالإقتداء) وتشمل :
 - أ- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع .
 - ب- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد .
 - ج- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء مدة العقد بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة .
 - د- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

تلخص المعالجة المحاسبية لعمليات الإجارة وفق ما ورد في المعيار الفقرة (13) في الآتي :-

1. الإجارة التشغيلية :
 - أ- من جهة نظر المؤجر :

تقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة عند إقتناها بتكلفة إقتناها (التكلفة التاريخية ، وتشمل صافي الثمن المشترى به مضافاً إليه تكالفة إقتناه (الجمارك، الضرائب، تكلفة النقل وتأمين النقل، وأي نفقات لازمة لاقتناء الأصل) ، وفي حال توقيع انخفاض مستمر ذي أهمية نسبية في القيمة المتبقية المقدرة للموجودات المؤجرة في نهاية عقد الإجارة ؛ يتم تقدير قيمة هذا الانخفاض ويعترف به كخسارة للفترة التي حدث فيها الانخفاض، كذلك تستهلك الموجودات المؤجرة وفق سياسة الاستهلاك التي ينتهجها المؤجر، وتظهر الموجودات المؤجرة في قائمة المركز المالي تحت بند استثمارات (موجودات مؤجرة). ويتم توزيع إيرادات الإجارة بما يتاسب مع الفترات الزمنية التي يشملها العقد ، وثبتت إيرادات الإجارة في قائمة الدخل تحت مسمى (إيرادات إجارة).

1. وتوزع التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد على مدة العقد حسب الأساس المتباع في توزيع إيرادات الإجارة وإن لم تكون ذات أهمية نسبية كمصروف في قائمة الدخل. أما مصروفات الاصلاحات التي تم للأصول المؤجرة فإن كانت ذات أهمية نسبية تثبت في الفترة المالية التي حدث فيها التعاقد ، أما إن كانت متفاوتة القيمة بين عام وآخر وتميزت بأهميتها النسبية فيكون لها تخفيض ويحمل بالتساوي عبر الدخل وفي الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء اصلاحات يوافق المؤجر على تحملها فإن المؤجر يثبتها كمصاروفات تحمل الفترة المالية وقت حدوثها. (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية المعيار رقم 9، 2010م).

وفي نهاية الفترة المالية يتم الآتي :

1. يثبت نصيب الفترة من التكاليف الأولية المباشرة للتعاقد في تلك الفترة إذا كانت ذات أهمية نسبية ويحمل على المصروفات.

2. وفي حالة تكوين مخصص لمصاروفات اصلاحات الأصول المؤجرة يتم تحويل نصيب الفترة من هذه المصروفات على المخصص .

3. تستهلك الأصول المؤجرة وفقاً لسياسة الاستهلاك التي يتبعها المؤجر.

4. تقاس ذمم أقساط الإجارة بحسب القيمة النقدية المتوقع تحصيلها.

بـ- الإجارة التشغيلية من وجهة نظر المستأجر :

توزيع أقساط الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة وتبثت مصروفات الإجارة في الفترة المالية التي تستحق فيها هذه الأقساط ، كذلك توزع التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ذات الأهمية النسبية على مدة العقد حسب الأساس المتبعة في توزيع مصروفات الإجارة ، أما إذا لم تكن ذات أهمية نسبية فإنها تثبت كمصاروفات للفترة المالية التي تم فيها التعاقد .

1- الإجارة المنتهية بالتمليك :

A- الإجارة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر المؤجر وفيها :

1- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة :

وفيها تقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة عند إقتنائها بتكلفة إقتنائها (التكلفة التاريخية) وتشمل ثمن الشراء مضافاً إليه التكاليف اللاحزة لاقتناء الأصل وفق ما ورد سابقاً ، أما فيما يتعلق بالتعاقد وبعد الإجارة فتثبت الأصول المؤجرة تحت مسمى (موجودات إجارة منتهية بالتمليك) وتُتقاس بقيمتها الدفترية ، وتعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد بتوزيع ذي الأهمية النسبية على مدة العقد حسب الأساس المتبعة في توزيع مصروفات الإجارة وإلا فتثبت لمصاروفات للفترة المالية.

أما فيما يتعلق بإيرادات الإجارة فتوزع إيرادات الإجارة بما يتاسب مع الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة وتبثت إيرادات الإجارة في قائمة الدخل (إيرادات إجارة) أما فيما يتعلق بمصاروفات اصلاحات الأصول المؤجرة فيتم إثباتها كما ورد بالنسبة للمستأجر وفي نهاية الفترة المالية يثبت نصيب الفترة من التكاليف الأولية المباشرة ويحمل على المصاروفات وفي حال تكوين مخصص لذلك يحمل نصيب الفترة ، من هذه المصاروفات والاستهلاك يتم التعامل معه وفق الطريقة المتبعة مع مراعاة عدم وجود أي قيمة متبقية للموجودات عند تحديد الاستهلاك، وتقاس ذمم أقساط الإجارة بحسب

القيمة النقدية المتوقعة تحصيلها وعند نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الموجودات المستأجر عن طريق الهيئة بشرط سداد جميع أقساط الإجارة المحددة في العقد .

2- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بسعر رمزي وغير رمزي :

بالنسبة للأصول المقتناة بغرض الإجارة تقوم وفق ما ورد في الإجارة التشغيلية من وجهة نظر المؤجر وكذلك التعاقد وبدئه فيجري عليه مثل ما ورد في الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهيئة وتعالج إيرادات الإجارة ومصروفات اصلاحات الأصول المؤجرة كما ورد في الإجارة التشغيلية وفي نهاية الفترة المالية فيتم الإثبات بنفس طريقة الإجارة التشغيلية مع مراعاة خصم ثمن البيع الرمزي وغير الرمزي في نهاية مدة العقد عند تحديد قيمة الاستهلاك ، وعند انتهاء مدة الإجارة فإذا سدد المستأجر جميع الأقساط وتم شراء الأصول تنتقل إليه ملكية الأصول المؤجرة وتغلق الحسابات المتعلقة بالإجارة .
وإذا قرر المستأجر عدم الشراء وكان المؤجر يتبع سياسة الإلزام في الوعد فإنها تثبت (أصول مقتناة بغرض الإجارة) بالقيمة النقدية المتوقعة تحصيلها وإذا كانت أقل من صافي القيمة الدفترية يعترف بالفرق خسارة في الفترة المالية التي تمت فيها ، أما في حال الالتزام بالوعد فإن الفرق بين القيمتين يثبت ذمماً على المستأجر .

3- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة :

بالنسبة للأصول المقتناة بغرض الإجارة يتعلق بإيرادات الإجارة ومصروفات إصلاح الأصول ومعالجة نهاية الفترة فينطبق عليها ما ورد في الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهيئة .

وعندما يتم شراء المستأجر لموارد الإجارة قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقية أقساط الإجارة تنتقل إلى المستأجر ملكية الموارد المؤجرة ويُغلق الحساب المتعلق بالإجارة مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتج عن الفرق بين ثمن البيع وصافي القيمة الدفترية .

4- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي :

بالنسبة للموجودات المقتناة بغرض الإجارة ومصروفات إصلاح الأصول ومعالجة نهاية الفترة فينطبق عليها ما ورد في الإجارة التشغيلية وما يلي التعاقد وبداية الإجارة فيجري عليه ما ورد في الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهيئة . فيما يخص هذا النوع فتشتت الحصة المباعة خصماً من الموجودات للأصول المؤجرة مع الاعتراف في قائمة الدخل بالربح أو الخسارة الناتج من الفرق بين صافي القيمة الدفترية للحصة أو الحصص المباعة وثمن البيع ويراعى خصم ثمن هذه الحصص المباعة عند تحديد الاستهلاك.

وعند انتهاء مدة عقد الإجارة وسداد أقساط الإجارة وثمن بيع جميع الحصص تُقفل الحسابات المتعلقة بالإجارة بالبيع التدريجي .

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر المستأجر وفيها :

1- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهيئة:

وتعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ومصروفات الاستئجار وفق ما ورد في الإجارة التشغيلية ، أما مصروفات الصيانة الدورية والتشغيلية للموجودات المستأجرة ففي حالة نص عقد الإجارة على تحملها للمستأجر تثبت كمصروفات في نهاية الفترة وفي نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة للمستأجر بموجب الهيئة بعد سداده لجميع الأقساط المضمنة في العقد وتقييد بالقيمة النقدية المتوقعة تتحققها في ذلك الوقت.

2- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بسعر رمزي وغير رمزي:

وتعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ومصروفات الاستئجار وفق ما ورد في الإجارة التشغيلية ، و مصروفات الصيانة الدورية والتشغيلية للأصول المؤجرة كما ورد في الإجارة عن طريق الهيئة من وجهة نظر المستأجر مع ملاحظة التفرقة التي وضعها المعيار في هذا الجانب فسمى تلك المصروفات (اصلاحات الموجودات أو الأصول المؤجرة) بالنسبة للمؤجر وسماتها (مصروفات الصيانة الدورية والتشغيلية بالنسبة للمستأجر) ، وفي نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المستأجرة إلى المستأجر بعد شرائها وتبث

بالقيمة النقدية المتوقع تتحققها وقت الشراء وإذا ظهر فرق بين هذه القيمة وثمن الشراء في الوعد فإنه يسجل لصالح الجهة التي تم الشراء من أموالها .

3- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة :

تعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ومصروفات الاستئجار بنفس الطريقة التي وردت في الإجارة التشغيلية ، ويجري على مصروفات الصيانة الدورية والتتشغيلية للأصول المستأجرة ما ورد في الإجارة عن طريق الهبة والبيع بسعر رمزي وغير رمزي بالنسبة للمستأجر ، أما عندما يتم شراء المستأجر لأصول الإجارة قبل انتهاء آجل الإجارة بثمن يعادل متبقي الأقساط عند توقيت الشراء فتنتقل إلى المستأجر ملكية أصول الإجارة وتثبت عن طريق البيع بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة بالقيمة النقدية المتوقع تتحققها وقت الشراء وإذا وجد فرق بين هذه القيمة وثمن الشراء فيسجل لصالح الجهة التي تم الشراء من أموالها .

4- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي:
 كذلك تعالج التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ومصروفات الاستئجار كما وردت في الإجارة التشغيلية ، وتعالج مصروفات الصيانة الدورية والتتشغيلية وفق ما ورد في الإجارة عن طريق الهبة وبثمن رمزي وغير رمزي وعن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة ، وتثبت قيمة الحصة المشترأة في هذا النوع من أصول الإجارة بالثمن الذي تم الشراء به وتستهلك الحصص المشترأة حسب سياسة الاستهلاك المتبعة للمستأجر .

ثالثاً : معايير محاسبة التأجير التمويلي

إذا تتبعنا التطور التاريخي لمحاسبة عقود التأجير التمويلي نجد أن الاصدارات المهنية الأمريكية في طليعة تلك الاصدارات ، حيث بدأ تداول معايير المحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل والتقرير عنها منذ عام 1976 م ، عندما أصدرت نشرة البحوث المحاسبية رقم (38) ، وكانت آخر دراسة ذات شأن من جانب المحاسبين من

أجل وضع مجموعة من المعايير للمحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل هي توصية مجمع معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم 13 والتي أصدرت في نوفمبر عام 1976 ، تحت عنوان (Accounting For Leasing) المحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل ، كما صدرت معايير وآراء أخرى مرتبطة بموضوع المحاسبة عن عقود الإيجار كالمعيار رقم (23) الذي صدر في أغسطس 1978 ، بعنوان بداية عقد الإيجار (Inception Of Lease) والمعيار رقم (91) لعام 1986 حول محاسبة الرسوم الغير قابلة للاستعادة والتكاليف المتراقة مع القروض والتكاليف المباشرة الابتدائية لعقد الإيجار ، والمعيار رقم (98) الذي صدر في مايو 1989 حول محاسبة البيع التأجيرى (البيع لاعادة استئجار الممتلكات الحقيقية) ، الا أنه بالرغم من كثرة الاصدارات التي جاءت بعد المعيار رقم (13) في الولايات المتحدة الأمريكية ، يمكننا القول أنها قد اقتصرت إما على معالجة حالة خاصة من عقود الإيجار أو على اجراء تعديلات طفيفة على بعض فقرات المعيار رقم (13) دون أن تمس مضمونه ، حيث يعد هذا المعيار أكثر المحاولات التي تهدف لإرساء أسس المحاسبة عن عقود الإيجار شمولًا.

اما في بريطانيا فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة (A S C) المعيار البريطاني رقم (21) بعنوان المحاسبة عن عقود الإيجار والشراء التأجيرى في أغسطس 1984 م ، ويتفق هذا المعيار مع المعيار الأمريكي في الهدف منه وهو المبدأ بمبدأ الجوهر فوق الشكل ، ولقد حدد المعيار أنه يشمل كل من المؤجر والمستأجر .

اما المعيار الدولي رقم (17) الصادر عن لجنة المعايير الدولية عام 1982 ، والخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار لا يختلف في جوهره عن المعيار المحاسبي رقم (13) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية ، حيث يستند كل المعايير إلى مبدأ الجوهر فوق الشكل .

لذا يمكن ان يتناول فيها كل من المعيار الأمريكي رقم 13 و المعيار الدولي رقم 17 بالتفصيل وكيفية محاسبة التأجير التمويلي في كل من الاتي :-

أولاً : التصنيف المحاسبي في ظل المعيار الامريكي رقم 13 .

طبقاً للمعيار الامريكي رقم (13) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نوفمبر 1976 م ، يصنف العقد في دفاتر المستأجر كإيجار رأسمالي إذا توافر فيه في تاريخ التعاقد أو بدأ الإلتزام شرط من الشروط الأربع التي سبق وأن أشرنا إليها وهي كالتالي :

أن ينص العقد على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر .

1. أن يمنح العقد المستأجر حق شراء الأصل بسعر تحفيزي .

2. أن تساوي فترة العقد 75 % أو أكثر من العمر الانتاجي للأصل المستأجر .

3. أن تساوي القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد 90 % أو أكثر من القيمة السوقية للأصل المستأجر

كما أن عقد الإيجار الذي يقابل متطلبات الشرطين الأول والثاني يجب أن يقابل متطلبات الشرط الرابع الذي يحتوي في مضمونه على متطلبات كل منهما ، لانه اذا كانت القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية تقترب كثيراً من سعر بيع الأصل نقداً ، فإن ذلك يعني أن العقد في مضمونه ليس عقد ايجار ولكنه عقد شراء يرتب ضمنياً حق انتقال الملكية إلى المستأجر (Coughlon. J.w, 1980).

اما في دفاتر المؤجر فإنه يتم تصنيف عقود الإيجار باستخدام نفس أسس تصنيف عقود الإيجار من وجهة نظر المستأجر ، ويصنف عقد الإيجار كإيجار تمويلي أو بيع إذا توافر فيه أحد الشروط الأربع التي تستخدم لتصنيف عقود الإيجار في دفاتر المستأجر بالإضافة إلى ضرورة توافر شرطين آخرين مجتمعين وهما :

1. امكانية التبؤ بطريقة معقولة بتحصيل دفعات الإيجار من المستأجر .

2. لا يوجد عدم تأكيد جوهري بشأن تحمل المؤجر لأى تكلفة مستقبلية خلال فترة الإيجار (بمعنى أن المؤجر قد أكمل إلتزاماته التعاقدية ، أو أن تكون هذه التكاليف من الممكن تقديرها بطريقة معقولة) . أن الهدف من توافر الشرطين بالنسبة للمؤجر هو التأكد من أن مخاطر الملكية قد تم تحويلها

بالكامل للمستأجر ، فإذا كانت دفعات التأجير التي سيتم تحصيلها غير مؤكدة والتکاليف المستقبلية لا يمكن التنبؤ بها فان استبعاد الأصل المؤجر من سجلات المؤجر أمر خاطئ.

هناك عدة اعتبارات يجب اخذها في الحسبان عند تطبيق المعيار رقم (13) وهى كالتالي:

١. القيمة العادلة للأصل في بداية الاستئجار .

تعتبر القيمة العادلة للأصل المستأجر عن السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في المعاملات الحرة بعيداً عن الاطراف المشتركة في عملية البيع أو الشراء ، وتوجد بعض الحالات التي تؤثر على القيمة العادلة للأصل وهي كالتالي :

أ- إذا كان المؤجر هو نفس المنتج للأصل ، أو وكيل البيع فإن القيمة العادلة للأصل في بداية الاستئجار ستكون هي نفسها سعر البيع الجارى ، بحيث يعكس هذا السعر أي مسموحاًات أو خصم تجاري ممنوح ، ويتوقف تحديد السعر العادل على ظروف السوق في بداية الاستئجار ، بمعنى انعكاس الآثار الاقتصادية من رواج أو كساد على تحديد السعر وفي بعض الاحيان تقل القيمة العادلة عن سعر البيع .

ب- في حالة ما إذا كان المؤجر ليس هو نفسه المنتج للأصل أو وكيل البيع فإن القيمة العادلة في بداية فترة الاستئجار تكون متمثلة في تكلفة الأصل بحيث تعكس اي مسموحاًات وخصومات يمكن الحصول عليها مع مراعاة تاريخ ملكية المؤجر للأصل . وتشاً مشكلة كيفية تحديد القيمة العادلة بطريقة موضوعية عندما يكون الأصل المستأجر جزءاً ضمن أصل أكبر ، كما هو الحال مثلاً عند استئجار مكتب أو دور في إحدى المباني ، في هذه الحالة قد يضطر المستأجر إلى تصنيف العقد وفقاً لشرط التصنيف الثالث ، ونظراً لعدم تحقيق التقدير الموضوعي للعمر الاقتصادي المقدر للمبنى في الواقع العملي ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) التفسير

رقم (24) والذي أوضح أنه في حالة عدم وجود مبيعات للأصل مما ينافي للأصل المستأجر ، فإنه يمكن استخدام أسس أخرى لتحديد القيمة العادلة بطريقة موضوعية كالتكلفة الاستبدالية المقدرة ، أو التقدير المستقل لقيمة الأصل المؤجر .

2. الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية .

من وجهة نظر المستأجر فإن الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية هو أقل قيمة إيجارية يمكن دفعها خلال فترة الاستئجار مخصوصاً منها أي مبالغ إضافية تدفع مقابل مصاريف التأمين أو خدمات الصيانة أو الضرائب ، التي يسددها المؤجر أو أي قيمة متبقية للأصل تكون مضمونة من جانب المستأجر ، وكذلك يجب أن يتضمن الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية أي مبالغ يمكن أن يطالب المستأجر بدفعها في حالة عدم تجديد أو تمديد فترة الاستئجار عند انتهاء العقد سواء أكانت هذه المبالغ تتعلق بشراء الأصل أم لا ، وتعد كتعويض يكون منصوصاً عليه في العقد ، ويجب أن يتم حسابه ضمن القيمة الإيجارية منذ بداية فترة التعاقد .

وفي حال نص عقد الإيجار على شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد فإن الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية خلال فترة الإيجار يجب أن يشمل على المبلغ الذي سيتم شراء الأصل به في نهاية فترة العقد ، أي تحسب لهذا المبلغ قيمة حالية بنفس معدل الخصم ، ويدخل في رسملة الإيجار ويظهر في الميزانية ضمن المبلغ المسجل عن الأصل المستأجر .

من وجهة نظر المؤجر فإن الحد الأدنى للمدفوعات هو المدفوعات المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أي ضمان بقيمة متبقية عن الأصل المستأجر من جانب طرف ثالث غير مرتبطة بكل من المستأجر والمؤجر .

وبالنسبة لمدة الإيجار الإضافية ، أي غير المؤكدة التي لا يمكن أن تعالج في بداية العقد بسبب اعتمادها على حقائق أو أحداث مستقبلية ، والتي يتم حسابها اعتماداً على مؤشرات معينة كحجم المبيعات الناتجة للتسهيلات المستأجرة ، ونسبة العلاوة المقدرة

مستقبلًا في معدل الفائدة ومعامل الرقم القياسي في تاريخ إنشاء الأصل المستأجر والذي يعكس إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد . وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي المعيار رقم (29) بعنوان " تحديد الإيجارات الاحتمالية " حيث وضح هذا المعيار أن القيمة القابلة للقياس والتي يتضمنها عقد الإيجار في بدايته تعد جزءً من الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار كالمدفوعات الإيجارية الدورية المحددة وفتاً لمعدل الفائدة السادس في بداية عقد الإيجار ، أما بالنسبة لمدفوعات الإيجار التي تعتمد على عامل يرتبط مباشرة بالاستخدام المستقبلي للأصل المستأجر ك ساعات استخدام الآلة خلال فترة الإيجار أو التغيرات السعرية المتالية في تكالفة الأصل المستأجر ، فلا تعد جزءً من قيمة الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار ، وتعالج كمصاروف من وجهة نظر المستأجر وكأيراد بالنسبة للمؤجر .

1. شروط التأجير التصاعدية:

أوضح المعيار رقم 13 أن تصنيف عقد الإيجار، وتحديد نوعه يتم في تاريخ إبرام العقد أو تاريخ التزام الطرفين على تنفيذ الأحكام الرئيسة فيه ، واستثناؤه لهذه القاعدة فقد أجاز هذا المعيار في حالة ما إذا كان الأصل المستأجر لم يتم إنشائه بعد ، أو لم يتم إقتناوه من قبل المؤجر أن يكون في تاريخ بداية عقد الإيجار ، هو التاريخ الذي يتم فيه إنشاء الأصل المستأجر وإمتلاكه من جانب المؤجر ، ونظرًا لأن بعض اتفاقيات عقود الإيجار التي يضعها تتضمن شرطًا يتعلق بتزايد الحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية خلال فترة الإنشاء أو الاكتساب اعتماداً على تغير الأسعار العادي ، أو التغيرات في دليل أسعار المستهلك ، فقد أدى ذلك إلى إثارة مشكلة إمكانية أن ترتفع أو تخفض القيمة العادلة للأصل خلال فترة إنشائه بحيث تصبح القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار في بداية فترة العقد أكثر أو أقل من نسبة 90% من القيمة العادلة للأصل بما يعني أن تطبيق شرط التصنيف الرابع في تاريخ إكمال الأصل، يمكن أن يؤدي إلى تصنيف عقد الإيجار التمويلي إلى عقد تشغيلي ، وحتى يمكن تجنب هذا الاحتمال فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية النشرة رقم (23) بعنوان

(بداية عقد الإيجار) الذي أكد صراحة أن تصنيف عقد الإيجار يجب أن يكون دائمًا في تاريخ الموافقة عليها .

2. معدل الخصم:

يتطلب تحديد القيمة الحالية للحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية التفرقة بين معدلين هما ، معدل فائدة الاقتراض الإضافي للمستأجر ، ومعدل الفائدة الضمني للمؤجر . بالنسبة لمعدل فائدة الاقتراض الإضافي للمستأجر فإنه يتمثل في المعدل الذي يتيح للمستأجر عند بداية العقد الحصول على المبلغ اللازم لتمويل شراء الأصل المستأجر ، وقد يستخدم هذا المعدل في إيجاد القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات الإيجارية في حالة تعذر تحديد معدل الفائدة الضمني للتأجير أو إذا كان أدنى منه (FASB,SFA 13, 1976).

أما معدل الفائدة الضمني للتأجير فهو معدل الخصم الذي يأخذ في الاعتبار كل من تكلفة الأصل المستأجر وتكلفة التمويل بالإضافة إلى المدفوعات التي يقوم المؤجر بتحملها كالمصاريف الإدارية ، وذلك حتى يمكنه فيما بعد في الحصول على معدل العائد الذي يتوقع تحقيقه على الأموال المستثمرة في عقد الإيجار ، ويعنى ذلك أنه المعدل المحسوب بواسطة المؤجر الذي يجعل القيمة المتبقية غير المضمونة متساوية للقيمة العادلة للأصل في تاريخ العقد .

والهدف من استخدام معدل الفائدة الضمني للآتي :-

1. من أجل التأكد أن المستأجر لن يستخدم معدل خصم زائف يعطى قيمة حالية أقل من 90% من القيمة العادلة للأصل ، وبالتالي يجعل من الممكن تجنب رسملة الأصل والإلتزامات المرتبطة به وبالتالي لا تظهر في الميزانية العمومية (تمويل خارج الميزانية).

2. المستأجر يعلم بأن هذا المعدل أكثر من واقعي لأنه سيؤدي إلى جعل مجموع القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات الإيجارية يساوي القيمة العادلة للأصل المؤجر بالنسبة للمؤجر .

وطبقاً لما يقتضيه المعيار المحاسبي رقم 13 فإنه ينبغي على المستأجر أن يطبق أدنى المعدلين لإيجاد القيمة الحالية الأدنى للمدفوعات الإيجارية . FASB,SFA 23, (1978).

ثانياً : القياس المحاسبي في قلل المعيار الامريكي رقم 13

1. القياس والإثبات المحاسبي لعقود التأجير التمويلي في دفاتر المستأجر .

وفقاً للمعيار الامريكي رقم (13) تتحدد القيمة التي يسجل بها الأصل والإلتزام الناشئ عن عقد الإيجار الرأسمالي في السجلات المحاسبية لدى المستأجر نتيجة الاختيار بين القيمة الحالية للحد الأدنى للمدفوعات الإيجارية ، والقيمة السوقية العادلة للأصل في تاريخ التعاقد أيهما أقل . ونظراً لكون القاعدة في القياس المحاسبي إعتماد التكلفة الفعلية فإنه في هذه الحالة يجب استعمال القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية أساساً لقياس تكلفة الأصل المستأجر إلا أنه عندما يكون مقدارها أعلى من القيمة السوقية العادلة فإنه ينبغي في هذه الحالة الاستغناء عنها وإعتماد القيمة السوقية العادلة للأصل لكونها تمثل القيمة الحالية للمنافع المستقبلية ، وأن أي زيادة في القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية عن تلك القيمة يُعد ناتجاً عن ظروف تمويلية يجب ألا يكون لها تأثير في تحديد قيمة الأصل عند إثباته في السجلات والدفاتر ، وهذا يعني أن سعر الأصل في السوق يعادل الحد الأعلى الذي على أساسه يتم قياس الأصل موضوع العقد

و لأغراض إحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار ، يجب على المستأجر استخدام معدل الفائدة للأقتراض الإضافي ، إلا أنه إذا كان المستأجر على علم بمعدل الفائدة الضمني للمؤجر ، وكان هذا المعدل أقل من معدل الفائدة على الأقتراض الإضافي للمستأجر فإنه يتبع عليه استخدام معدل الفائدة الضمني للمؤجر (FASB,SFAS 13, 1976).

يستهلك المستأجر الأصول المستأجرة بعقود رأسمالية بنفس الطريقة التي يتم فيها استهلاك الأصول المملوكة ، وتكون فترة الاستهلاك إما على أساس العمر الانتاجي

المقدر للأصل أو مدة عقد الإيجار ، و إعتماداً على الشرط الذي تم استخدامه لتصنيف عقد الإيجار ، فإذا كان الشرط المستخدم هو واحد من الشرطين الأول والثاني أي (نقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة العقد أو خيار الشراء التفاوضي) فعندما يتم أهلاك الأصل وفقاً للعمر الانتاجي، أما في الحالات الأخرى فيتم إهلاك الأصل وفق مدة عقد الإيجار .(محمد الليشى ، فؤاد ، 2003م).

خلال فترة الإيجار يجب استخدام طريقة معدل الفائدة السائد لاحتساب مصروف الفائدة عن الفترة وتحديد قيمة التخفيض في قيمة الالتزامات عن عقود الإيجار الرأسمالي ، ويستخدم المستأجر في ذلك نفس معدل الخصم الذي سبق استخدامه لاحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير .

يؤكد المعيار الامريكي رقم 13 على تحميل قائمة الدخل لدى المستأجر (بالإضافة إلى مصروفات الاستفاذة والفوائد) المصروفات المقابلة لمنافع استخدام الأصل المستأجر ، ويجب ملاحظة أنه في حالة تحمل المؤجر لمسؤولية دفع تكاليف الحياة (تكاليف تنفيذ العقد) فإن الجزء من دفعات الإيجار والذي يتعلق بهذه التكلفة يتم استبعاده من الدفعات الإيجارية قبل إحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لهذه الدفعات . وإذا كان هذا الجزء من دفعات الإيجار لا يمكن تحديده من العقد ، فإنه يجب تقدير قيمة هذه التكلفة و استبعادها من دفعات الإيجار ، وإذا نص العقد على أن يقوم المستأجر بدفع تكاليف الحياة والاستحواذ مباشرة إلى طرف ثالث ، فإنه يمكن استخدام دفعات الإيجار كما هي دون إجراء أي تسويات عند إحتساب القيمة الحالية .(Jan, R.Williams, GAAP, 2000).

يرتبط قياس إلتزامات عقود الإيجار الرأسمالي بكل قيمة الإلتزام الناشئ عن العقد وقيمة ما يتم تخفيضه بعد كل عملية سداد للدفعات الإيجارية . وبالنسبة لقيمة ما يتم تخفيضه بعد سداد كل دفعه إيجارية فإنه يجب ملاحظة أن هذا التخفيض من قيمة الإلتزام لا يرتبط بالقيمة المستفادة من الأصل المستأجر حيث يختلف الإجراء

المحاسبي من الاستفادة للأصل المستأجر عن الإجراء المحاسبي لتخفيض الالتزام .
 (ابراهيم جمعة ، اسماعيل ، 1996 م).

2. القياس والإثبات المحاسبي في دفاتر المؤجر:

قسم مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي الإيجار الرأسمالي بالنسبة للمؤجر إلى الإيجار التمويلي المباشر والإيجار البيعي (البيع الإيجاري) ويتوقف تصنيف عقد الإيجار إلى إيجار تمويلي أو بيع على وجود ربع المنتج أو الوكيل ، فإذا كان هناك ربع للمنتج أو الوكيل (نتيجة اختلاف القيمة السوقية للأصل المستأجر في تاريخ نشأة العقد عن قيمته الدفترية) فإنه ينبغي تصنيف العقد كإيجار بيع ، ويصنف العقد كإيجار تمويلي إذا لم يكن هناك مثل هذا الربع .

1. الإيجار التمويلي المباشر Direct Financing Lease

في هذا النوع من العقود يهتم المؤجر بتمويل العمليات وليس بإنتاج الأصل أو تسويقه ، لهذا لا يحق للمؤجر هامش ربح في بداية عقد الإيجار لأن قيمة الأصل تساوي سعر بيعه ، ويتم القياس والإثبات المحاسبي في دفاتر المؤجر كما يلى :-

أ- اذا تم تصنيف عقد الإيجار كإيجار تمويلي فإنه ينبغي استبعاد الأصل المؤجر من المؤجر وإثبات أصل آخر بدلاً منه يعبر عن حقوق المؤجر في عقد الإيجار ، ويطلق عليه مديني عقود الإيجار ، ويعبر هذا الحساب عن الاستثمار الإجمالي للمؤجر في الأصل المؤجر ، وتتعدد قيمته بالحد الأدنى لدفعمات الإيجار (بعد خصم تكاليف تنفيذ العقد) مضافةً إليه القيمة المتبقية غير المضمونة مع الاعتراف بالفرق بين قيمة الاستثمار الإجمالي والقيمة العادلة للأصل المؤجر كإيرادات فوائد غير مكتسبة .

ب- يجب توزيع إيرادات الفوائد غير المكتسبة على الفترات المالية التي تتضمنها فترة الإيجار وذلك باستخدام طريقة سعر الفائدة السائدة ، ويستخدم معدل الفائدة الضمني للمؤجر لأغراض تحديد إيرادات الفائدة عن الفترة ، ويؤدي

تطبيق طريقة معدل الفائدة السائد إلى تحقيق معدل ثابت للعائد على صافي الاستثمار في عمليات التأجير.

جـ فى عقود الإيجار التي تنص على أن يتضمن المستأجر قيمة محددة للأصل فى نهاية فترة الإيجار أو تحمله غرامة فى حالة عدم تجديد العقد بعد إنتهائه يظهر فى حسابات المؤجر رصيد للحد الأدنى للإيجار مساوٍ للقيمة المتبقية المضمونة أو الغرامة ، فإذا وفى المستأجر بشروط العقد فإن الرصيد المتبقى يعالج كمدین في حساب الإيرادات غير المكتسبة .

دـ فى نهاية مدة عقد الإيجار يجب أن يستبعد الحساب المعتبر عن صافي الاستثمار ويظهر الأصل المؤجر في الحسابات بالقيمة الأقل بين ثلاثة قيم وهي ، التكالفة الأصلية أو القيمة الدفترية أو القيمة السوقية ، وتجري التعديلات في الحسابات وصافى هذه التعديلات يحمل على حساب الإيرادات في نفس فترة حدوثه.

(عبد الفتاح أبو المكارم، وصفى 1983م) .

2. الإيجار البيعي أو البيع الإيجاري Sales-Type Lease :

فى مثل هذا النوع من العقود غالباً ما يكون المؤجر منتجاً أو وكيلًا لبيع الأصل نفسه وعليه فهو يحصل على نوعين من الإيرادات هما ربح المنتج أو الوكيل والذي يُعرف به بالكامل في بداية عقد الإيجار وهو حاصل طرح القيمة السوقية العادلة للأصل من تكلفة الأصل المؤجر ، والإيراد هو إيراد الفائدة التمويلية غير المكتسبة وهو حاصل طرح إجمالي قيمة دفعات الإيجار بما فيها الفوائد من القيمة السوقية العادلة للأصل . ويطلب القياس المحاسبي لعقود الإيجار البيعي ما يلى :-

أـ يجب على المؤجر إثبات عملية البيع والإعتراف بسعر بيع الأصل كإيراد وتكلفته كمحضوف ، ويتحدد سعر بيع الأصل بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار ، بينما تتحدد تكلفة البضاعة المباعة بمقدار تكلفة الأصل مخصوصاً منها القيمة الحالية للقيمة المتبقية غير المضمونة .

- بـ- يسجل الفرق بين إجمالي الاستثمار والقيمة الحالية لدفعتات الإيجار المحصلة مضافاً إليها القيمة المتبقية غير المضمونة كإيرادات فوائد غير مكتسبة ، ومعدل الخصم الذي يستخدم في تحديد القيمة الحالية لدفعتات الإيجار والقيمة المتبقية غير المضمونة هو معدل الفائدة الضمني في العقد ، والإيرادات غير المكتسبة تستهلك كإيراد خلال فترة الإيجار بحيث ينتج عنها معدل عائد ثابت على صافي الاستثمار .
- جـ- صافي الاستثمار في الأصول المؤجرة هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الاستثمار وإيرادات الفوائد غير المكتسبة ، ويُخضع صافي الاستثمار في الأصول المؤجرة للاعتبارات التي يخضع لها أي أصل آخر من حيث كونه أصلاً متداولاً أو ثابت في قائمة المركز المالي .
- دـ- إذا تضمن عقد الإيجار بند ضمان من قبل المستأجر للقيمة المتبقية للأصل أو الغرامة في حالة عدم الوفاء بشروط العقد فيعالج محاسبياً كما ورد في معالجة الإيجار التمويلي.
- هـ- يجب أن يعاد تقييم القيمة المتبقية للأصل سنويًا على الأقل وإذا احتاجت إلى تعديلات يسري عليها ما ورد في الإيجار التمويلي المباشر. FASB,SFAS (13,1976)

ثالثاً : العرض والإفصاح المحاسبي في ظل المعيار الأمريكي رقم 13 .

فرق المعيار الأمريكي بين نوعين من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ، معلومات يتم عرضها في صلب القوائم المالية ، ومعلومات أخرى يتم الإفصاح عنها كملاحظات هامشية ، وعادة ما يكون للمعلومات المعلنة في صلب قائمة المركز المالي تأثير كبير نسبياً على مستخدمي القوائم المالية والتقارير . ويمكن تصنيف المعلومات التي يتوجب عرضها في القوائم المالية كالتالي :

1. إظهار الأصل المستأجر والإلتزام المترتب عليه في قائمة المركز المالي للمستأجر ، كما يجب التمييز في قائمة المركز المالي للمستأجر بين

الأصول المستأجرة وتلك التي تمتلكها المنشاة والتمييز بين مجموعات إهلاك الأصول المستأجرة وتلك الخاصة بالأصول الأخرى ، كما يتوجب التمييز بين الجزء المتداول عن التزامات عقود الإيجار الرأسمالي وتلك التي تستحق في الأجل الطويل .

2. إظهار الرصيد المستحق على المستأجر في دفاتر المؤجر في ظل عقود الإيجار التمويلي في قائمة المركز المالي للمؤجر ضمن الحسابات المدينة ، على أن يميز بين الجزء الجاري من صافي الاستثمار وذلك الجزء طويل الأجل.

3. أما فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلي يجب على المؤجر التمييز في قائمة الدخل بين الإيرادات والمصروفات المرتبطة على عمليات التأجير التشغيلي عن غيرها من الإيرادات والمصروفات .

أما المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمستأجر والمؤجر كالتالي :-

1. الإفصاح عن القيمة الإجمالية للأصول المستأجرة في تاريخ القوائم المالية مصنفة بحسب طبيعتها ووظائفها .

2. الإفصاح عن الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية كما هي في تاريخ آخر قائمة للمركز المالي وذلك على المستوى الإجمالي ولكل في السنوات الخمس التالية .

3. الإفصاح عن إجمالي الحد الأدنى للايجارات من الباطن والتي يتوقع تحصيلها في المستقبل بموجب عقود إيجار من الباطن غير قابلة للإلغاء .

4. الإفصاح عن إجمالي الإيجارات المحتملة أو الطارئة التي يتوقف فيها مبلغ الإيجار على عوامل أخرى بخلاف إنقضاء الزمن وذلك لكل فترة تعرض عنها قائمة الدخل .

5. الإفصاح عن إيرادات التمويل غير المكتسبة والتي تستخدم لتعويض التكالفة المباشرة للعقد والإفصاح عن إجمالي الإيجارات المحتملة (الطارئة) التي تم

الاعتراف بها في قائمة الدخل ، وكذلك الافصاح عن وصف عام لترتيبات الإيجار الجوهرية التي عقدها المؤجر .(FASB,SFAS 13,(1976).

رابعاً : محاسبة التأجير التمويلي في ظل المعيار الدولي رقم (17) .

صدر المعيار الدولي رقم (17) عن لجنة المعايير الدولية عام 1982 م ، والذي تناول المحاسبة عن عقود الإيجار . والجدير بالذكر أن المعيار الامريكي رقم (13) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية لا يختلف في جوهره عن المعيار الدولي ، حيث يستند كل من المعيارين إلى مبدأ الجوهر فوق الشكل .

أولاً : التصنيف المحاسبي في ظل المعيار الدولي رقم 17 .

طبقاً للمعيار الدولي رقم 17 يصنف عقد التأجير ما إذا كان عقداً تمويلياً أو عقداً تشغيلياً إذا ما توفر واحد من الأربعة التالية :-

1. إنتقال ملكية الأصل المستأجر بموجب عقد الإيجار في نهاية فترة العقد .
2. في حالة حصول المستأجر على حق خيار الشراء للأصل المؤجر بسعر محدد ويتوقع أن يقل هذا السعر عن السعر العادل للأصل في تاريخ تنفيذ حق الخيار .
3. أن تكون مدة العقد طويلة نسبياً بحيث تغطي الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل المستأجر بصرف النظر عن نقل ملكية الأصل أو عدم نقلها للمستأجر.
4. أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات القيمة الإيجارية في بداية التعاقد أكبر من أو تساوي القيمة العادلة للأصل المؤجر مخصوصاً منها المنح و الائتمان الضريبي التي يحصل عليها المستأجر في بداية التعاقد ، وذلك بصرف النظر عن إنتقال الملكية للمستأجر أو عدم إنتقالها في نهاية العقد .

ثانياً : القياس المحاسبي في ظل المعيار الدولي رقم 17

- 1. القياس المحاسبي في دفاتر المستأجر .**
 - أ- يجب على المستأجر الاعتراف بالإيجار التمويلي كأصول والتزام في قائمة المركز المالي وذلك بالقيمة العادلة للأصل أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعت الإيجار أيهما أقل في تاريخ نشأة الإستئجار .**
 - ب- عند إحتساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعت الإيجار فإنه يجب استخدام معدل الفائدة الضمني للمؤجر كمعدل للخصم ، إذا كان من الممكن تحديده بطريقة عملية ، وإذا لم يكن بالمكان فإنه يجب استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر .**
 - ذ- يجب تجزئة دفعت الإيجار إلى تكلفة التمويل (الفوائد) والتخفيف في الإلتزامات (قسط التأجير) عن عقود التأجير التمويلي ، ويجب توزيع تكلفة التمويل على الفترات المالية التي تغطيها مدة الإيجار ، وذلك بما يحقق معدلاً ثابتاً للفائدة على الرصيد المتبقى من الإلتزامات عن عقود الإيجار لكل فترة مالية .**
 - د- يتم تخصيص قسط استهلاك الأصل المستأجر عن كل فترة محاسبية ، خلال الفترات المتوقعة استخدام الأصل خلالها وذلك بما يتفق مع سياسة الاستهلاك التي يطبقها المستأجر لأصوله المملوكة.(المضف، جاسم 1990م).**

النموذج المقترن لتطبيقه في الجهاز المركزي السوداني :**أولاً : أهداف القياس المحاسبي في دفاتر البنك :**

- أ- يجب أن يعترف البنك بالأصول التي يمتلكها وتحضر لعقود الإيجار التمويلي في قائمة المركز المالي كمبالغ قابلة للتحصيل ، وبمبلغ يساوي صافي الاستثمار في عقود الإيجار .**
- ب- يتم الاعتراف بالدخل من عمليات الإيجار التمويلي ، بما يحقق معدلاً ثابتاً للعائد على صافي الاستثمار للبنك في عقود الإيجار .**

ج- يجب مراجعة مخاطر القيمة المتبقية غير المضمونة ، والتي تدخل في حساب الاستثمار الإجمالي للبنك بصورة دورية ، وإذا إتضح هناك إنخفاضاً في هذه القيمة فإنه يجب تعديل المبالغ الموزعة على دخل الإيجارات خلال مدة الإيجار ، مع الإعتراف بأي تخفيض يتعلق بالبالغ التي سبق إثباتها فوراً .

د- بالنسبة للتكلفة المباشرة لعقد الإيجار التي تتعلق بعقود الإيجار التمويلي ، فإنها إما أن يعترف بها فوراً في قائمة الدخل عن السنة التي نشأ فيها الإيجار ، أو توزيعها على فترة الإيجار وفقاً لنسبة دخل الإيجارات عن كل فترة إلى إجمالي الدخل من الإيجارات ، ويمكن تحقيق الحالة الأخيرة بالإعتراف بالتكلفة كمصروف بمقدار المبلغ الذي تم تحمله والإعتراف كدخل في المدة نفسها بجزء من دخل التمويل غير المكتسب مساوٍ للتکاليف الأولية المباشرة .

هـ- يجب أن يعترف المصنع أو الوكيل للبنك بأرباح أو خسائر البيع في الفترة التي تم فيها البيع مستخدماً في ذلك نفس السياسة التي تتبعها المنشأة للإعتراف بالأرباح عن مبيعاتها العادلة ويجب الإعتراف بالتكلفة المباشرة لعقد الإيجار في هذه الحالة كمصروف في قائمة الدخل عن السنة التي بدأ فيها الإيجار.

و- يمثل إيرادات المبيعات الذي يتم تسجيلها سواء أكان سلع صناعية أو تجارية عند بدء عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر ، أو إذا كان أقل من تلك القيمة الحالية للحد الأدنى من الدفعات المستحقة محسوبة على أساس هامش الأرباح وتكون تكلفة البيع المعترف بها عند بدء مدة عقد الإيجار هي التكلفة أو المبلغ المسجل إذا كان مخالفًا عن ذلك للأصول المؤجرة ناقصاً القيمة الحالية المتبقية غير المضمونة والفرق بين إيرادات المبيعات وتكلفة البيع هو ربح البيع

المعترف به حسب السياسة التي تتبعها المنشأة في المبيعات . (IAS, 1982). (IAS17, 1982).

ثانياً : الإفصاحات المطلوبة

1- الإفصاحات المطلوبة في بيانات المستأجرين:

أ- يجب الإفصاح عن قيمة الموجودات الخاصة بعقود الإيجار التمويلية في ميعاد كل ميزانية عمومية ، ويجب إظهار المطلوبات المتعلقة بذلك الموجودات المستأجرة بصورة منفصلة عن المطلوبات الأخرى ، مع التمييز بين الأقساط الجارية والأقساط طويلة الأجل .

ب- يجب الإفصاح بشكل موجز عن الإلتزامات المتعلقة بدفع الحد الأدنى من الإيجارات بموجب عقود الإيجار التمويلية وكذلك بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء والتي تزيد مدتها على سنة واحدة مع بيان المبالغ المستحقة وفتراتها التي يستحق فيها التسديد .

ج- يجب الإفصاح عن القيود التمويلية المهمة وعن وجود الخيارات في التحديد أو الشراء وكذلك عن الإيجارات والإلتزامات الاحتمالية الطارئة التي نشأت عن عقود الإيجار .

2. الإفصاحات المطلوبة في بيانات المؤجرين .

أ- ينبغي الإفصاح في تاريخ كل ميزانية عمومية عن الاستثمار الإجمالي في العقود المبنية كعقود إيجار تمويلي كما يجب الإفصاح أيضاً عما يتصل بها من إيرادات تمويل غير مكتسبة وقيم متبقية غير مضمونة من قيمة الموجودات المؤجرة .

ب- يجب الإفصاح عن الطريقة المستعملة لتوزيع الدخل بهدف إنتاج معدل دوري ثابت للعائدات ، مع بيان ما إذا كانت العائدات تتعلق بصافي الاستثمار غير المسدد في العقد ، وفي حالة إستعمال أكثر من طريقة واحدة يتعين الإفصاح عن ذلك .

جــ إذا كان هنالك جزء مهم من أعمال المؤجر يتضمن عقود إيجار تشغيلية ، ينبغي للمؤجر الإفصاح عن قيمة الموجودات بالنسبة لكل فئة رئيسة من الموجودات مع بيان الاستهلاك المتجمع العائد لها في تاريخ الميزانية (IAS17, 1982).

المقارنة بين المعيارين الدولي والأمريكي ومعيار هيئة المعايير والمراجعة الإسلامية.

ـ ركز المعيار الإسلامي على تلقي كلية المخالفات الشرعية التي أفرزتها الممارسة التطبيقية في التأجير التمويلي على وجه التحديد ، لذلك يختلف (الباحث) مع بعض الآراء التي تعتبر أن مصطلح الإيجار التمويلي مرادف للإجارة المنتهية بالتمليك على الرغم من الاتفاق على أن الأخير قام على أساس التأجير التمويلي لكن خلو الإجارة المنتهية بالتمليك من الأخطاء ومخالفات الأحكام الشرعية إضافة لبروزها كعقد وكيفية تمويلية إسلامية تحكمها قواعد وأحكام محاسبية مستتبطة من الفكر الإسلامي أعطاها صفة الخصوصية كمصطلح تمويلي مختلف عن الإيجار التمويلي .

ـ كذلك أن الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها المعيار الإسلامي تتمثل في أن بداية العقد تعتبر عقد إجارة تسري وتطبق عليه الأحكام الفقهية والشرعية الخاصة بعقود الإجارة والتي سبق الإشارة إليها على عكس الفكر المحاسبي التقليدي الذي اعتمد على منهجية رسملة الإيجار في دفاتر المستأجر باعتبار فكرة اقتناه الأصل ويعتبر المؤجر هذا محولاً أو بائع لأصله للمستأجر وهذا يؤثر بكل تأكيد على القياس المحاسبي في دفاتر المستأجر .

ـ ويلاحظ أيضاً أنه عند قياس قيمة الأصول المؤجرة اختلف المعيار الإسلامي مع ما ورد في المعيار الأمريكي والدولي بشأن الإيجار التمويلي والذي سبق الإشارة إليه باعتمادهم على القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار بعد استبعاد تكلفة العقد متضمنة التأمين والصيانة أو القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر عند التعاقد أيهما أقل . تماشياً مع الأحكام الفقهية الخاصة

بالإجارة المنتهية بالتمليك وفق تقييماتها التي أشرنا إليها حيث اعتمد المعيار الإسلامي على قياس قيمة الأصول المؤجرة وفق تكلفتها التاريخية عند بداية عقد الإيجار وذلك استناداً على مبدأ عدم الاعتراف بنقل ملكية الأصل المؤجر للمستأجر عند التعاقد في المعيار الإسلامي يقيس ويثبت الأصول المقتناة بفرض الإجارة المنتهية بالتمليك بالنسبة للمؤجر بعدم إثباتها للمستأجر عند توقيع عقد الإجارة في كل صور الإجارة المنتهية بالتمليك التي حددتها المعيار وتُقاس وفق ما ورد كإيجار تشغيلي بقيمتها التاريخية عند التعاقد وأعترف المعيار الإسلامي في حالة توقع انخفاض القيمة المتبقية للأصل يعترف بها (خسارة). كذلك يلاحظ تأثير الإلحاد عن الأصول حيث اقتصر المعيار الإسلامي على تحويل الإلحاد في دفاتر المؤجر فقط وليس المستأجر كما ورد في المعيار الأمريكي (13) ويمكن القول إلى أن المؤجر وفق الأحكام الفقهية يحتفظ بملكية الأصل خلال فترة الإجارة ويمكن أن تستقل ملكيته للمستأجر بعد بيع منفصل وإن كان ذلك (المواعدة) بشراء الأصل وفق الطرق التي تتبع بها الإجارة المنتهية بالتمليك. (محمد عبد العزيز ، سمير ، 2000 م).

-4- أما بشأن منهج رسملة الأصل المستأجر التي انتهجها المعيارين الأمريكي والدولي نجد أن المعيار الإسلامي اختلف مع ذلك وفق الفلسفة التي سبق الإشارة إليها والخاصة باحتفاظ المالك المؤجر بحق الملكية حتى نهاية عقد الإجارة المنتهية بالتمليك حسب صورها المختلفة ولا يعترف وفق ذلك بمفهوم تجزئة دفعات الإيجار واعتمد على فكرة أقساط الإجارة المنتهية بالتمليك في حالة الإجارة التشغيلية بالنسبة للمستأجر والمؤجر وإثباتها كإيراد للمؤجر ومصروف للمستأجر وهذا يتماشى مع التكييف الشرعي لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك. (على أحمد محمد ، صلاح 2003 م).

النتائج والتوصيات**أولاً : النتائج**

- (1) توصل البحث إلى تحليل نظري عام وعدة مفاهيم أساسية عن صيغة التأجير التمويلي وعلاقتها بالمشتقات المالية باعتبارها هي أداة مالية أو أصول إيجارية منتهية بالتمليك وتطورت في معظم دول الخليج بمختلف أنواع تطبيقاتها ويمكن تطبيقها في السودان .
- (2) توصل البحث إلى أن صيغة التأجير التمويلي نظام مالي ومحاسبي ومستندي يجمع بين المؤجر المستأجر في استيفاء منفعة منتهية بتمليك الأصل من خلال عقدتين مستقلتين إحداهما عقد إيجار والثاني عقد بيع منتهي بالتملك.
- (3) توصل البحث إلى أن هنالك فجوة بين عقد مشتقة التأجير التمويلي في النظام التقليدي والنظام الإسلامي مع تقارب الدورة المستدية بينهم وإختلاف بعض حركة الرصد والسجل والقيد المحاسبي.
- (4) توصل البحث إلى أن أهمية استخدام مشتقة التأجير التمويلي تزدی إلى زيادة معدل دوران الموارد من حيث تحويل أصل إلى جهة أخرى مما يؤثر في حركة الموارد وتبادل الأصل بين الأطراف.
- (5) توصل البحث إلى أن الخطوات والإجراءات العملية للمشتقات المالية تحتاج إلى معايير محاسبية لتوحيد حركات القيود المحاسبية وبنودها خلال عمل الميزانية.
- (6) توصل البحث إلى أن هنالك معايير محاسبية تحكم المشتقات المالية وهي المعيار الدولي رقم (32) و(39) والمعيار الأمريكي رقم (133) والنشرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وهي (149.119.107.105) والتي تجعل العلاقة واضحة بين أطراف العقد.

ثانياً : التوصيات :

ونسبة لأهمية التأجير التمويلي ولما فيه من مزايا نوصي بالآتي :-

1. إدخال صيغة التأجير التمويلي أضافة إلى صيغ التمويل في السودان .

2. سن تشريع خاص بالتأجير التمويلي مستقلاً عن أي قانون آخر وشاملًا للمنقول والعقارات.

3. نوصي أقسام المحاسبة في الجامعات السودانية بتخصيص مقرر أو جزء من مقرر يتناول المعالجة المحاسبية لعقد التأجير التمويلي ، وفقاً للمعايير الدولية وبما يتاسب مع القانون السوداني .

4. إنشاء شركات خاصة تقوم بنشاط التأجير التمويلي .

5. نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية .

أهم المراجع :

1 . إبراهيم جمعة ، اسماعيل (1996 م) ، المحاسبة المتوسطة ، الطبعة الأولى (الدار المجتمعية ، الاسكندرية) ص: 554 - 382 .

2. العربيد، نضال(2000م) ، التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية ، دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق سوريا ، العدد الأول، ص 47.

3. المضاف، جاسم (1990 م) ، المحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل ، دراسة انتقادية للفقه المحاسبي المعاصر والمعايير المحاسبية (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس العدد الثاني)ص : 179 - 12 .

4. بارود، أحمد توفيق ، (2011م) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة، ص 212.

5. سعد عبد اللطيف ، أحمد (2000 م) ، التأجير التمويلي ، (دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة) ص 221 : 530 .

6. سعد عبد اللطيف ، أحمد (2000 م) ، التأجير التمويلي ، (دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة) ص 224 : 530 .
7. سمير الصبان، محمد وآخرون (2003 م) ، المحاسبة المالية المتوسطة : القياس والافصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (الدار الجامعية للكتب الاسكندرية) ص: 398 - 196.
8. عبد الفتاح أبو المكارم، وصفى (1983 م) ، المشاكل المحاسبية المعاصرة (الدار الجامعية للكتب ، بيروت) ص: 298 - 100 .
9. على أحمد محمد، صلاح (2003) أسس القياس المحاسبي لعقود الإيجار وفق المعايير الإسلامية والدولية، ورقة علمية منشورة على الشبكة العنكبوتية www.google.com(2003/12/15).
10. محمد الليثى ، فؤاد (2003 م) ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى (دار النهضة العربية ، القاهرة) ص: 330 - 142 .
11. محمد عبد العزيز، سمير ، (2000 م) ، التأجير التمويلي ومداخله المالية ، المحاسبية ، الاقتصادية ، التشريعية والتطبيقية (مكتبة ومطبعة الاشاع الفنية ، الاسكندرية) ص- ص 118 : 498 .
12. محمد عبد العزيز، سمير ، (2000 م) ، التأجير التمويلي ومداخله المالية ، المحاسبية ، الاقتصادية ، التشريعية والتطبيقية (مكتبة ومطبعة الاشاع الفنية ، الاسكندرية) ، ص- ص 98 : 498 .
13. محمد عبد العزيز، سمير ، (2000 م) ، التأجير التمويلي ومداخله المالية ، المحاسبية ، الاقتصادية ، التشريعية والتطبيقية (مكتبة ومطبعة الاشاع الفنية ، الاسكندرية) ص- ص 154 : 498 .
14. هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية ، المعايير الشرعية للمعيار رقم 9 ، 2010 م.

15. Coughlon. J.w,(1980)" Regulation Rents and Residuals The FASB statement in Leasing , The Journal Of Accountancy " p 58.
16. FASB,SFA 13,(1976) "**Accounting for Leasing**"Para , 6 , on side <http://www.fasb.org>.
17. FASB,SFA 23,(1978) Para 6.8.9.
18. FASB,SFAS 13,(1976) Para 7.
19. Jan, R.Williams, GAAP , (2000),Harcourt, Sandiego, Kanada.
20. FASB,SFAS 13,(1976) Para 18.
21. FASB,SFA 13,(1976) Para 17.
22. International Accounting Standard , Committee , "Accounting Standaeds Committee ,IAS , 17, Para 12. " on side <http://www.Ifas.org>.
- 23.IASC, IAS17, 1982, Para 30,32,34,36.

تدريس قواعد اللغة العربية تدريساً وظيفياً

د. عبد الله محمد محمد صالح

أستاذ مساعد - وحدة مطلوبات

جامعة دنلا

مقدمة :

اليوم نحن أحوج ما نكون لحفظ على نظام اللغة العربية (قواعد اللغة) لضمان الحفاظ على اللغة العربية ذاتها. فنتائج العولمة من يسر التواصل والانترنت ولغة الويب، وانتشار العامية واللغة الهجين، وتزاحم اللغات ، وكثرة الدخول فيها ، فضلاً عما رسم في الأذهان من صعوبة قواعد اللغة العربية، وفضلاً عن عدم طريقة توصيلنا لها؛ ذلك يجعلنا نؤكد على أهمية مراجعة طريقة تدريسنا لقواعدها فالعربية هي اللغة الأم وهي لغة العلم خاصة بعد التعريب الكامل للمناهج بكل التخصصات في الجامعات السودانية. فأمر قواعد اللغة لا يعني الطالب فقط إثناء دراسته بل يستمر معه إلى ما بعد تخرجه، فهي تكون معه في سوق العمل باختلاف مجالاته ومنها التدريس بكافة مراحله والذي أصبح باللغة العربية.

لضمان الإقبال على اللغة العربية دون خوف منها؛ ودون استصعب؛ ولضمان جودتها لأنها الوسيلة الأولى في توصيل كافة العلوم؛ وبالتالي وسيلة التقدم والتطور؛ فإنه من الأجدى لنا جميعاً أن نقر بأنه قد حان أوان تغيير نظرتنا وطريقة تدريسنا لقواعد اللغة، فالأنفع أن ندرس القواعد بطريقة وظيفية تماشياً مع قانون مواكبة التطور. ونحن هنا نريد لهذه القواعد أن تكون راسخة في الذهن فهما وحفظاً قريبة التناول لضمان الاستعمال الصحيح حتى بعد تخرجه وحتى في حوجته إليها في السوق العمل أياً كان.

فالطالب يمكن أن يبذل الجهد ويهدى زمناً ثميناً ليحفظ قواعد اللغة ولكنها تتبع سريعاً متى ما انتهت من امتحانه. وإنه متى ما تبخرت هذه القواعد تعود للأخطاء في استعمالها.

ألا نذكر كيف كنا نعاني من الإعراب في حصص القواعد وكيف كنا
نحفظ فقط عبارات ونرددتها دون فهم كامل؟؟

أهمية الورقة:

تبعد أهمية هذه الورقة من أهمية اللغة العربية والحفاظ عليها قوية، ذلك من
جراء اهتمامنا والحفاظ على نظامها (قواعدها).

كما تأتي أهمية الورقة من مشكلة انتشار ودخول العامية واللغة الهجين
واختلاطها بالفصحي، مع عدم تمييز البعض بينها وبين الفصحي.

كما أن المشكلة تمثل في نظر الكثيرين لقواعد العربية بأنها صعبة، ومن
المستحيل أن تحفظها ناهيك أن تعرف عليها وتفهمها.

تأتي مشكلة فهم قواعد اللغة العربية من طريقة تدريسها، والتي قد بلى عليها
الزمن، والتي ما عادت توافق تطور الحياة من حولنا.

يجب أن نطور هذه الطريقة، فاعتماد طريقة التدريس الوظيفي لا تعني المساس
بقدسيّة لغتنا؛ بل تعني الحفاظ عليها وعلى قدسيّتها.

المستخلص:

تناول هذه الورقة إمكانية طريقة تدريس قواعد اللغة وظيفياً لقواعد اللغة التي
لا غنى عنها في الاستعمال اللغوي الصحيح فهماً وإفهاماً (فهم المسموع وفهم المكتوب
والتعبير الشفوي والتعبير الكتابي)، وهي:

1. **القواعد الشائعة لتركيب الكلمة (الصرف)**: المتمثلة في قواعد صياغة الأفعال
والفعل المبني للمجهول. قواعد التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في الأسماء
والصفات والضمائر والاسم الموصول وأسم الإشارة. قواعد صياغة اسم الفاعل
واسم المفعول. قواعد صياغة اسم المكان وأسم الآلة. قواعد صياغة المصدر
القياسي.

2. القواعد الشائعة لتركيب الجملة والمتصلة في تراكيب الجمل الإخبارية والجمل الاستفهامية واستعمالها وجمل التعجب وجمل الشرط والنداء والنفي والعدد والمعدود.
3. القواعد الصوتية. 4. قواعد الكتابة والإملاء.

Abstract

This paper investigates the possibility of teaching the functions of the Arabic language which are essentially used for producing accurate, audible language written and spoken.

1. The common grammar rules for constructing the word (morphology) which are represented in the formation of different tenses and the passive voice forms. Also, the rules of gender, doubling and plurality in nouns, adjectives, pronouns and demonstratives. Beside, the rules of forming subject and object nouns and the adverbials of place and time together with the formation of nouns of tools and the standard infinitive and gerund.
2. The common grammatical rules for the formation of a sentence which are represented in declarative and interrogative sentences and how they are used. Also, the exclamation and conditional sentences and the negative sentences together with the rules of numbers and the countable nouns.
3. The rules of phonetics and phonology.
4. The rules of spelling and dictation.

تدرس قواعد اللغة تدرисاً وظيفياً

القواعد الوظيفية هي قواعد اللغة التي لا غنى عنها في الاستعمال اللغوي الصحيح فهماً وإفهاماً (فهم المسموع وفهم المكتوب والتعبير الشفوي والتعبير الكتابي)، وهي كما يراها كاتب هذه الورقة :-

1. القواعد الشائعة لتركيب الكلمة (الصرف): وهي قواعد يحتاج إليها في المهارات الأربع جميعاً (بعضها يتلقاها الطفل العربي قبل دخول المدرسة).

2. **القواعد الشائعة لتركيب الجملة:** وهي قواعد يحتاج إليها كذلك في المهارات الأربع جمِيعاً (بعض هذه القواعد أيضاً يتلقنها الطفل العربي قبل دخول المدرسة).

3. أما الجديد على الطالب من قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة فقد درسه عبر سنوات طويلة قبل التحاقه بالجامعة فقط يحتاج إلى مراجعة سريعة.

4. **القواعد الصوتية:** (قاعدة مماثلة لام (ال) التعريف للصوت الذي يليها إذا كان مما يسمى (حروفاً شمسية) وغيرها من قواعد المماثلة، وقاعدة إضافة كسرة منعاً لتوازي ثلاثة أصوات صحيحة، وهو ما يعرف بالتقاء الساكنين، إلخ) وهي لا تختلف إلا اختلافاً يسيراً عن القواعد الصوتية التي يعرفها التلميذ قبل دخول المدرسة. وهذه القواعد الصوتية يحتاج إليها في مهارة واحدة هي التعبير الشفوي (وهي القراءة الجهرية).

5. **قواعد الكتابة والإملاء:** وهي قواعد يحتاج إليها في مهارتين: التعبير الكتابي وفهم المقرء، وهي تكون جديدة على التلميذ إذ تعلمها في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية. وهذه أيضاً يكتفى فيها بمراجعة سريعة لأن الطالب درسها سنوات طويلة.

6. وبما أنَّ القواعد الوظيفية شائعة فإن تدريسها يجب أن يكون من خلال النصوص والتطبيق الفعلى للمهارات اللغوية، لا في حصص خاصة بالقواعد، وفيما يلي أمثلة من هذه القواعد:

قواعد تركيب الكلمة

نرى أنَّ على الطالب أن يعرف على سبيل المثال ما يلي:

1. قواعد صياغة الفعل (الماضي والمضارع والأمر) تذكيراً وتانياً، وإفراداً وتشيئاً وجمعياً: كتب / كتبت / كتبوا / كتبن إلخ... يكتب / تكتب / يكتبون إلخ ... اكتب / اكتبـا - اكتبوا ... إلخ.

2. قواعد صياغة الفعل المبني للمجهول: كتب / كُتب ... يكتب / يُكتب ... إلخ.
3. قواعد التذكير والتأنث والتثنية والجمع في الأسماء والصفات والضمائر والاسم الموصول واسم الإشارة: معلم / معلمان / معلمون / معلمات...إلخ.
4. قواعد صياغة اسم الفاعل واسم المفعول: كاتب / مكتوب... مرسل / مرسى...إلخ.
5. قواعد صياغة اسم المكان: (ملعب) ... واسم الآلة: مفتاح...الخ.
6. قواعد صياغة المصدر القياسي: تُقبل / إقبال / استقبال...الخ.

قواعد تركيب الجملة:

نرى أنَّ على الطالب أن يعرف على سبيل المثال ما يلي:

- أ. تراكيب الجمل الإخبارية: وصل المعلم / المعلم وصل / المعلم مخلص...إلخ.
- عليه أن يعرف أنَّ اللغة العربية تجيز (وصل المعلم)، وإنَّ (المعلم) في الحالتين مرفوع.
ولكننا نضيع وقت الطالب دون فائدة بإصرارنا على تلقينه العبارة المشهورة: (والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى المعلم).
- وعليه أن يعرف أنَّ الفعل يطابق الفاعل (المبتدأ) في الجنس والعدد إذا تلاه ولكنه يطابقه في العدد فقط إذا سبقه: وصل المعلمان/ وصل المعلمون/ وصلت المعلمات ...
المعلمان وصلا / المعلمون وصلوا / المعلمات وصلن.

أيضاً يجب ألا نضيع وقته دون فائدة بإصرارنا على تعليمه أنَّ الفاعل في الجمل الثلاث الأخيرة هو: الألف والواو والنون على التوالي، فكل ما يحتاج إليه الطالب هو إتقان الجمل السابقة في استعمال اللغة.

- ب. تراكيب الجمل الاستهامية (أدوات الاستفهام وكيف تستعمل).
نرى أنَّ على الطالب أن يعرف مثلاً: أنَّ (من) تستعمل للعاقل و(ما) تستعمل لغير العاقل.
وعليه أن يعرف الفرق بين (هل) وهمزة الاستفهام. مثلاً لا قبلها (نقارن: فهل ذهبت / أفذهبت)، وأنَّ همزة الاستفهام هي التي تستعمل مع (أم) (أذهب أخوك أم

بقي؟، أخوك ذهب أم صديقك؟) وأنَّ من الخطأ أن يقال: أذهب أخوك أم صديقك؟ أو: أخوك ذهب أم بقي؟.

ولتكننا نضيع وقت الطالب إن طلبنا منه أن يعرب أدوات الاستفهام، وأن يميز بين الأسماء والحرروف في هذه الأدوات. فمن الناحية الوظيفية للاستعمال اللغوي لا يحتاج الطالب إلا إلى فهم أداة الاستفهام ومعرفة المستفهم عنه حين يسمعهما أو يراهما، ويعرف كيف ومتى يستعملها في تعبيره الشفوي والكتابي استعمالاً صحيحاً، وهذا كلُّه يتحقق دون حاجة إلى إعراب أدوات الاستفهام أو إلى تمييز بين اسم وحرف. ج. تراكيب جمل التعجب: ما أكرم! يا له من رجلٍ كريم! على الطالب أن يفهم هذه التراكيب إذا سمعها أو رأها مكتوبة، وعليه أن يعرف كيف يستعملها. عليه أن يعرف أنَّ (ما) أداة تعجب وأنَّ كرم الرجل متعجِّبٌ منه، وأنَّ (أكرم) تنتهي بفتحة وكذلك (الرجل).

ولكن إعراب جملة (ما أكرم الرجل) بالطريقة المعروفة . بصرف النظر عن الأخطاء العلمية الكثيرة التي تشوبها . ضياع لوقت الطالب بلافائدة عملية منه. وقسَّ على ذلك اعتبار (أكرم) (فعلاً ماضياً جاء على صيغة الأمر).!!.

د. تراكيب جمل الشرط: إذا ذهب المعلم فسأذهب معه/ إذا المعلم ذهب فسأذهب معه/ لو ذهب المعلم لذهبته معه/ لو ذهب لما ذهبت معه/ لو ذهب لم أذهب معه... إنْ تدرس تتجح / إن درست نجحت/ من يدرس ينجح/ أدرس تتجح.

نرى أنَّ على الطالب أن يتقن هذه التراكيب: عليه مثلاً أن يعرف أنَّ (إذا) يجوز أن يليها فعلٌ أو اسم، ولكن استعمال الفعل أشياع. وعليه أن يعرف أنَّ الفعل بعد (إذا) لا يرد في الاستعمال المألوف إلا بصيغة الماضي رغم أنه يدل على المستقبل. أمّا بعد (إن) فييمكن أن يكون ماضياً أو مضارعاً. وعليه أن يعرف أنَّ الفعل الثاني بعد (إن) يكون مضارعاً إذا كان الأول مضارعاً ويكون في اغلب الأحيان ماضياً إذا كان الفعل الأول ماضياً. وعلى الطالب أن يعرف أنَّ الفعل المضارع في تراكيب الشرط مجزوم باستثناء ما يرد مع (إذا).

نرى أنَّ على الطالب أن يعرف متى يستعمل (إذا) (أو ان) ومتى يستعمل (لو). وفي استعمال (لو) عليه أن يعرف أيضاً أنَّ اللام لا يجوز أن تسبق (لم)، نقول: لو ذهبت لذهبتك معك / ونقول: لو ذهبت لما ذهبت معك... ولكننا لا نقول: لو ذهبت لم ذهبت معك.

ولكن إعراب جمل الشرط بالطريقة المألوفة ضياع للوقت والجهد. إذ يمكن له أن يحفظها لضرورة الامتحان فقط وبالتالي فهي تتبع سريعاً.
هـ. تراكيب النداء: يا طالب العلم / أيها الطالب / أيها الطلاب / أيتها الطالبة / أيتها الطالبات... الخ.

نرى أنَّ على الطالب أن يعرف أنَّ (يا) تستعمل إذا كان المنادي لا تسبقه أداة التعريف، وأنَّ (أيها) تستعمل إذا كان المنادي مسبوقاً بأداة التعريف.
وعليه أن يعرف متى ينتهي المنادي بضمة ومنى ينتهي بفتحة.
وعليه أن يعرف أنَّ (يا) تستعمل مع المذكر والمؤنث وأنَّ (أيها) تستعمل مع المذكر و (أيتها) مع المؤنث.
وعليه أن يعرف أن حذف أداة النداء جائز.

ولكن تقسيم (أيها) إلى (أي) و (ها) والإصرار على أن المنادي في (أيها) الطالب ليس الطالب بل (أي) !! ليس له أية فائدة عملية في إتقان المهارات اللغوية.
و. تراكيب النفي: ما ذهب / لم يذهب / لن يذهب... ليس مجتهداً / غير مجتهداً / عدم اجتهاد... الخ.

نرى أنَّ على الطالب أن يعرف أولاً كيف ينفي وأداة النفي التي يجب أن يستعملها في كل حالة (ما ولم: لنفي الماضي، ولا: لنفي الحاضر، ولن: لنفي المستقبل، وليس: لنفي الأسماء والصفات، وغير: لنفي الصفات، وعدم: لنفي المصدر).
وعليه أن يعرف ثانياً أثر استعمال هذه الأدوات على الحركات التي تنتهي بها الكلمات المنافية.

كما أنَّ عليه أن يعرف بعض الأخطاء الشائعة مثل (سوف لا) و (سوف لن)
ليتجنب استعمالها. ولا يحتاج إلى أي شيء آخر يهدى فيه وقته دون طائل.

- ز. تراكيب العدد والمعدود: ثلاثة طلاب / ثلاثة طالبات / خمسة عشر طالباً / خمس عشر طالبة / عشرون طالباً (أو طالبة) / مائة طالب... الخ.
- نرى أنَّ على الطالب أنْ يعرف:
- متى ينتهي العدد بـتاء مربوطة ومتى لا ينتهي بها.
 - متى يكون المعدود جمعاً ومتى يكون مفرداً.
 - متى يكون المعدود منصوباً ومتى يكون مجروراً.
 - متى يتغير العدد إذا كان المعدود مؤنثاً ومتى كما هو في المذكر.
 - أن الأعداد ثلاثة عشر إلى تسعه عشر لا تتغير حركة جزأيها، وهي الفتحة مهما كان موقعها في الجملة.

ولكن إعراب المعدود تمييزاً أحياناً ومضافاً إليه أحياناً أخرى ليس بذاته بتدرис القواعد تدريساً وظيفياً، وبالتالي هو من أسباب تصعيب معرفة قواعد اللغة. وقسُّ على ذلك تراكيب الأمر والنهي، والاستثناء، والتوكيد، والفعل المبني للمجهول، وموقع استعمال (قط) و (أبداً) إلخ. فالمهم في كل هذه ليس الإعراب بل القدرة على الاستعمال الوظيفي في المهارات اللغوية دون أخطاء.

3/ قواعد الكتابة والإملاء

- نرى أنَّ على الطالب أنْ يعرف على سبيل المثال ما يلي:
1. متى تكون التاء مفتوحة ومتى تكون مربوطة: كتبت / كتابة.
 2. متى تكون الألف طويلة ومتى تكون مقصورة: دعا / سعي.
 3. متى يضع ألفاً بعد الواو في نهاية الكلمة ومتى لا يضعها: ذهبوا / لم يذهبوا... نرجو / معلمون المدرسة.
 4. متى يضع ألفاً في آخر الأسماء والصفات المنصوبة ومتى لا يضعها: صباحاً / جزاً / مساءً / جزاءً / نباً / فتيًّا / طالبةً.
 5. متى يكون الرمز المكتوب للنون الملفوظة نوناً ومتى يكون تنويناً... الخ.

6. متى يضع همزة فوق الألف أو تحتها ومتى لا يضع: الإعلام / الأهرام / أمر...
الاقتصاد / استقبل / اسم.

ما ليس من النحو الوظيفي

يرى كاتب الورقة أنَّ في النحو موضوعات يجب إهمالها لأنَّها ليست شائعة في الاستعمال. والمعيار الدقيق للحكم على الشيوع هو النصوص المستعملة، فما ليس شائعاً لا يستحق الاهتمام الكبير وما لا يرد فيها يجب إهماله. وفيما يلي بعض الأمثلة: فممَّا يجب إهماله:

1. الاستثناء المنقطع: أكلت السمك إلا عصفوراً!
2. تكرار (ما) المشبهة بليس: ما ما الطالب مجتهد (من شروط إعمال ما المشبهة بليس إلا تكرر لأنَّ الثانية تنفي الأولى فتصبح الجملة مثبتة). (عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي)
3. تكرار المستثنى وتقدم المستثنيات المكررة على المستثنى منه: تقدم إلا محمد إلا خالداً الجنود! ما تقدم إلا محمدأً خالداً الجنود! (في هذه الحالة يجب نصبهما).
4. أسماء الأصوات: (قب) لوقع السيف، (غاق) لصوت الغراب، (سا) لزجر الحمار... الخ (تعرب: اسم صوت مبني على السكون).
5. بعض أمثلة النائب عن المفعول المطلق مثل: قمتُ وقوفاً وزيدَ سيراً سيراً.
إنَّ النماذج السابقة وأمثالها ليست مستعملة (تخيل أننا نريد أن يقول: الطالب مجتهد أو الطالب يسير، فيقول بدلاً عن ذلك: ما ما الطالب مجتهد! والطالب سيراً سيراً!) وإذا كان هناك من يصر على استعمالها فلا يجب أن يكون قدوة حسنة جديرة بان تحتذى في المدارس والجامعات.

ومما يستحسن إهماله لقلة شيوعه (والاكتفاء بالإشارة إليه إشارة عابرة إذا ورد في نصِّ أو فرضته ضرورة ما): ما ولا وإن العاملة عمل ليس: ما الجبن مخلداً صاحبه/ لا شيء من عملك منسياً/ إن أحد ميتا قبل استيفاء أجله. (الأمثلة السابقة من كتاب (النحو الوظيفي) لعبد العليم إبراهيم وهي قليلة الاستعمال).

نرى أنه إذا وردت مثل هذه الأمثلة في نص يدرسه الطلاب فإن خير ما يفعله المدرس أن يشير إلى (ما ولا وإن) إشارة عابرة وينصح الطلاب باستعمال (لا النافية) أو (لن) أو (لم) بدلاً منها: لا يخلد الجن صاحبه/ لا يُؤْسِي شيء من عملك/ لا يموت أحد قبل استيفاء أجله....الخ.

الإعراب: هل يمكن تدريسه بطريقة وظيفية؟

ما الذي نهدف إليه حين نطلب من طلابنا أن يعربوا جملة معينة أو كلمة معينة؟ المفروض أن يكون الهدف هو التأكد من أنهم فهموا تلك الجملة، أو معرفة وظيفة الكلمة معينة في الجملة، أو كيف يجب أن تلفظ الكلمة معينة في الجملة (تنهي بفتحة أو ضمة أو كسرة أو سكون). وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نسأل عن معنى الجملة وعن وظيفة الكلمة في الجملة أو كيف تلفظ. لذاخذ جملة التعجب (ما أطول صديقك!) كمثال:

سؤال: ماذا تعني هذه الجملة؟ جواب: المتكلم يعبر عن تعجبه من طول الصديق.

سؤال: بماذا تختلف عن (ما) في جملة (ما ذهب) وجملة (ما اسمك) وجملة (ما سمعت ما قلت) إلخ..؟ الجواب: للتعجب، للنفي، للاستفهام الخ.

سؤال: ما الحركة الأخيرة في كل من (أطول) و(صديق)؟ الجواب: فتحة.

سؤال: لماذا؟؟ الجواب: لأن القاعدة تتصل على أن الكلمة التي على وزن أ فعل التي تلي (ما) في أسلوب التعجب يجب أن تنتهي بفتحة وكذلك المتعجب منه.

لاحظ أننا لا نسأل في تدريس القواعد وظيفياً عن لفظ (ما) لأنها لا تلفظ إلا بطريقة واحدة لا مجال للخطأ فيها.

قارن هذا بالإعراب بالطريقة التي يتبعها بعض المدرسين: يطلب المدرس إعراب (ما) ولا يكتفي بأنها أداة تعجب، وإنما يريد أن يردد الطالب عبارات لا علاقة لها بتراكيب جملة التعجب هذه، عبارات لا يفهمها الطالب ولا تعني له شيئاً مثل: إنها نكرة مقصودة بمعنى شيء وإنها مبنية على السكون وإنها في محل رفع مبتدأ، ويريد أن يقول له الطالب إن (أطول) فعلٌ ماضٌ والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى

(ما) و (صديق) مفعول به والفاعل والمفعول به في محل رفع خبر. ومثل هذا ضياع للوقت والجهد علاوة على أنه لا يتحقق مع واقع اللغة؟ فـ(ما) ليست مبتدأ لأن المبتدأ هو مخبر عنه ونحن لم نخبر عن (ما) بشيء، وهي ليست مبنية على السكون. فهي تنتهي بفتحة طويلة، أي بحركة، والحركات لا تحرك ولا تسكن. وـ(أطول) ليست فعلاً ماضياً، بل صفة على وزن فعل مشتق من (طويل)، ولو كانت فعلاً لجاز أن تقول (أطول الله عمرك) (ابن الأنباري ،الإنصاف، المسألة 15). وـ(صديق) ليست مفعولاً به بل متعجب منه أو من طوله. ومعنى الجملة ليس (شيء جعل طويلاً وإنما معناها) (إنني أتعجب من طول صديقك) ولنفرض أن ليس في إعرابها بالطريقة التي ترد في كتب النحو أي فائدة؛ فما الفائدة العملية منها في إتقان أسلوب التعجب فهماً وتعبير؟

لتأخذ جملة أخرى مثل: هذا الطالب قرأ كتاب الأستاذ الجديد: لنفرض أن الجملة ليست واضحة. ماذا يفيد إعراب (هذا) مبتدأ وـ(الطالب) بدلًا والفاعل ضميرًا مستترًا تقديره هو يعود إلى الطالب والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل خبر؟ ماذا يفيد كل هذا في فهم هذه الجملة أو إتقان استعمالها؟ اسمحوا لي القول بلا تحفظ: لا شيء. الذي يفيد إذا كانت الجملة غير مفهومة هو تكون الأسئلة كالتالية:

1. سؤال: ماذا قرأ هذا الطالب؟ الجواب: (كتاب الأستاذ الجديد)، إذاً هذا هو المفعول به، أي المقصود، وليس (كتاب) فقط.

2. عندما يقع الفاعل قبل الفعل (يسميه النحاة مبتدأ) هل يتغير معنى الجملة؟
3. إذا كانت كلمة (الجديد) صفة للأستاذ فكيف تلفظ؟ وإذا كانت صفة للكتاب كيف تلفظ؟ (لاحظ أن الحركة هنا تغير المعنى).
4. القاعدة تنص على أن الصفة تتبع الموصوف في الجنس والعدد والتعریف والتنکیر وحركة الإعراب، فكيف نفسر وجود أداة التعریف في الصفة (الجديد) وعدم وجودها في الموصوف (كتاب)؟

يرى كاتب الورقة أنَّ مثل هذه الأسئلة يمكن أن تكون مفيدة لأنها توضح المعنى وتركيب الجملة ووظيفة الكلمات في الجملة والحركات الصحيحة وأسبابها. هذا أن وجد المدرس حاجة حقيقة لها.

لنأخذ مثلاً، ما يسمى بنون الوقاية: الطالب العربي يعرف متى يستعمل (نون الوقاية) قبل ذهابه إلى المدرسة، فليس هناك طفل عربي تجاوز الثالثة يقول: قلمي بدلاً من قلمي / أو ضربني بدلاً من ضربني، فلماذا إذاً يحتاج إلى إعرابها في المدرسة؟ ولكن لنفرض أننا ندرس طالباً أجنبياً. مثل هذا الطالب بحاجة فعلاً إلى أن يعرف أن الضمير المتصل للمتكلم المفرد يكون أحياناً؟ (ي) (كتابي / معي، الخ) وأحياناً (ني) (اعطاني / يعطيني / أعطني الخ). وأحياناً يجوز استعمال أي منها (أني / إنني)، ولابد من شرح القاعدة له لكي يعرف متى يستعملها. ولكنه ليس بحاجة إلى إعرابها أو معرفة اسمها الذي لا تبرير مقنعاً له.

أرى أنه إذا أردنا أن يكون الإعراب مفيداً فيجب أن يدرس بطريقة وظيفية في واقعنا اليوم الطالب بحاجة إلى أن يعرف الحركات التي تنتهي بها الكلمات (فتحة أو ضمة أو كسرة). ولكنه ليس بحاجة إلى التمييز بين (مبني) و (معرب) (يا طالبٌ: مبني / يا طالبُ العلم: معرب)، ولا يحتاج إلى التمييز بين النصب والفتح، أو الرفع والضم، أو الجر والكسر، ولا يحتاج إلى حفظ عبارات مثل (مبني على الضم في محل نصب) (يا طالبٌ: طالب منادي مبني على الضم لأن نكرة مقصودة في محل نصب مفعول به بفعل تقديره أنا دي!). كما لا يحتاج إلى حفظ عبارات مثل (منع من ظهورها الثقل أو التعذر) (ذهبت إلى النادي: الكسرة منع من ظهورها الثقل!)، ولا يحتاج أيضاً إلى تقدير كلمات معينة لتبرير وجود حركات معينة مثل (أن مضمرة) بعد (حتى) لتبرير نصب الفعل المضارع (فليس هناك ما يمنع اعتبار (حتى) أداة نصب إذا وقعت قبل فعل مضارع، وحرف جر إذا وقعت قبل اسم كما رأى بعض اللغويين القدامى) و (أن مضمرة) لتبرير جزم الفعل المضارع مثل: (ادرس تجح. التقدير: ادرس إن تدرس تجح) الخ. أقول: لا حاجة لإضاعة الوقت في كل هذا لأنه لا يفيد في الاستعمال اللغوي.

نرى أنه يكفي الطالب أن يعرف القاعدة ويطبقها بشكل صحيح

1. المنادى ينتهي بفتحة في حالات في حالات نحددها له، وينتهي بضمme في الحالات الأخرى. ولا ينون إلا في حالة واحدة نحددها له.
 2. الكلمات التي تنتهي بباء مسبوقة بكسرة سواء أكانت أسماء أم أفعالاً مثل: (النادي) و(بني)، لا يجوز أن تظهر في آخرها الضمة أو الكسرة. أما الفتحة فتظهر.
 3. قبل وبعد تنتهيان بفتحة إذا ذكر بعدهما اسم (مثل: قبل الظهر) وتنتهيان بضمme إذا لم يذكر (من قبل).
 4. الفعل المضارع ينتهي بفتحة (يكون منصوباً) إذا وقع بعد كلمات معينة تسمى أدوات النصب: أن، لن، كي، حتى الخ.
 5. الأسماء تنتهي بكسرة (تكون مجرورة) إذا وقعت بعد كلمات معينة تسمى حروف الجر: في، من، إلى الخ. ولا حاجة من الناحية التطبيقية العملية للتمييز بين (حروف الجر) وكلمات أخرى قسمى ظروفاً، مثل: قبل وبعد تحت وفوق وبين الخ. وخاصة أن اعتبار الاسم بعد الكلمات الأخيرة مضافاً إليه لا ينسجم مع المعنى، فهناك فرق كبير بين (كتاب المعلم) في جملة مثل (قرأت كتاب المعلم) و (قبل المعلم) في جملة مثل: (وصلت قبل المعلم) فالإضافة في الأولى تعني الملكية (الكتاب الذي للمعلم أو الخاص بالمعلم أو الذي يملكه المعلم) وهي لا تطبق على (قبل المعلم) أو (بين الطلاب) أو (تحت الشجرة) الخ.
- نرى أنه أهم من كل هذا أن ليس هناك قائمة عملية لهذا التمييز في الاستعمال اللغوي.

أما المبررات التي تقدم لظهور حركة محل أخرى فليس لها أية فائدة عملية. ناهيك عن أنها ليست مقنعة. فليس هناك تفسير علمي لظهور ضمة بدلاً من الفتحة في مثل (يا طالب)، أو لفظ فتحة بدلاً من الكسرة في المنوع من الصرف في حالة الجر، أو كسرة بدلاً من الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب. وعدم ظهور الضمة أو الكسرة في الكلمات التي تنتهي بباء مسبوقة بكسرة سببه قاعدة صوتية معينة في اللغة العربية وليس للشقل. لاحظ أننا لا نشعر بأي ثقل عندما تلفظ كلمات مثل ليُرسِل

ويُسْرِ الخ. وظهور الضمة بدلاً من الكسرة في مثل: (من قبل) ليس له سبب وجيه: هذه قواعد لغوية على الطالب أن يعرفها ويطبقها دون حاجة إلى تقديم تفسير لها.

نرى في التدريبات والاختبارات يكفي . عند وجود حاجة للإشارة إلى الحركة الأخيرة كاختلاف المعنى إذا تغيرت الحركة . أن نطلب من الطالب أن يذكر الحركة التي تنتهي بها الكلمة (فتحة، ضمة، كسرة) والسبب باختصار (لأنه فاعل، مفعول به، صفة لكتاب الخ). أما الكلمات التي تلفظ بصورة واحدة دائمًا ، مثل (ما) فالطالب يتقن لفظها تلقائيًا وليس هناك حاجة لأن يُسأل عن حركتها الأخيرة.

كذلك يجب تجنب تعليمات مثل (ادخل أحد النواسخ..)، (أدخل إحدى أدوات الجزم.. أو النصب..) لأن الاهتمام ينصرف إلى الحركات الأخيرة بدلاً من تركيب الجملة ومعناها. كما أن مثل هذه التعليمات تطالب بإجابات تخالف معاني الجمل التي نقدمها للطالب. فتحن نقدم للطالب جملة مثل (الطالب مجتهد) ثم نحثه على أن يأتيانا بجمل لا تتفق مع معناها مثل: (ليس الطالب مجتهداً) (وليت الطالب مجتهداً) في المثال الأخير نحن في الواقع نطلب من الطالب أن يتمني تحقيق أمر أبلغناه انه قد تحقق! وقد يسأل سائل: كيف ندرب إذاً على الحركات؟ والجواب: بطريقة غير مباشرة: ندرب على التراكيب اللغوية ونشير في أثناء التدريب إلى تأثير بعض الكلمات على حركات الكلمات التي تليها.

نرى أنَّ وتدريس الإعراب بطريقة وظيفية يتطلب عدم تجزئة بعض الكلمات، فليس هناك فائدة أو مبرر لتجزئة كلمات مثل: ماذا وأيها وهذا وذلك وهكذا فقط الخ. فكل ما يحتاجه الطالب هو أن يعرف وظيفة ماذا في الاستفهام ووظيفة أيها في النداء الخ. أما كلمات مثل: عما / وألا / وكأنما / فهناك مبرر لاعتبار كل منها مؤلفة من كلمتين لوجود علاقة في المعنى بين عن وعما / وأن وألا / وكأن وكأنما الخ.

كما نرى أنَّ كذلك تدريس الإعراب وظيفياً يتطلب عدم تجزئة مكونات الجملة لأن المعنى يفرض ذلك. ففي جمل مثل (الطالب الجديد أخي) و (رأيت هذا الطالب) يتطلب المعنى اعتبار (الطالب الجديد) هو المبتدأ و(هذا الطالب) هو المفعول

به. لاحظ أننا لا نستطيع حذف (الطالب) وحده وإحلال ضمير محله، فالضمير (هو) في الجملة الأولى (هو أخي) حل محل المبتدأ وهو (الطالب الجديد) (لو حل محل الطالب فقط لكانَت الجملة: هو الجديد أخي). والضمير المتصل في الجملة الثانية (رأيته) يحل محل (هذا الطالب) وليس محل (هذا) وحدها أو (الطالب) وحده.. الخ وعندما لا نريد ذكر الفاعل في جمل مثل: (ألقى المدرس الجديد محاضرة) أو (ألقى هذا المدرس محاضرة) أو (ألقى المدرس الذي وصل أمس محاضرة) فإن الجملة تصبح (ألقيت محاضرة) مما يدل على أن الفاعل في الجملة الأولى هو (المدرس الجديد) وفي الثانية هو (هذا المدرس) وفي الثالثة هو (المدرس الذي وصل أمس). غير أن هذا لا يمنع من تقسيم المكون الجملي بعد ذلك إلى أجزاءه إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك. فالمكون الجملي (المدرس الجديد) يتتألف من الموصوف والصفة، وكلاهما ينتهي بالحركة ذاتها بسبب قاعدة المطابقة... الخ.

النتائج:-

في حالة افتئاعنا وتسليمنا بأهمية التدريس الوظيفي لقواعد اللغة العربية: وتعزيز الفكرة : ومن ثم ممارستنا للتدرис بهذه الطريقة فإنه ستبرر نتيجة رئيسة هي:-

- زوال الرهبة والتخوف من اللغة العربية، وذلك سيؤدي إلى نتائج مهمة هي :-
1. خلق جيل يحب هذه اللغة ، ويغار ويختلف عليها ، ومن أحب شيئاً أتقنه واحلص إليه.
 2. انتشار ثقافة الفصحى وذلك تزامناً وامتداداً للأجيال الناشئة التي عاصرت قنوات الطفل العربي ، والمتحدثة بالفصحي .
 3. الحفاظ على اللغة العربية دون شوائب العامية والهجين والدخيل .

الوصيات:

1. محاولة تدريس بعض أفرع اللغة العربية . البلاغة . بطريقة وظيفية لضمان قوتها والتمتع بتذوق جمال فنونها دون استبعادها أو الإحساس بوهم تشابهها. وبالتالي ضمان مسايرتها للتطور السريع في الحياة.

2. يجب التحري عمن يقومون بتدريس اللغة العربية، بحيث تتوفر فيهم محبتهم للغة، وأن يكونوا ذوي ذهن متقد ومتطور، وبعد نظر؛ حتى لا تكون من ضحايانا من أمثال التجانبي يوسف بشير.
3. استعمال كافة أنواع التقنية ووسائل العرض الحديثة في تدريس كافة أفرع اللغة العربية، هي أهل لذلك، وحتى لا نرسيخ الانطباع بجمود لغتنا.

المراجع:

1. ابن الأباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة، القاهرة 1961
2. أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1957
3. كتاب (النحو الوظيفي) لعبد العليم إبراهيم
4. د. محمد عيد، النحو المصنفي، مكتبة المتنيرة، القاهرة 1995
5. د. حبيب مغنية، الواي في في النحو والصرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
6. أ.د إسماعيل أحمد عمادرة، نحو آفاق أفضل للعربية(بحوث ومشروعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2005 م.

Fugara's Traditional Healing of Mental Disorders

BY : Dr. Mahgoub Elsdiddig Mohd/ Ahmed

University of Dongola

Faculty of Education

مستخلص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ميول المرضى النفسيين تجاه العلاج الطبي الحديث والعلاج لدى الفقراء (الشيوخ) استخدم الباحث الاستبيان والملاحظة على عينة بلغت (42) مفحوصاً بين المرضى النفسيين و(10) من المعالجين التقليديين (الفقرا)، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و من الاساليب الإحصائية النسب المئوية لتحليل البيانات . واوضحت نتيجة الدراسة أن الشيوخ يطبقون طرق لتشخيص الامراض وعلاجها مشابهة الطرق التي تستخدمن في الطب الحديث وجاءت ميول المرضى للعلاج لدى الفقرا أكثر منه لدى الطب الحديث لما وجدوه من كفاءة في العلاج والتشخيص وصلاحية البيئة والمأوى وتتوفر المأكل والمشرب.

Introduction:

Religious healers are well known in the majority and the developing countries in Afghanistan Pakistan Egypt and India they are known as (pir) in India as (sadhu) in the Sudan the (Fekki or Sheikh). In(U.A.E.) as (Mutawee) and in Iran as (Mullah) they usually Constitute Centers of Social Education and institutions, the relation with their communities is informal and easy going, they use techniques of treatment which had consistent with social cultural background.

In concordance the Sudanese (Fekkis) and (Sheikhs) are becoming popular. In spite of the advancement or the progression in modern psychiatric services in the Sudan psychiatric patients still flock to their (Sheikhs) , there are many reasons behind this phenomena. For one thing the medical services are not adequate, Further more psychiatry is not popular among doctors so that fewer doctors adopt for specialization in psychiatry in country like Sudan there is only one psychiatrist for only five hundred thousand people. Thirdly modern psychiatry seem to speak a different language and agent concepts in

dealing with their patients. Dr. Tigani Elmahi the father of modern African psychiatry stated that : (The relationship between the therapist and patient is so wide, and their Concepts as to what constitute illness and recovery is so different that rapport necessary for the opening phase of treatment never occurs).(Abubakr 1969).

In contrast the (Sheikhs) run institutions for community services including generous meals; for institutes and the way faires the elderly and the handicapped schools for children treatment and the shelter for the sick, their treatment prove to be very effective because they take advantage of the general belief, that their treatment is blessed so much, so that Tigani Elmahi has long since establish an (E.C.T.) device to be used or widly basis in one of the biggest centers of traditional healing (Om Dwan Ban).

Psychiatrist in Sudan old and new has all maintained good relations with the major traditional healing centers like (Shikaniba) : (Wad El Obied) and (Om Dwan Ban). The former two kept good relations with Khartoum and Gezeera psychiatrist respectively. Such relationship between modern psychiatrist and Sheikhs enable the doctor to gain insight in to the concept of mental illness current in the society, and there for enhance the doctor ability to communicate truthfully with their patients, and on the other hand enable the Sheikhs to improve their techniques of treatment ‘worth nothing hear that in some traditional healing centers unacceptable feeding regiments, and other techniques, thus there is a room for improvement.

At all events traditional healing centers are still lucrative and popular, and still not very clear what precisely causes this popularity. Is it because the attitudes of the population are favourable towards traditional healers, or is it because traditional healers are very effective in treating mental diseases in comparative to modern psychiatris or is it because of both reasons.

The purpose of this investigation is to help answering these questions by having two instructs for measuring, first the differences in attitudes towards traditional healing towards modern psychiatry , and secondly to examine the mechanisms mediating the ethicathy of traditional technique of healing .

Review of the literature:

Traditional Medicine:

Traditional medicine is known as(indigenous or folk medicine) comprises knowledge systems that developed over generations within various societies before the era of modern medicine.

"Traditional medicine is the sum total of the knowledge, skills, and practices based on the theories, beliefs, and experiences indigenous to different cultures, whether explicable or not, used in the maintenance of health as well as in the prevention, diagnosis, improvement or treatment of physical and mental illness (Pormann,2007).

In some Asian and African countries, up to 80% of the population relies on traditional medicine for their primary health care needs. When adopted outside of its traditional culture, traditional medicine is often called complementary or alternative medicine Practices known as traditional medicines include Ayurveda, Siddha (Siraisi, 2001) . medicine, Unani, ancient Iranian medicine, Irani, Islamic medicine, traditional Chinese medicine, traditional Korean medicine, acupuncture, Muti, Ifá, and traditional African medicine (Shanks,1984).

The (WHO) notes however that "inappropriate use of traditional medicines or practices can have negative or dangerous effects" and that "further research is needed to ascertain the efficacy and safety" of several of the practices and medicinal plants used by traditional medicine systems. Core disciplines which study traditional medicine include herbalism, ethno medicine, ethno botany, and medical anthropology(Broumand,2009).

Traditional medicine may include formalized aspects of folk medicine, that is to say longstanding remedies passed on and practiced by lay people. Folk medicine consists of the healing practices and ideas body physiology and health preservation known to some in a culture, transmitted informally as general knowledge, and practiced or applied by anyone in the culture having prior experience. Folk medicine may also be referred to as traditional medicine, alternative medicine,indigenous medicine, complementary medicine, or natural medicine. These terms are often considered interchangeable, even though some authors may prefer one or the other because of certain overtones they may be willing to highlight. In fact, out of these terms

perhaps only indigenous medicine and traditional medicine have the same meaning folk medicine, while the others should be understood rather in a modern or modernized context. (Prioreschi, 2001).

Similarly, a home remedy is a treatment to cure a disease or ailment that employs certain spices, vegetables, or other common items. Home remedies may or may not have medicinal properties that treat or cure the disease or ailment in question, as they are typically passed along by laypersons (Matthias,2008).

Medicine in medieval Islam:

Arabic indigenous medicine developed from the conflict between the magic-based medicine of the Bedouins and the Arabic translations of the Hellenic and Ayurvedic medical traditions. Spanish indigenous medicine was influenced by the Arabs from 711 to 1492 Islamic physicians and Muslim botanists such as al-Dinawari and Ibn al-Baitar¹ significantly expanded on the earlier knowledge of material medica. The most famous Arabic medical treatise was Avicenna's The Canon of Medicine, which was an early pharmacopoeia and introduced the method of clinical trials. The Canon was translated into Latin in the 12th century and remained a medical authority in Europe until the 17th century. The Unani system of traditional medicine is also based on the Canon (Saad,2005).

Translations of the early Roman-Greek compilations were made into German by Hieronymus Bock whose herbal, published in 1546, was called Kreuter Buch. The book was translated into Dutch as Pemptades by Rembert Dodoens (1517–1585), and from Dutch into English by Carolus Clusius, (1526–1609), published by Henry Lyte in 1578 as A Nievve Herball. This became John Gerard's (1545–1612) Herball or General Hiftorie of Plantes. Each new work was a compilation of existing texts with new additions (Levey,1967).

Women's folk knowledge existed in undocumented parallel with these texts. Forty-four drugs, diluents, flavouring agents and emollients mentioned by Dioscorides are still listed in the official pharmacopoeias of Europe. The Puritans took Gerard's work to the United States where it influenced American Indigenous medicine.

Francisco Hernández, physician to Philip II of Spain spent the years 1571–1577 gathering information in Mexico and then wrote Rerum Medicarum Novae Hispaniae Thesaurus, many versions of which have been published including one by Francisco Ximénez. Both Hernandez and Ximenez fitted Aztec ethnomedicinal information into the European concepts of disease such as "warm", "cold", and "moist", but it is not clear that the Aztecs used these categories. Juan de Esteyneffer's Florilegio medicinal de todas las enfermedades compiled European texts and added 35 Mexican plants (Selin, 1997).

Martín de la Cruz wrote an herbal in Nahuatl which was translated into Latin by Juan Badiano as Libellus de Medicinalibus Indorum Herbis or Codex Barberini, Latin 241 and given to King Carlos V of Spain in 1552. It was apparently written in haste^l and influenced by the European occupation of the previous 30 years. Fray Bernadino de Sahagún's used ethnographic methods to compile his codices that then became the Historia General de las Cosas de Nueva Espana, published in 1793. Castore Durante published his Herbario Nuovo in 1585 describing medicinal plants from Europe and the East and west indies. It was translated into German in 1609 and Italian editions were published for the next century (Haque, 2004).

Anesthesia and antisepsis :

In both modern society and medieval Islamic society, anesthesia and antisepsis are important aspects of surgery. Before the development of anesthesia and antisepsis, surgery was limited to fractures, dislocations, traumatic injuries resulting in amputation, and urinary disorders or other common infections. Ancient Islamic physicians attempted to prevent infection when performing procedures for a sick patient, for example by washing a patient before a procedure; similarly, following a procedure, the area was often cleaned with "wine, wine mixed with oil of roses, oil of roses alone, salt water, or vinegar water", which have antiseptic properties. Various herbs and resins including frankincense, myrrh, cassia, and members of the laurel family were also used to prevent infections, although it is impossible to know exactly how effective these treatments were in the prevention of sepsis. The pain-killing

uses of opium had been known since ancient times; other drugs including "henbane, hemlock, soporific black nightshade, lettuce seeds" were also used by Islamic physicians to treat pain. Some of these drugs, especially opium, were known to cause drowsiness, and some modern scholars have argued that these drugs were used to cause a person to lose consciousness before an operation, as a modern day anesthetic would. However, there is no clear reference to such a use before the 16th century (Bazmee,1976).

Medical contributions from medieval Islam:

It is claimed that an important advance in the knowledge of human anatomy and physiology was made by Ibn al-Nafis, but whether this was discovered via human dissection is doubtful because "al-Nafis tells us that he avoided the practice of dissection because of the shari'a and his own 'compassion' for the human body".

The movement of blood through the human body was thought to be known due to the work of the Greek physicians.¹ However, there was the question of how the blood flowed from the right ventricle of the heart to the left ventricle, before the blood is pumped to the rest of the body. According to Galen in the 2nd century, blood reached the left ventricle through invisible passages in the septum. By some means, Ibn al-Nafis, a 13th-century Syrian physician, found the previous statement on blood flow from the right ventricle to the left to be false. Ibn al-Nafis discovered that the ventricular septum was impenetrable, lacking any type of invisible passages, showing Galen's assumptions to be false. Ibn al-Nafis discovered that the blood in the right ventricle of the heart is instead carried to the left by way of the lungs This discovery was one of the first descriptions of the pulmonary circulation, although his writings on the subject were only rediscovered in the 20th century, and it was William Harvey's later independent discovery which brought it to general attention (W. Madelung ,2011).

According the Ancient Greeks, vision was thought to a visual spirit emanating from the eyes that allowed an object to be perceived. The 11th century Iraqi scientistIbn al-Haytham, also known as Al-hazen in Latin, developed a radically new concept of human vision. Ibn al-Haytham took a straight forward approach towards

vision by explaining that the eye was an optical instrument. The description on the anatomy of the eye led him to form the basis for his theory of image formation, which is explained through the refraction of light rays passing between 2 media of different densities. Ibn al-Haytham developed this new theory on vision from experimental investigations. In the 12th century, his Book of Optics was translated into Latin and continued to be studied both in the Islamic world and in Europe until the 17th century.

“When food enters the stomach, especially when it is plentiful, the stomach dilates and its layers get stretched...onlookers thought the stomach was rather small, so I proceeded to pour jug after jug in its throat...the inner layer of the distended stomach became as smooth as the external peritoneal layer. I then cut open the stomach and let the water out. The stomach shrank and I could see the pylorus (Loudon,2007).

Ahmad ibn Abi al-Ash'ath observed the physiology of the stomach in a live lion in 959. This description preceded William Beaumont by almost 900 years, making Ahmad ibn al-Ash'ath the first person to initiate experimental events in gastric physiology.^[1]

According to Galen, in his work entitled De ossibus ad tirones, the lower jaw consists of two parts and it can be proven by the fact that it disintegrates in the middle when cooked. Al-Baghdadi, while on a visit to Egypt, encountered many skeletal remains of those “who had died from starvation or had been eaten by their fellows” near Cairo.^[1] He examined the skeletons and established that the mandible consists of one piece, not two as Galen had taught. He wrote in his work Al-Ifada w-al-Itibar fi al-Umar al Mushahadah w-al-Hawadith al-Muayanah bi Ard Misr, or “Book of Instruction and Admonition on the Things Seen and Events Recorded in the Land of Egypt”.

What I saw of this part of the corpses convinced me that the bone of the lower jaw is all one, with no joint nor suture. I have repeated the observation a great number of times, in over two thousand heads...I have been assisted by various different people, who have repeated the same examination, both in my absence and under my eyes (Karaman,2011).

Unfortunately, Al-Baghdadi's discovery was ignored by any medical superiors or literature after his time. This was probably because the information was published in a book about the geography of Egypt. The ignorance of this discovery could also have been because the medical establishment was not yet ready to give prominence to observation over the word of ancient authority. (Deming, 2010).

Techniques and treatment :

Blood letting and cauterization were techniques widely used in ancient Islamic society by physicians, as a therapy to treat patients. These two techniques were commonly practiced because of the wide variety of illnesses they treated. Cauterization, a procedure used to burn the skin or flesh of a wound, was performed to prevent infection and stop profuse bleeding. To perform this procedure, physicians heated a metal rod and used it to burn the flesh or skin of a wound. This would cause the blood from the wound to clot and eventually heal the wound.

Bloodletting, the surgical removal of blood, was used to cure a patient of bad "humours" considered deleterious to one's health. A phlebotomist performing bloodletting on a patient drained the blood straight from the veins. "Wet" cupping, a form of bloodletting, was performed by making a slight incision in the skin and drawing blood by applying a heated cupping glass. The heat and suction from the glass caused the blood to rise to the surface of the skin to be drained. "Dry cupping", the placement of a heated cupping glass (without an incision) on a particular area of a patient's body to relieve pain, itching, and other common ailments, was also used. Though these procedures seem relatively easy for phlebotomists to perform, there were instances where they had to pay compensation for causing injury or death to a patient because of carelessness when making an incision. Both cupping and phlebotomy were considered helpful when a patient was sickly.

Surgery was important in treating patients with eye complications, such as trachoma and cataracts. A common complication of trachoma patients is the vascularization of the tissue that invades the cornea of the eye, which was thought to be the cause of the disease, by ancient Islamic

physicians. The technique used to correct this complication was done surgically and known today as peritomy. This procedure was done by "employing an instrument for keeping the eye open during surgery,a number of very small hooks for lifting, and a very thin scalpel for excision A similar technique in treating complications of trachoma, calledpterygium, was used to remove the triangular-shaped part of the bulbar conjunctiva onto the cornea. This was done by lifting the growth with small hooks and then cut with a small lancet. Both of these surgical techniques were extremely painful for the patient and intricate for the physician or his assistants to perform (Tibi, 2006).

In medieval Islamic literature, cataracts were thought to have been caused by a membrane or opaque fluid that rested between the lens and the pupil. The method for treating cataracts in medieval Islam (known in English as couching) was known through translations of earlier publishings on the technique A small incision was made in the sclera with a lancet and a probe was then inserted and used to depress the lens, pushing it to one side of the eye. After the procedure was complete, the eye was then washed with salt water and then bandaged with cotton wool soaked in oil of roses and egg whites. After the operation, there was concern that the cataract, once it had been pushed to one side, would reascend, which is why patients were instructed to lie on his or her back for several days following the surgery (Moosavi ,2009).

Previous studies:

Dwairy.M.(2006).

Dwairy in this study " treatment for anxiety and stress" used the descriptive methodology for data collection and used a questionnaire and interviews, the population of this study were (120) psychiatrists in (UK) the study shows for specific guidelines in working with Muslim mental health clients. a huge impact of Islamic religion and spirituality within psychiatric clinical practice. Using Islamic values and beliefs can be beneficial in treatment of mentally ill Muslims, through incorporation of Islamic beliefs that help in drug adherence and modification of different psychotherapeutic techniques to suit Muslim patients. Such aspects provide the basis

Wallaa M. Sabry(2012):

Walla in this study " The role of Islam in the management of psychiatric disorders"

demonstrates the effectiveness of the integration of spirituality and religiosity into psychotherapy and how religious beliefs could affect the management plans. This article discusses the impact of various beliefs in the Islamic faith on the bio-psychosocial model for the management of different psychiatric disorders including focusing on the modification of psychotherapeutic techniques as cognitive restructuring. It also shows other types of therapies such as music therapy, meditation therapy, and aromatherapy. The main emphasis remains to ensure that Muslim psychiatric patients get ethical, acceptable, and effective treatment .

Malik badry(1980):

According to this study entitled " the dilemma of muslim psychologists " applied different types of tools .The researcher investigated unequivocally asserts a theme, namely , "the lizard hole" in which many modern muslim psychologists are now ensared ,the tools used in this study are questionnaire and tests , a sample of (86) psychologist from Arab countries was investigated to overcome the relationship between modern psychologists and traditional healers , the study finds that cotemporary schools of psychology have either failed or are doomed to failure , ineed the most urgent needs of modern man.

Statement of the the problem:

The Sudanese (Fugara) are becoming more popular, in spite of the advancement and progression of modern psychiatric services ,patients are still flock to their sheikhs , are there are many qualified hospitals and specified psychiatrists.

Aims of the study:

The study aims at:

1. illustrating the characteristics of the sheikhs (age,education,other jobs,treated illnssses).
2. kowing the reasons leads to attitudes towards traditional healers and modern psychiatrists .
- 3 . Invistigating fugara popularity through the efficiency diagnosis techniques and methods of treatment.

Significance of the study:

The significance of this study concerns the importance of improving the community concepts towards modern and scientific methods of treatment in hospitals . Handling this problem is very important issue that makes the researcher deal with.

Questions of the research:

- 1.what are the characteristics of the fugara (age,education,other job ,treated illnesses).
- 2.What are the differences in patients attitudes towards the fugara and modern psychiatrists .
3. Are fugara techniques of diagnosis and methods of treatment leads to their popularity.

Hypothesis of the research:

The hypothesis are as follows:

- 1.The fugara are old in age ,khalwa educated, has no additional jobs, deal with treatment of all diseases.
- 2.Fugara are more popular not according to their method of treatment and techniques of diagnosis ,but due to unqualified and lack of hospitals and psychiatrists.
3. Fugara are popular for having suitable accommodation and food .

The limits of the study:

This study investigates the popularity and the flock

Of patients suffering of mental Disorders ,in hospitals and masseeds ,it is carried in khartoum,Jezeera and Nahr elnil localities during 2012- 2013.

Methodology

In this study two populations are being examined , namely patients and Fugara (Traditional healers) A total of (42) patients are used as subjects, in this study half of whom were attendances of the traditional healing Centers and other half were attendance of modern psychiatric clinics, the sample consist of 18 females and 24 males .

All the sample members has visited both Fugara centers and clinics .The sample of traditional healers consist of (10) Fugaras '(all

whom are residence in Central Sudan (the culture of this region id fairly homogeneous)

Questionnaire (A) :

Questionnaire (A) was administer to the first sample (i:e sample of patients) it aims at characterizing the patient's attitude toward both modern psychiatry and treatment of religious healing, it consists of 16 items, three questions are biodata . Questions (4 – 15) examines the patient's perception of his disorder 'and the sort of treatment is having question 16 that measures the patient's attitude toward religious healing and psychiatric therapy 'with respect to a number of variables including, feeding;; accommodation; and treatment, attitude with respect to all variable are scored employing the point scale technique, for instance, what do you think about feeding, answer :(good, in between, bad).

Questionnaire (B:I)

This is 32 items long questionnaire administer to the) Fugara (for the purpose of investigating their diagnostic processes . The first questions (1 -7) are biodata questions. Questions (8 -21) examine the (Fugara) diagnostic processes and interviewing technique. Questions (22- 25) are about the technique of group therapy. Questions (26 – 32) are main to characterize (Fugara) attitude toward modern psychiatry .

Questionnaire(B:II):

This questionnaire is also (60) items long questionnaire administered to the Fugara for the purpose of treat mental processes. Questions (29 – 1) investigate the different techniques of suggestive therapy. Questions (30 – 48) are about aversion therapy. Questions (49 – 56) involve feeding regiments and questions (57 – 60) investigate group therapy.

Procedures:

Each Sheikh was interviewed in his home. Patients were interviewed with the support of their relatives.The interviews recorded actual observation about the behaviour of the patients in the compound where the shrine is built. Interviews with the Shiekhhs persisted for an average of 2 hours, while interview with the patients

lasted for about half an hour. Data was collected in a period of three months .

Results and discussion:

A :Description of the Sheikh:

The following characteristics of the Sheikh were investigating: Age, education level, other jobs, illness that each particular Sheikh treated .

Approximately half of the Sheikhs follow the Gadria suffism order, this is primarily due to the prevalence of the Gadria order in the Sudanese society 'three of them follow the Khatmia order, one follows Elsamania order, and the half no particular mystic affiliation.

It is rather common in the Sudan to find young people taking a religious leadership as this usually the function of the elder. As such Sheikh belong to older age group. Even though is a different in sex, and age their type and level of education are more or less the same.

A part from one single rather young Sheikh from group (30 -44) as table) I) shows who had had a university education, the rest went to "khalwa" and received further informal religious education see table(1).

This indicates that Sheikhs are grown up in a religious atmosphere with certain esoteric values' (usually those of the village they are not exposed to formal education. Even this Sheikh who graduate from a university had had intensive religious education. (8) out of (10) Sheikhs earn their own living from sources others than revenue of his own institution. According to religious practical of Sadaga (charity) the Sheikhs often receive the so called " surra" (which is a small bag full of money. They receive it at regular interval. Usually the expenses of institution exceed the income. This (surra) is received from some closer followers who have money

All Sheikhs in this study, were found to treat sheikh mental disorder although only seven delt with general medical problem in addition to mental disorder . The Sheikhs are originally native mental healers however many of them treat other illness.

Table(1)

Characteristics of the Sheikh

(age, educations, other jobs, treated illness)

N	Age	Education				Other Jobs	Treated illnesses	
		A	B	C	D		E	F
4	44-30	1	1	0	2	4	4	3
6	60-45	2	0	0	4	4	6	4

Source : Field work

N= 10

Noted:

Education: illnesses : E-mental

disease

A-khalwa

B- University

F- General

c- Islamic university

D- No formal education

It was found in this study that every Sheikh inherit the way of treatment from his father or grandfather as all Sheikhs began to treat patients while their fathers were alive, this is for the purpose of training and in order to be qualified in treatment and leadership of the sect as it was shown that the majority of these healing centers such as Om Dawn Ban, Wad Al Obied and Shikaniba maintain a steady and strong relationship with modern psychiatry centers.

All Sheikhs in this study recognize the superiority of modern medicine in treating general illness (e.g. Headache, Malaria, etc) and some psychological disorders. To the extent that some they give psychotic disorder .Drugs with (Bukhrat) and (Mehaya) in their management of cases.

B: Sheikh's methods of diagnosis:

Each Sheikh was to explain the possible causes of the psychological disorders, all Sheikhs due illness to the super natural causes (I:e. devil, evil eye, amal) ^{"1"}

However they all recognize the genetical factor, interestingly they know the families of their patients and their past history so that without asking questions they quietly make their diagnosis.

The ten Sheikhs believes that devil is the cause of all psychological disorders. Five Sheikhs accepted that also the evil eye may be the cause, also five of them added that heredity play a wide role in causing this disease. The Sheikhs are also aware of the fact that environmental factors such as stressful situation may cause these disturbances.

The use of "Kammon" by Sheikhs which the patients snuffs, is by solving " Kammon" in water for a period of time then dripped through the patient nostrils. After that the patients speaks out in a loud voice series of unpleasant events of the past. This technique is similar to abreaction .technique used by psychologist which means that the patients speak about life with indifferent frankness. Begins and concludes as he likes hide this free way of expression shift him to unpleasant events in his life and which are concealed unconsciously and he forgot them by short time.

When the patient is apparently subdued a nostrum of "Kammon" and poured through the patient's nostrils, later on the Sheikh begin to examine the patient mental faculties with the intention of assessing the efficacy of his treatment, he know the cause of the problem and accordingly he classify his patient -1 .Amal :written formal tied with some substances to harm someone

It was shown that Sheikh uses three categories of diagnostic techniques are categories escoteric or mystic techniques this involve khyra (Omen) and Nazur (fate) expectation. The other category involve behavioural observations very much reminiscent of the modern psychiatrist observations.

The procedure of fate expectation is as follow: The name of the patient and the name of mother is taken. These is a certain secret number for each letter of the alphabet and these number are used in secret formula to find the diagnosis in the Koran or in special books concerning illnesses (personal observation). By this method the Sheikh determines the causes and cures or the suitable treatment.

On the other hand Elkhyra is performed as following: Before the Sheikh go to bed, he prays, read special koranic passages and mention the name of the patients (personal observation). During his sleep if the Sheikh sees the patient in a good condition it means that the patient will be cured and if he sees the patient in bad condition that means the patient will not be cured. Furthermore the Sheikh sees whether the case is mild or severe .

All Sheikhs reported that, the patient who personifies the red spirit (El Reih El Ahmar) or neurosis does not obey Sheikh's command in the first interviewing session, in contrast to those who are infected by Djin (psychosis). The Sheikh also say those who are infected with "Zarr" are unable to indicate where he lives and how to go there therefore this kind is chained to treat phobia.

Sheikh also stated that this kind of neurosis is very talkative and when he begins to speak, it becomes difficult to stop him 'specially as he unconsciously goes up with his mouth narrating his past and early events of his life. They said that the anxiety stressed patients (gulgan) always refuses to eat his meals, and he tries to tear his clothes), but as we know this is also involved in psychotic behavioral aspect. (7) Sheikhs also claimed that this kind of patient must stay long with their Sheikhs, they suggest that the best treatment to deal with patients in this state, is by chaining and lashing. In recognition of genetic predisposition, all the Sheikh in this study due this to effect of the family past history of the disease As most of the family members contact the Sheikh during times of stress.

A rough analysis of the patients interviewed falls in the following:

Psychosis as Schizophrenia , depression

Psychoneurosis e.g. anxiety, hysteria

Epilepsy with psychological disorders

In the present study all Sheikhs classified all disease in to four categories and accordingly they classify their patients as follows:

- | | |
|----------------------|--------------|
| (i)Al reih Al Ahmar | (neurosis) |
| (ii) Gin | (psychosis) |
| (iii) Galag | (anxiety) |
| (vi) General | (illness) |

Treatment

After the Sheikh asses the efficacy of his treatment, as during treatment the Sheikh gives mihaya ⁽¹⁾ for the patient to drink and also practices "azima" when is said to be cured he is given a hujab to protect him after healing.

It was found that the patient's mind begins to function normally. In the presence of the "Sheikh" and he generally submit to the influence of suggestion. The patient knowing that he is being treated by a celebrated curer and the whole process is for him full of unspoken suggestion. The nasal douch the daily draughts spray of liquid all suggest to him that the evil thing is being driven out and serves as a fallen of good omen. He believes he is possessed by gin and the knowledge that the "Sheikh" reinforced with applications of Quran, is mightier than the gin all help to strengthen the suggestion of eventual cure, and when "Sheikh" begins to ask him questions he find can reply to the obvious pleasure of his doctor, he feels that the evil spirit is being overcomes . He is in fact able to recognize his mind. As such it may be said that one of the important mechanism that mediates the efficacy of the Sheikh's treatment is the suggestibility of his patients.

However the Sheikhs have a legacy of extremely elaborate techniques which could be used as techniques of suggestive therapy these include, Azima, Bukhra, Mihaya, Hujab, and al bayan .

Azima:

(breath cure) is the mumbling of Koran incantations and a ward by the

"Sheikh' together with bellowing breath at the patient after each verse to transfer the "Baraka" ⁽²⁾ "while he lays his hands on the head of the patient. If the Sheikh is unable to visit the patient his azima read out and blown in a vessel full of water then taken to the patient to drink.

¹ Mihya : quranic verses written then wash with water and drunk

⁽¹⁾ (Mubkhar = fire container

Bukhra:

The bukhra is a piece of white paper on which astrological formula are written 'it is folded and put in " Mubkhar "1 " (containing fire. It is burnt either alone or together with embergries. Over this the patient bends enveloped in a "Tobe and inhale the smoke. Fumigation is usually accompanied with ritual incantations.

The " Sheikh" draw squire on paper and then write letters, numbers, or names represent define mysteries it consist of nine squires and added horizontally, diagonally, and vertically they always total fifteen .

The mihaya is formed of a certain Quranic verses written in ink on a "loh" (wood tablet) and washed, or written in a piece of paper and also washed. The holy fluid is then given to the patient to drink, it may be given to both ill and healthy persons.

Hujabs:

Some Quranic verses are written on white paper, supplemented by the 99 attributes of God names of angles and jinn and some astrological formulas. This is called hujab. Ahurrasat (protector) is a special type of hujab especially prescribed for children.

The paper of hujab is folded in especial way, wrapped, by a thread and worn around the arm, waist or hanged around the neck.

The hujabs are generally prescribed to the evil eye or someone jealousy or anger, to attain success e.g. obtaining situation or return one's love.

Habl –Al –Azima:

This is a robe on which the Sheikh has blown his breath and read some incantations, and given to the patient to tie round the head to relieve headache.

(Tamima) is a string of beads with tassel tied to the hair of " Nafasa ⁽¹⁾ "to protect her hair from falling off. The constant gaze of the infant on his mother is suppose to cause

this later on " Tamima" is tied to the child's hair to prevent the evil eye.

Waraga:

It is a piece of white paper on which certain verses from the Quran are written, and then folded in specific manner. It is given to both normals and patients as a combination with hujab. It is worn around the arm always, it function as a protector from harm .

Ziarat- Al "Bayan) ⁽¹⁾ "Pilgrimage to the shrine :

In this study 10 centers of traditional healing were visited. In any one around of not less than 100 believers were found, it was estimated that an average of 250 visitors attend daily .The type of people who come from such far places leave no doubt their great belief in what they are doing. Pilgrims first hurry to " Bayan "with excitement and some voice words of hopes and desire once they get dawn from their donkey down from their donkey, camel, or lorry, they go around the wall or bending down to take a hand full of holy sand rub it enthusiastically over their body occasionally they raise up their hands in to the open air calling the Sheikh for cure and well being.

It is interesting to watch and listen to the crowd awaiting the arrival of the Sheikh (who is normally the grandson of the enshrined Sheikh). The patients discuss their complaints and boast of their faithful feeling. In such a group there is a great element of interpersonal relationship.

El Sheikh has in his hands a repevetoire of faith healing techniques, including, Azima, Bukhrat, Waraga, Hujab, ziarat, Al- Bayan, Habl – Al-Azima. With exception of Al Bayan the other five techniques have two main characteristics, firstly each certain some sort of divine mystery related with healing priority in written or oral form, secondly these divines mysteries are ment to expel the devil who believed to have posses the mental patient or protect the patient from subsequent attack of the devil. As such normal can also use such techniques for the

purpose of protection. All the six techniques are believed to be effective by virtue of their supernatural quality.

However they also appear to have strong suggestive. As remarked by Dr. Tigani El mahi " religious healers regarded as appear heads and exponent of religion and by virtue of their alleged omnipotence they possess tremendous power of suggestion and personations and hence are capable of resolving systems in their sick followers by development of religious transference.

Even though Sheikhs differ greatly regarded their spiritual and as such their super – powers of some of them may well be questioned they all without exceptional use additional techniques which are comparable to the techniques used in modern psychiatric setting, these include aversion therapy, group therapy occupational therapy, and organic treatment.

Aversion Therapy:

In this study all 10 Sheikhs uses aversion therapy in managing their patients. They use lashing and chaining, and food deprivation .

(A) Lashing and chaining :

In some cases neurotic patients are lashed either by whip, stick or palm-leaf stalk, o which some verses from Quran are written. The one who is to lash, should be the Sheikh's deputy, or the Sheikh's himself who has the capacity of transparent vision to see the devil which subrogate the body of neurotic and cause neurosis and enforce him to do all evils and abnormal behaviours .The lashing is rather directed to these evil spirits in order to get them out the neurotic's body.

Chining is another way of agonizing evil souls that subrogate the neurotic's body. It is a series of chains. One of its entl is tightened to the neurotic's wrist .

(B) Food Deprivation :

It was found that the patient's diet differ from others in the "massed". Patient has three meals a day these meals often consist of bread and "kisra ⁽¹⁾" with no salt added to them, and then, sometimes the patient was deprived from taking food, this deprivation is directed to the evil spirits in order to get out of

him. Both neurotic and psychotic patients were deprived from eating beef meat because Sheikhs said that it increases the diseases.

As is indicated the Sheikhs use aversion therapy but describe its efficacy to supernatural quality of driving away the possessing spirits. However it might as well suggested that lashing and.

Chaining effectiveness are mediated by psychological mechanism of aversion. Aversion therapy is as well known technique in modern psychiatric practices, see (Abnormal psychology and modern life 5th edition, page 3.(263 '5)

Occupational therapy:

It is a therapy with which the Sheikh care much. In this therapy, the Sheikh inspires patients to work, for example, in his farm, take care of his cattle, bringing water to the " Masseed "and engaging into other activities concerning males, as for females, they engage into food preparation, " Masseed" regulations such as washing clothes etc , this process aim also at adapting the patients and to familiarize individual with useful activities that help much in the therapy. Furthermore, the seriously mentally ill persons, such as the schizophrenic, the brain – damage patient, the epileptic, will benefit from the social support and interaction in group activities. The " Masseed" is a huge social institution in there is a school, wards and lodging for the wayfarer, this explain the size of the man power needed to vine it.

Group Therapy:

It is one of the psychological means which aims to adopt and familiarize individual with the normal social life. It makes it possible for the individual to express his emotions. This play a great role in the therapy among Sheikhs. The Sheikhs may not be particularly aware of the fact gathering is useful in the therapy. Unfortunately, because we admittedly have not got possibilities to provide enough care for the infected, we are run this method in our mental hospitals and clinics.

In the " Masseed" patients normally gather together and speak out their suffering and unhappy memories .At a certain stage of

recovery patient will be required to perform mass prayer five times a day. This is another form of therapeutic **group activity**.

Organic Treatment:-

All Sheikhs agree that prophet Mohammad has limited the principal methods of treatment to three: administration of honey, cupping, and actual cautery and he recommends his follower to avoid or making sparing use of the latter. The three methods has been universal in the Sudan.

Honey in addition to the fact that it was prescribed by the prophet Mohammad, it was largely used by the ancients as an ingredient to medicine .

There is also "Madida⁽¹⁾" and " Nasha ⁽¹⁾" to which a variety of medical herbs are added for a curative purposes.

In this study it was indicated that all 10 Sheikhs use cautery for the treatment of epilepsy ' they use honey for the treatment of nenrosis, and they give " Madida" or " Nasha" to all kinds of patients. These are usually ascribed to prophetic traditions .

Other Techniques of treatment:-

The gin which is called " Elreih Al- Ahmar" the red winds and its assistants cause harm to people from purity of soul and body 'Allah gives him the power to inflict about 400 diseases for each one of them he has greeted a remedy and learned him how to treat with that remedy. But the most of these diseases are of a harmful branches.

An alternative technique shoved by Sheikh Osman Abd Allah for the treatment of " Ginoon" (psychosis), rabies, and trifaliolity involve the preparations of a powder from a seed of trefoil mixed with hot water and then spread over the clean shaved head of the patient. This is particularly by Sheikh Osman Abd Allah in treating patients suffering from paranoia and additional hallucinations. This group can be also treated by preparation pf powder from a combination of morrow oil, sesame oil, coriander, cummoon 'grilles and sugar powder, the powder is then snuffed forcibly by the patient who in this case need to be fully restrained. It is reported that . It is reported that patient in this treatment sneeze successfully.

While these techniques involve an elaborate and detailed mixing of substances it might as well be viewed as an aversive technique of psychotherapy. In addition psychotic patients are also given sesame or olive oil in which powdered radish root is dissolved and to which added half-cup of honey. Although all these nutrients have long since been effectively used in traditional mental very little work has been to examine the mechanism that mediate their efficacies.

The wide spectrum of techniques used by Sheikhs have made it possible for them to gain popularity in the Sudan community. As a part of this Study attitude of both "Masseed" and hospital mental patients were measured.

Attitude Towards Traditional Healing:-

This part deals with patient's attitudes towards psychiatrists and fugara. The attitude measurements were made in the areas of qualifications 'nurses 'accommodation, feeding, and reliability of treatment see table(2).

Table(2)

Attitude towards psychiatrists and fugara

	Qualification	Social relationship	feeding	nurcng	Benefit of treatment	Acconodation
%of yes	%80	%79	%75	%65	%83	%45

Source: Field work

As shown in table (2) the majority of the patients have appositive regard toward traditional setting for one thing, that 62% of our subjects believe that the traditional healers are better qualified to deal with mental illness than modern psychiatrist. In addition 26% have indicated that social relationship is better in the "Masseed" than in the hospital.

Furthermore 63% of the subjects agreed that feeding in "Masseed" is better than in the hospital. It was found that 765 have indicated that there is a big difference between care exhibited in the nursing services in the "Masseed" compared to that in hospital 'they agree that "Masseed" is better than

hospital in nursing services. It was shown that 52% of the subjects agree that treatment has a benefit in the "Masseed". Finally 74% of the subjects been stated that accommodation is better in the hospital than in the "Masseed."

All these results indicate that the subjects favor traditional healing to modern psychiatric treatment.

However one finding seems to be rather difficult to accommodate with the previous results; namely the fact that 52% of the subjects agreed that Sheikh treatment is more effective than that of hospital. This can be interpreted as indicating that patient believe that modern psychiatry is the right model although those medical doctors themselves are not qualified. This is supported by the well pronounced belief among Sudanese that to be reliably cured one has get to go abroad. As it stands psychiatric services in the Sudan may perhaps fall short of the ideal; as such people still tend to believe that Sheikhs are better qualified. This may explain why Sheikhs have survived the prevalence of modern medical services and are still very popular mental healers.

Duration of Treatment:

The ten Sheikhs were asked about the duration of treatment according to the types of illness that were treated in each of 42 cases. It has found that the shortest treatment was general illness (slightly less than one month), as the length of treatment reported for mental disorders was (slightly 43 days)

Concluding Remarks:

Sheikhs traditional healing in the Sudan is undoubtedly popular. It has survived aspread of modern psychiatric services in the country. In this study reasons for this popularity were examined including the efficacy of Sheikh techniques of diagnosis and treatment.

Furthermore certain variables regarding the attitude of the population towards traditional and modern psychiatric institutions were measured, the results show that even though Sheikhs define mental illness as a condition of demon position. They use techniques of treatment and diagnosis which bear close resemblance to modern psychiatric techniques, for one thing Sheikhs examine patient's

history, speech, out words the appearance and the behavioral elements, before making their diagnosis indeed they classify mental illness in two broad categories very much similar to the modern psychiatric classification of psychosis and psychoneurosis .

Sheikh take advantage to certain mechanism that mediate the efficacy of their treatment such as suggestivity or aversion processes, Sheikhs also use their own techniques of group and occupational therapies.

In this study is also shown that attendance of traditional healing centers are superior to modern psychiatric hospitals in more than one way .

Recommendations:

In the light of these results the following recommendations are very important to solve the concepts of the community toward traditional healers.

1. 1.the government must establish more clinics specified in the treatment of psychological diseases.
2. 2.there must be enough qualified psychiatrists and psychologists.
3. 3.an advicement through the media programs ,to show the significance of the treatment in the hospitals is very importan

References:

1. 1.Baasher, Taha, The child and the community, Sudan medical journal.1:44:1968 .
2. 2.Barcaly, HB(1998). Muslim Religious practices 'Muslim world, 19 '84vol, Liii.
3. Bazmee Ansari, A.S. (1976). "Abu Bakr Muhammad Ibn Yahya: Universal scholar and scientist". Islamic Studies **15** (3): 155–166. Retrieved 6 December 2011.
4. 4.Broumand, Behrooz. "The contribution of Iranian scientists to world civilization". Arch Iranian Med 2006 **9** (3): 288–290.
5. Colgan, Richard. Advice to the Healer: On the Art of Caring. Springer, 2013, p. 37.(ISBN 978-1-4614-5169-3)

6. Deming, David (2010). *Science and Technology in World History: The ancient world and classical civilization*. Jefferson: Mcfarland. p. 93. ISBN 0-7864-3932-7.
7. Fadull, Yousuf, Tabagat wad Dayfallah, Khartoum University .1971.
8. Hannam, James (2011). *The Genesis of Science*. Regnery Publishing. p. 262.ISBN 1-59698-155-5.
9. Haque, Amber (2004). "Psychology from Islamic Perspective: Contributions of Early Muslim Scholars and Challenges to Contemporary Muslim Psychologists". *Journal of Religion and Health* 43 (4): 357–377 [361]. doi:10.1007/s10943-004-4302-z.
10. Hehmeyer, Ingrid; Khan Aliya (8 May 2007). "Islam's forgotten contributions to medical science". *Canadian Medical Association Journal* 176 (10): 1467. doi:10.1503/cmaj.061464. Retrieved 6 December 2011.
11. Huff, Toby (2003). *The Rise of Early Modern Science: Islam, China, and the West*. Cambridge University Press. p. 169. ISBN 0-521-52994-8
12. Karaman, Huseyin (June 2011). "Abu Bakr Al Razi (Rhazes) and Medical Ethics". *Ondokuz Mayıs University Review of the Faculty of Divinity*(30): 77–87. ISSN 1300-3003. Retrieved 1 December 2011.
13. Levey, Martin (1967). "Medical Ethics of Medieval Islam with Special Reference to Al-Ruhāwī's "Practical Ethics of the Physician"". *Transactions of the American Philosophical Society*. New Series (American Philosophical Society) 57 (3): 1–100. ISSN 0065-9746. JSTOR 1006137.
14. Loudon, Irvine (2002-03-07). *Western Medicine: An Illustrated History*. Oxford University Press. p. 44. ISBN 9780199248131.retrived12. september 2012.
15. Moosavi, Jamal (April–June 2009). "The Place of Avicenna in the History of Medicine". *Avicenna Journal of Medical Biotechnology* 1 (1).ISSN 2008-2835. Retrieved 7 December 2011.

16. Prioreschi, Plinio (2001). *A History of Medicine: Byzantine and Islamic medicine* (1st ed.). Omaha, NE: Horatius Press. p. 394. ISBN 1-888456-04-3.
17. Matthias Tomczak. "Lecture 11: Science, technology and medicine in the Roman Empire.". *Science, Civilization and Society* (Lecture series).
18. 17. Pormann, Peter E.; Savage-Smith, Emilie (2007). *Medieval Islamic Medicine*. Edinburgh University Press. ISBN 0-7486-2066-4 .
19. Siraisi, Nancy G. (2001). *Medicine and the Italian universities 1250–1600*. Leiden: Brill. p. 203. ISBN 90-04-11942-6.
20. Shanks, Nigel J.; Dawshe, Al-Kalai (January 1984). "Arabian medicine in the Middle Ages". *Journal of the Royal Society of Medicine* 77 (1): 60–65. PMC 1439563. PMID 6366229.
21. Saad, Bashar; Azaizeh, Hassan, Said, Omar (1 January 2005). "Tradition and Perspectives of Arab Herbal Medicine: A Review". *Evidence-Based Complementary and Alternative Medicine* 2 (4): 475–479. doi:10.1093/ecam/neh133. PMC 1297506. PMID 163.
22. 20. Selin, Helaine, ed. (1997). *Encyclopaedia of the history of science, technology and medicine in non-western cultures*. Kluwer. p. 930. ISBN 0-7923-4066-3.
23. 21. Sajadi, Mohammad M.; Davood Mansouri, Mohamad-Reza M. Sajadi (5 May 2009). "Ibn Sina and the Clinical Trial". *Annals of Internal Medicine* 150 (9): 640–643. doi:10.7326/0003-4819-150-9-200905050-00011. ISSN 0003-4819. Retrieved 7 December 2011.
24. Savage-Smith, E. (1 January 1995). "Attitudes Toward Dissection in Medieval Islam". *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences* 50, no. 1 50 (1): 67–110. doi:10.1093/jhmas/50.1.67. PMID 7876530.
25. 23. Tibi, Selma (April 2006). "Al-Razi and Islamic medicine in the 9th century". *Journal of the Royal Society of Medicine* 99 (4): 206–208. ISSN 0141-0768. Retrieved 6 December 2011.

26. W. Madelung (1 August 2011). "ALĪ AL-REŽĀ, the eighth Imam of the Emāmī Shi'ites.". Iranicaonline.org. Retrieved 18 June 2014.